

المنهجية العامة

في العقيدة والفقه والسلوك

والإعلام بأن الأشعرية والماتريدية

من أهل السنة



حقوق الطبع محفوظة

للمؤلف

الطبعة الثالثة

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



للدراسات والنشر

اليمن - صنعاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى أحبتي طلبة العلم
إلى الباحثين عن الحقيقة
إلى من الحكمة ضالتهم
إلى من الحق مبتغاهم
إلى المتجردين
إلى المنصفين

أهدي هذا البحث

تقديم

بقلم :

فضيلة الشيخ القاضي/محمد بن إسماعيل العمراني
عضو لجنة الإفتاء اليمنية



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه الغر الميامين وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

فهذا كتاب (المنهجية العامة في : الفقه والعقيدة والسلوك) - الذي دبجه قلم ولدي الشاب العالم النشيط عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي - حفظه الله ونفع بعلمه - لمن أحسن المؤلفات التي أخرجت للناس في هذه الأيام في الموضوع المذكور في [منهجية] الفقه والسلوك والعقيدة .

وهو لعمري مما يستفيد منه الجاهل والطالب ولا يستغني عنه العالم فهو للجميع وسيعرف ما قلته من سيطر عليه بإمعان وتأمل إن شاء الله والله يجزيه خيراً ويكتب أجره ويضاعف ثوابه .

وسبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم.

محمد بن إسماعيل العمراني

شوال ١٤٢٧ - نوفمبر ٢٠٠٦

تقديم

بقلم:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/حسن مقبولي الأهدل
نائب رئيس جامعة صنعاء وعميد كلية الشريعة سابقاً



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد :

فقد اطلعت على ما كتبه الشيخ العلامة عبد الفتاح بن صالح اليافعي في بحثه (المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك) وما عرضه في هذا البحث من أفكار حول المنهجية عند أهل السنة في هذه المحاور الثلاثة : العقيدة والفقه والسلوك مستعرضاً أقوال أهل العلم من أعلام الفقهاء والأئمة الذين يعتمد على أقوالهم في هذه المواضيع مناقشاً بعض الأفكار التي حملت على طوائف أهل السنة : من الأشعرية والماتريدية مبيناً أن هذه الفرق تابعة لأهل السنة موثقاً ذلك من أقوال أهل العلم .

وإن كانت هناك بعض الأخطاء لهذه الطوائف فهي لا تنقص من مكانتهم العلمية وعلمهم ودفاعهم عن السنة وربما حدى بهم ذلك الأمر - في اعتقادهم - الدفاع عن السنة ورداً للمبتدعة والزنادقة .

وقد ذكر المنصفون من أهل العلم بالحديث والفقه أن الذي حمل الأشاعرة والماتريدية في تأويل بعض الأسماء والصفات هو التنزيه، وهذا لا يخرجهم عن دائرة أهل السنة والجماعة خاصة وأن معظم فقهاء الإسلام في الفقه والحديث والتفسير والعقيدة أغلبهم من الأشاعرة والماتريدية والحنابلة وأهل الحديث، فلا ينبغي إطلاق الابتداع أو البدعة على هؤلاء الأعلام الحاملين لواء السنة والدفاع عنها والمبدعين في ميدان هذه العلوم وآثارهم وكتبهم المدونة في

المذاهب الإسلامية قديماً وحديثاً عليها الاعتماد وطريقتهم في السلوك والتربية هي المتبعة وهي الوسط بين الغلو والتطرف والتساهل .

ولا ينبغي لإنسان عاقل في هذا العصر أن يتناول ، أو يحط من مكانة هؤلاء الأعلام ، أو التشكيك في عقائدهم ، وعلمهم مع ما دونوه في هذه العلوم ، وما اشتهروا به من الورع والزهد والتقوى ، وعلى علمائنا المعاصرين والكتاب أصحاب الأقلام السيالة والثقافات المعاصرة أن يتجهوا ضد التيارات الإلحادية والعلمانية التي تطعن في جسم الأمة الإسلامية ، وعليهم أن يشتغلوا بتوجيه شباب الأمة وفتيات الأمة في التربية والسلوك والفقه ، وتبصيرهم بعقيدة السلف السليمة من الانحرافات والمأخوذة من نصوص الكتاب والسنة بسهولة ويسر كما فهمها الصحابة والتابعون والسلف من بعدهم .

وهذا ما خلص إليه الباحث من خلال استعراضه النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم من الأئمة الأعلام في كل زمان وعلى مستوى المذاهب الإسلامية المشهود لها بالخيرية ، وقد وفق الباحث فيما كتبه وقصد بذلك الخير في توحيد الأمة وجمع شتاتها وضم كلمتها خشية التفرق والاختلاف انطلاقاً من قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) وله ما أراد في ذلك وأحسب أنه قصد الخير من خلال بحثه هذا ليضع خطوطاً هامة وهادفة في توحيد الأمة في منهج العقيدة والفقه والسلوك .

ونسأل الله لنا وله التوفيق والسداد وأن يجنبنا وإياه الخطأ والزلل وأن يعصمنا من البدع والفتن وأن يبصر هذه الأمة الطريق المستقيم إنه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الأستاذ الدكتور / حسن بن محمد مقبولي الأهدل
رئيس قسم الحديث والأصول – جامعة صنعاء



بين يدي البحث : الحق أحق أن يتبع

❖ ١- من الكتاب :

١- قال الله تعالى :

﴿ ... وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
سورة البقرة - الآية : (٢١٣) .

٢- وقال الله تعالى :

﴿ ... أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾
سورة يونس - الآية : (٣٥-٣٦) .

❖ ٢- من السنة :

١- روى مسلم في صحيحه (١/٥٣٤) : (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : كان نبي الله ﷺ إذا قام من الليل افتتح صلاته : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) اهـ.

(*) التزمت في بحثي هذا الصلاة على الآل مع الصلاة على النبي ﷺ لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في الصلاة الإبراهيمية، ومما يجدر التنبيه إليه أنني أكتب الصلاة على الآل في كل ما أحكيه من النقول حتى ولو كان المنقول عنه لم يذكر الصلاة على الآل.

٢- وروى الترمذي في سننه (٣٦٤/٤): عن حذيفة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا) اهـ.

❖ ٣- من أقوال أهل العلم :

-في (صحيح البخاري) (٢٤٦/١): عن عبيد الله بن عدي بن خيار أنه: دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور فقال : إذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم (اهـ .

-وفي (صفة الصفوة) (٤٨٢/١): عن الربيع بن سليمان قال : سمعت الشافعي يقول : (ما أوردت الحق والحجة على أحدٍ فقبلها مني إلا هبته واعتقدت مودته ، ولا كابرنى على الحق أحد ودافع الحجة إلا سقط من عيني) اهـ .

-وقال حجة الإسلام الغزالي في (المنقذ من الضلال) ص (٤١) : (علمت أن رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي في عمية) اهـ .

-وقال الشيخ عبد الرحمن العلمي اليماني في كتابه (القائد إلى تصحيح العقائد) ص(١٣):
الوجه الثالث: [يعني من أوجه رد الحق] الكبير :

(يكون الإنسان على جهالة أو باطل، فيجيء آخر فيبين له الحجة، فيرى أنه إن اعترف كان معنى ذلك اعترافه، بأنه ناقص وأن ذلك الرجل هو الذي هداه، ولهذا ترى من المنتسبين إلى العلم من لا يشق عليه الاعتراف بالخطأ إذا كان الحق تبين له ببحثه ونظره، ويشق عليه ذلك إذا كان غيره هو الذي بيّن له).

الوجه الرابع : الحسد :

(وذلك إذا كان غيره هو الذي بين الحق، فيرى أن اعترافه بذلك الحق يكون اعترافاً لذلك المبين بالعلم والفضل والإصابة، فيعظم ذلك في عيون الناس، ولعله يتبعه كثير منهم، وإنك لتجد من المنتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل حسداً منه لهم ، ومحاولة لخط منزلتهم عند الناس) اهـ .

الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل

- في كتاب عمر لأبي موسى رضي الله عنهما : (لا يمنعك قضاء قضيته ، ثم راجعت فيه نفسك فهديت لرشدك أن تنقضه ، فإن الحق قديم لا ينقضه شيء ، والرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل ، واعلم أنه من تزين للناس بغير ما يعلم الله شأنه الله) رواه الدارقطني والبيهقي اهـ ، (خلاصة البدر المنير) (٢/ ٤٣٥) و(التلخيص الحبير) (٤/ ١٩٦) و(الاستذكار) (٧/ ١٠٣).

- وفي (تاريخ بغداد) (١٠/ ٣٠٨): (عن عبد الرحمن بن مهدي قال : كنا في جنازة فيها عبيد الله بن الحسن وهو على القضاء ، فلما وضع السرير جلس وجلس الناس حوله ، قال : فسألته عن مسألة فغلط فيها ، فقلت : أصلحك الله ، القول في هذه المسألة كذا وكذا ، إلا أنني لم أرد هذه إنما أردت أن أرفعك إلى ما هو أكبر منها ، فاطرق ساعة ثم رفع رأسه فقال : إذا أرجع وأنا صاغر ، إذا أرجع وأنا صاغر ، لأن أكون ذنباً في الحق أحب إلي من أن أكون رأساً في الباطل) اهـ .

ورواها ابن الجوزي في (المنتظم) (٦/ ٢٩٨) ، وذكر القصة المزي في (تهذيب الكمال) (١٩/ ٢٥) ، وابن كثير في (البداية والنهاية) (١٠/ ١٥١).

- وفي (كتاب الروح) لابن القيم ص (١٠): (قال الخلال : وأخبرني الحسن بن أحمد الوراق ، حدثني علي بن موسى الحداد ، وكان صدوقاً ، قال : كنت مع أحمد بن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة ، فلما دفن الميت جلس رجل ضريحاً يقرأ عند القبر فقال له أحمد : يا هذا إن القراءة عند القبر بدعة .

فلما خرجنا من المقابر قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر الحلبي ؟ قال : ثقة ، كتبت عنه شيئاً ؟ قال : نعم فأخبرني مبشر عن عبد الرحمن بن العلاء اللجلاج ، عن أبيه أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها ، وقال : سمعت ابن عمر يوصي بذلك ، فقال له أحمد : فارجع وقل للرجل يقرأ) اهـ .

-وفي (طبقات الشافعية) الكبرى لابن السبكي (٢١٤/٨): (حكى القاضي عز الدين الهكاري ابن خطيب الأشمونين في مصنف له ذكر فيه سيرة الشيخ عز الدين، أن الشيخ عز الدين أفتى مرة بشيء ثم ظهر له أنه خطأ، فنأدى في مصر والقاهرة على نفسه : من أفتى له فلان بكذا فلا يعمل به فإنه خطأ) اهـ .

-وفي (مجموع الفتاوى) لابن تيمية (٥١٦/٢١): (لكن قد تبين لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث، ليست من كلام النبي ﷺ ، وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولاً ؛ فإن الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل) اهـ .

أخي القارئ الكريم :

- قد يكون الحق على خلاف بعض ما ورثناه من آبائنا أو تلقيناه من مشايخنا.
- وقد يكون الحق في صف المغمور لا المشهور، فإبليس -عياًداً بالله منه- فاقت شهرته الآفاق ، وكم من الأنبياء والمرسلين من لا نعرف أسماءهم، فضلاً عن أخبارهم.
- وقد يكون الحق في صف الصغير لا الكبير، فقد كان ابن عباس مقدماً على الأشياخ (*) .

(*) في (الآداب الشرعية) لابن مفلح (١١٠/٢) : فصل في أخذ العلم عن أهله وإن كانوا صغار السن:

- قال الإمام أحمد : بلغني عن ابن عيينة قال: الغلام أستاذ إذا كان ثقة .
- وقال علي بن المديني: لأن أسأل أحمد بن حنبل عن مسألة فيفتيني، أحبُّ إليَّ من أن أسأل أبا عاصم وابن داود ؛ إن العلم ليس بالسن .
- وروى الخلال من حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: قال عمر رضي الله عنه: إن العلم ليس عن حداثة السن ولا قدمه، ولكن الله تعالى يضعه حيث يشاء .
- وقال وكيع : لا يكون الرجل عالماً حتى يسمع ممن هو أسن منه، ومن هو مثله، ومن هو دونه في السن، هذه طريقة الإمام أحمد....
- و(في فنون ابن عقيل): وجدت في تعاليق محققة أن سبعة من العلماء مات كل واحد منهم وله ست وثلاثون سنة، فعجبت من قصور أعمارهم مع بلوغهم الغاية فيما كانوا فيه! فمنهم الإسكندر ذو القرنين، وأبو مسلم الخراساني، وابن المقفع، وسيبويه، وأبو تمام الطائي، وإبراهيم النظام، وابن الراوندي... انتهى كلامه =

- وقد يكون الحق في صف القليل لا الكثير ، أو الضعيف لا القوي ، أو الفقير لا الغني ... إلخ ، فالحق لا يعرف كثرة ولا قلة ، ولا شهرة ولا خفاء ، ولا صغراً ولا كبراً ، ولا ضعفاً ولا قوة ، ولا غنى ولا فقراً ... إن الحق لا يعرف إلا الحجة والبرهان .

أخي القارئ الكريم :

الحكمة ضالة المؤمن، حيث وجدها أخذها وعمل بها ، ولا ينتظر بذلك إذناً من أمير أو شيخ أو أي أحد... ﴿ آمَتَّمُ بِهِ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ ﴾ ، فالحذر الحذر من أن تسلم عقلك لغيرك، بل اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال، قال الإمام الغزالي في (المنقذ من الضلال) ص(٥٢) : (عادة ضعفاء العقول يعرفون الحق بالرجال لا الرجال بالحق، والعاقل يقتدي بقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حيث قال : (لا تعرف الحق بالرجال بل اعرف الحق تعرف أهله) ، والعارف العاقل يعرف الحق ثم ينظر في نفس القول، فإن كان حقاً قبله، سواء كان قائله مبطلاً أو محقاً) اهـ .

وقال ص (٥٤) : (وهذا وهم باطل، وهو غالب على أكثر الخلق ، فإذا نسبت الكلام وأسندته إلى قائل حسن فيه اعتقادهم قبلوه وإن كان باطلاً ، وإن أسندته إلى من ساء فيه اعتقادهم ردوه وإن كان حقاً ، وهذا غاية الضلال) اهـ .

وقد قال فرعون عن موسى عليه السلام: ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ .

-
- وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً ، وكان وقافاً عند كتاب الله ، رواه البخاري وغيره .
 - (في الصحيحين) : "عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : كنت أقرئ رجلاً من المهاجرين منهم : عبد الرحمن بن عوف .
 - قال ابن الجزري في (كشف المشكل) : فيه تنبيه على أخذ العلم من أهله، وإن صغرت أسنانهم أو قلت أقدارهم .
 - وقد كان حكيم بن حزام يقرأ على معاذ بن جبل ، ف قيل له : تقرأ على هذا الغلام الخزرجي ؟ فقال : إنما أهلكنا التكبر) اهـ .

وقيل للطفيل بن عمرو الدوسي: احذر محمداً ولا تستمع له، فإنه سيسحرك و... ولم يزالوا به حتى حشا في أذنيه الكرسف (القطن) ، ولكن .. ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

وهذا مصعب بن عمير رضي الله عنه عندما قال له أسيد بن حضير ولصاحبه : ما جاء بكما إلينا، تسفهان ضعفاءنا ؟ اعتزلانا إن كانت لكما بأنفسكما حاجة، قال له مصعب: (أو تجلس فسمع؟ فإن رضيت أمراً قبلته، وإن كرهته كففتنا عنك ما تكره) .

وهذه قصة شيقة وذات عبرة في نفس الوقت ، رواها الخطيب البغدادي في (تاريخه) (٣٣٨/١٣) بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال : قدمت الشام على الأوزاعي فرأيت به بيروت فقال لي: يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة ، فأخرجت منها مسائل من جياذ المسائل ، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالث وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم والكتاب في يدي فقال :

أي شيء هذا الكتاب؟ فناولته فنظر في مسألة منها وقعت عليها، قال النعمان: فما زال قائماً بعد ما أذن حتى قرأ صدرأ من الكتاب ، ثم وضع الكتاب في كفه ، ثم أقام وصلى، ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها فقال لي : يا خراساني من النعمان بن ثابت هذا؟ .

قلت: شيخ لقيته بالعراق، فقال: هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه ، قلت : هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه) اهـ .

وفي رواية أخرى ذكرها الشيخ الكاندهلوي في (شرحه على الموطأ) (٨٨/١) : (أن ابن المبارك قال : ثم التقينا بمكة فرأيت الأوزاعي يجاري أبا حنيفة في تلك المسائل، والإمام يكشف له بأكثر مما كتبت عنه، فلما افترقنا قلت للأوزاعي : كيف رأيت ؟

قال: غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله ، وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر ؛ الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه) اهـ .

أخي القارئ الكريم:

الفقير مستعد للتواصل مع:

- من يرغب في معرفة المزيد حول الموضوع، أو يستشكل أمراً ورد في البحث .
- أو من يريد أن ينصح ويصحح ويصوب ، وما أحب ذلك إلي إذا كان بآدابه .
- وذلك على عنواني المبين في آخر هذا التقديم .

وأختم هذا التقديم بقول لابن قتيبة يكتب بهاء الذهب:

- قال الإمام ابن قتيبة في كتابه (الاختلاف في اللفظ) والرد على الجهمية والمشبهة ص(١٠): (وسيوافق قولي هذا من الناس ثلاثة :

- رجلاً منقاداً سمع قوماً يقولون فقال كما قالوا ، لا يعروي ولا يرجع؛ لأنه لم يعتقد الأمر بنظر فيرجع عنه بنظر .

- ورجلاً تطمح به عزة الرياسة وطاعة الإخوان وحب الشهرة ، فليس يرد عزته ولا يشي عنانه إلا الذي خلقه إن شاء ، لأن في رجوعه إقراره بالغلط واعترافه بالجهل وتأبى عليه الأنفة، وفي ذلك أيضاً تشتت جمع وانقطاع نظام واختلاف إخوان عقدهم له النحلة ، والنفوس لا تطيب بذلك إلا من عصمه الله ونجاه .

- ورجلاً مسترشداً يريد الله بعمله ، لا تأخذه فيه لومة لائم ، ولا تدخله من مفارق وحشة ، ولا تلفته عن الحق أنفة ، فإلى هذا بالقول قصدنا ، وإياه أردنا) اهـ .

عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي

اليمن - صنعاء

تلفون سيار : 00967/711456608

بريد إلكتروني :

afattah31@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هداه إلى يوم الدين وبعد :

فإن العلوم الإسلامية منها ما هو علوم آله كاللغة وأصول الحديث وأصول الفقه ومنها ما هو علوم غاية كالقرآن والحديث ثم القرآن والحديث خلاصتهما ثلاثة علوم :

١ - التوحيد والعقيدة .

٢ - الفقه والأحكام .

٣ - السلوك والتزكية .

وفي هذه الورقات أحب أن أضع بين يدي طلبة العلم المنهجية العامة التي ينبغي أن يسيروا ويعتمدوا عليها في هذه العلوم الثلاثة وذلك باختصار شديد أرجو ألا يكون مخلاً .

(وقد أكثرت في هذا البحث من اقتطاف أطايب كلام أهل العلم خرقاً للمنهجية الأكاديمية التي تأبى أن تسرد النصوص الطويلة (لست من قيس ولا قيس مني) (*))

أولاً : في التوحيد والعقيدة :

من المعلوم أن مباحث علوم العقيدة ثلاثة : (الإلهيات والنبوات والسمعيات) ، ومن المعلوم أيضاً أن الفرق الكلامية قد تعددت أقوالها في العقيدة والتوحيد مصداقاً لإخبار النبي ﷺ باختلاف الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة .

ومن المعلوم أيضاً أن المصيب في الكليات (الأصول والعقائد) واحد، وأن الاختلاف في

(*) اقتباس من الإحسان لعبد السلام ياسين (١ / ١١) .

الأصول والعقائد لا يجوز بعكس الاختلاف في الفروع والأحكام إذا كان بضوابطه، وعليه فلا بد من اعتبار فرقة واحدة من تلك الفرق الكلامية هي على الحق، وغيرها من الفرق على باطل وهذه الفرقة لا يمكن أن تكون إلا أهل السنة والجماعة لأنها هي التي تحقق فيها قول النبي ﷺ: (هم من كان على ما أنا عليه وأصحابي) .

ثم أهل السنة والجماعة لهم في تقرير مسائل العقائد ثلاثة مذاهب أو ثلاثة اتجاهات :

١- المذهب الأول : مذهب الإمام أحمد رحمه الله ويسمى المتسبون إليه بالحنبلية أو الأثرية أو أهل الحديث.

٢- المذهب الثاني : مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري ويسمى المتسبون إليه بالأشاعرة أو الأشعرية .

٣- المذهب الثالث : مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي ويسمى المتسبون إليه بالماتريدية أو الحنفية .

وعند الترجيح بين هذه الثلاثة المذاهب لا شك أن الأسلم والأرجح هو مذهب أهل الحديث وطريقتهم وهو الذي ارتضاه الفقير لنفسه ، فلست أشعرياً ولا ماتريدياً ، بل على مذهب أهل الحديث وطريقتهم ولا أبغي بذلك بديلاً ولا عنه تحويلاً .

ولكن مع ذلك أقول : إنه من بعد ظهور مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري والإمام أبي منصور الماتريدي لا تكاد تجد أحداً من أهل العلم من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين والمتكلمين وأهل اللغة والمؤرخين والقادة والمصلحين وغيرهم إلا وهم أشاعرة أو ماتريدية .

قال الشيخ سفر الحوالي - في رسالته في الأشاعرة - عن المذهب الأشعري : (له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول، فضلاً عن كتب العقائد والفكر، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال) اهـ .

ولنذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

من أهل التفسير وعلوم القرآن :

الخصاص وأبو عمرو الداني والقرطبي والكنيا الهراسي وابن العربي والرازي وابن عطية والمحلي والبيضاوي والثعالبي وأبو حيان وابن الجزري والسمرقندي والواحدي والزركشي والسيوطي والآلوسي والزرقاني والنسفي والقاسمي وابن عاشور وغيرهم كثير.

ومن أهل الحديث وعلومه :

الدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب البغدادي وابن عساكر والخطابي وأبو نعيم الأصبهاني والسمعاني وابن القطان والقاضي عياض وابن الصلاح والمندري والنووي والهيثمي والمزي وابن حجر وابن المنير وابن بطل وغالب شراح الصحيحين ، وشراح السنن ، والعراقي وابنه وابن جماعة والعيني والعلائي وابن الملقن وابن دقيق العيد وابن الزملكاني والزيلعي والسيوطي وابن علان والسخاوي والمناوي وعلي القاري والجلال الدواني والبيقوني واللكوني والزيدي وغيرهم كثير .

ومن أهل الفقه وأصوله :

فمن الحنفية : ابن نجيم والكاساني والسرخسي والزيلعي والحصكفي والميرغنائي والكمال بن الهمام والشرنبلالي وابن أمير الحاج والبزدوي والخدامي وعبد العزيز البخاري وابن عابدين والطحطاوي وغالب علماء الهند والباكستان وغيرهم كثير .

ومن المالكية : ابن رشد والقرافي والشاطبي وابن الحاجب و خليل والدردير والدسوقي وزروق واللقاني والزرقاني والنفراوي وابن جزري والعدوي وابن الحاج والسنوسي وعليش وغالب الشناقطة وعلماء المغرب العربي وغيرهم كثير .

ومن الشافعية : الجويني وابنه والرازي والغزالي والآمدي والشيرازي والاسفرائيني والباقلاني والمتولي والسمعاني وابن الصلاح والنووي والرافعي والعز بن عبد السلام وابن دقيق العيد وابن الرفعة والأذرعي والإسنوي والسبكي وابنه والبيضاوي والحصني وزكريا

الأنصاري وابن حجر الهيتمي والرملي والشربيني والمحلي وابن المقرئ والبجيرمي والبيجوري وابن القاسم العبادي وقلوبي وعميرة وابن قاسم الغزي وابن النقيب والعتار والبناني والدمياطي وآل الأهدل وآل باعلوي وغيرهم كثير .

ومن أهل التواريخ والسير والتراجم :

القاضي عياض والمحب الطبري وابن عساكر والخطيب البغدادي وأبو نعيم الأصبهاني وابن حجر والمزي والسهيلي والصالحى والسيوطي وابن الأثير وابن خلدون والتلمساني والقسطلاني والصفدي وابن خلكان وابن قاضي شعبة وابن ناصر الدين وغيرهم كثير .

ومن أهل اللغة :

الجرجاني والغزواني وأبو البركات الأنباري والسيوطي وابن مالك وابن عقيل وابن هشام وابن منظور والفيروزآبادي والزبيدي وابن الحاجب وخالد الأزهرى وأبو حيان وابن الأثير والحموي وابن فارس والكفوي وابن أجروم والخطاب والأهدل وغيرهم كثير .

ومن القادة :

نور الدين الشهيد وصلاح الدين الأيوبي والمظفر قطز والظاهر بيبرس وسلاطين الأيوبيين والمماليك ، والسلطان محمد الفاتح وسلاطين العثمانيين ونظام الملك وغيرهم كثير، وكذا كثير من قادة الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر والشام والمغرب العربي والسودان والعراق والهند والباكستان وغيرها من البلدان هم من الأشاعرة أو الماتريدية .

كل أولئك أشاعرة أو ماتريدية وهم طائفة قليلة من المشهورين منهم ولو أردنا أن نعدد لطلال بنا المقام ومن أراد المزيد فعليه بكتب التراجم والسير والتاريخ، بل لو أردنا أن نعدد من لم يكن أشعرياً أو ماتريدياً - من غير الحنابلة - لما استطعنا أن نعد بقدر الأصابع ، وفي الجملة فإن الحنفية ماتريدية إلا ما ندر، والمالكية والشافعية أشعرية إلا ما ندر ، والحنابلة أثرية إلا ما ندر .

فإذا كان أولئك الأئمة الذين ذكرناهم - وغيرهم كثير ممن لم نذكرهم - مبتدعين ضالين خارجين عن أهل السنة والجماعة ومن الفرق الهالكة ومن المتوعدين بالنار ، أو كان ما هم عليه بدعة وضلالة وخروجاً عن السنة والجماعة ، ومتوعدون بسببه بالهلاك والنار فوا خسارة الإسلام والمسلمين .

إن القول بأن الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة أمر لا ريب فيه فإن الأشاعرة والماتريدية هم نقلة الدين فالطعن فيهم طعن في الدين ، فكما نقول : الصحابة نقلة الدين والطعن فيهم طعن في الدين كذلك نقول في الأشاعرة والماتريدية : هم نقلة الدين والطعن فيهم طعن في الدين .

ومع وجود بعض الاختلافات بين مذهب الأشاعرة والماتريدية ومذهب أهل الحديث فقد ذكر طائفة من أهل الحديث والحنابلة أن أهل السنة والجماعة هم أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية .

من أقوال أهل الحديث والحنابلة في أن أهل السنة هي هذه الثلاثة المذاهب :

١- الإمام أبو يعلى الفراء الحنبلي :

قال أبو يعلى الفراء كما في طبقات الحنابلة لابنه (٢/ ٢١٠) : (وقد أجمع علماء أهل الحديث والأشعرية منهم على قبول هذه الأحاديث :

- فمنهم من أقرها على ما جاءت وهم أصحاب الحديث .
- ومنهم من تأولها وهم الأشعرية وتأويلهم إياها قبول منهم لها إذ لو كانت عندهم باطلة لا طرحوها كما اطرحوها سائر الأخبار الباطلة .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : أمتي لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة(اهـ).

٢- الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني :

حيث قال رحمه الله في كتابه إيثار الحق (٢٥٠) : (اتفق أهل السنة: من أهل الأثر والنظر والأشعرية على أن الإرادة لا يصح أن تضاد العلم ولا يريد الله تعالى وجود ما قد علم أنه لا يوجد(اهـ)...

وقال رحمه الله في العواصم والقواصم (٣ / ٣٣١) : (مذهب أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة الحديث وهم طائفتان :

الطائفة الأولى : أهل الحديث والأثر وأتباع السنن والسلف الذين ينهون عن الخوض في علم الكلام...) .

ثم قرر مذهب أهل الحديث الآتي تقريره، ثم ذكر كلام الغزالي في كتابه إجماع العوام في تقرير عقيدة السلف، ثم تكلم في النهي عن علم الكلام كل ذلك في صفحات طويلة جدا ثم قال (٤ / ١١٨) : (هذا آخر ما أردت الإشارة إليه من جملة عقائد المحدثين وهم الطائفة الأولى

الطائفة الثانية : أهل النظر في علم الكلام والمنطق والمعقولات وهم فرقتان : إحداهما : الأشعرية ...، والفرقة الثانية من المتكلمين منهم : الأثرية كابن تيمية وأصحابه فهؤلاء من أهل الحديث لا يخالفونهم إلا في استحسان الخوض في الكلام وفي التجاسر على بعض العبارات وفيما تفرد به من الخوض في الدقائق الخفيات، والمحدثون ينكرون ذلك عليهم لأنه ربما أدى ذلك إلى بدعة أو قدح في الدين) اهـ ثم ساق كلام الإمام ابن تيمية من التدمرية .

وكان الإمام ابن الوزير قد قال في سياق الكلام عن بعض الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد: (فإن سائر طوائف أهل السنة الثلاث الآتية ترد على هذه الطائفة الأولى كما ترد عليهم المعتزلة) اهـ .

٣-الإمام ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية :

ففي شرحه على الطحاوية ص(١٨٨) قال : (وبالجملية : فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن كلام الله غير مخلوق .

ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم ...) اهـ فأنت تراه قد فرع الخلاف على أنه خلاف بين أهل السنة والجماعة .

٤- الإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي :

حيث قال في أقاويل الثقات (١٣٣) : (وفرقة أخرى أثبتت الصفات المعنوية من نحو السمع والبصر والعلم والقدرة والكلام وهو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة ومنهم أتباع أئمة المذاهب الأربعة ، ثم اختلفوا فيما ورد به السمع من لفظ العين واليد والوجه والنفس والروح :

فرقة أولتها على ما يليق بجلال الله تعالى وهم جمهور المتكلمين من الخلف فعدلوا بها عن الظاهر إلى ما يحتمله التأويل من المجاز والاتساع خوف توهم التشبيه والتمثيل .

وفرقة أثبتت ما أثبته الله ورسوله منها وأجروها على ظواهرها ونفوا الكيفية والتشبيه عنها قائلين إن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود بما ذكرنا لا إثبات كيفية فكذاك إثبات صفاته إنما هي إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف (اهـ فأنت تراه أيضاً قد فرع الخلاف على أنه خلاف بين أهل السنة والجماعة .

٥- الإمام عبد الباقي المواهبي الحنبلي :

حيث قال في كتابه العين والأثر ص (٥٢) : (طوائف أهل السنة ثلاثة : أشاعرة وحنابلة وماتريدية ، بدليل عطف العلماء الحنابلة على الأشاعرة في كثير من الكتب الكلامية وجميع كتب الحنابلة !!!) اهـ .

٦- الإمام محمد السفاريني الحنبلي صاحب العقيدة السفارينية :

حيث قال في كتابه لوايع الأنوار شرح عقيدته (١/ ٧٣) : (أهل السنة والجماعة ثلاث فرق :

- الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه .
- والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري .
- والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي (اهـ .

وقال ص (١/ ٧٦) : (قال بعض العلماء : هم - يعني الفرقة الناجية - أهل الحديث يعني الأثرية والأشعرية والماتريدية) اهـ .

٧- الإمام ابن الشطي الحنبلي :

قال في شرحه على السفارينية : (أهل السنة والجماعة ثلاث فرق :

- الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه .
- والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري .
- والماتردية وإمامهم أبو منصور الماتريدي (اه تبصير القانع ص (٧٣) .

٨- الإمام أحمد بن عبد الله المرادوي الحنبلي (حي ١٢٣٦) :

قال في شرحه على لامية ابن تيمية ص (١٨٢): (هذه العقيدة مما اتفق عليه الأئمة الأربعة رضي الله عنهم ومن حكى عنهم مقالات السلف ممن تقدم ذكره فكل منهم على حق، وإن كان قد وقع الخلاف بين الشيخ أبي الحسن الأشعري شيخ أهل السنة من الشافعية وغيرهم وبين الإمام أبي حنيفة في آخر من أصول مسائل الدين لكنها يسيرة لا تقتضي تكفيراً ولا تبديعاً.

وقد نظم التاج السبكي هذه المسائل المختلف فيها في أبيات فائقة ذكرها في آخر كتابه المسمى: (السيف المشهور في عقيدة الأستاذ أبي منصور) اهـ .

٩- وسيأتي قول الإمام الذهبي في الباقلاني الأشعري :

(هو الذي كان ببغداد يناظر عن السنة وطريقة الحديث) اهـ .

١٠- وسيأتي أيضاً قول الإمام أبي الحسن التميمي الحنبلي عن الباقلاني الأشعري : (تمسكوا بهذا الرجل فليس للسنة عنه غنى أبداً) اهـ .

١١- وسيأتي أيضاً قول الإمام أبي الفضل التميمي الحنبلي عن الباقلاني الأشعري : (هذا ناصر السنة والدين هذا إمام المسلمين هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين) اهـ .

وفي المقابل أيضاً نجد أن الأشاعرة يقولون أن أهل السنة هم أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية وأقوالهم في ذلك كثيرة ، ومنهم :

١- الإمام تاج الدين ابن السبكي :

قال في شرح عقيدة ابن الحاجب : (اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ، ويستحيل وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك ... وبالجمله فهم بالاستقراء ثلاث طوائف :

- الأولى : أهل الحديث، ومعتقد مبادئهم الأدلة السمعية، الكتاب والسنة والإجماع.
- الثانية : أهل النظر العقلي وهم الأشعرية والحنفية (الماتريدية) وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري، وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي. وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه، وفي المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط والعقلية والسمعية في غيرها، واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسائل.
- الثالثة : أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية ، ومبادئهم مبادئ أهل النظر والحديث في البداية، والكشف والإلهام في النهاية) اهـ. إتحاف السادة المتقين (٢/٦).

٢- الإمام مرتضى الزبيدي :

قال في إتحاف السادة المتقين (٢/٨٦) : (والمراد بأهل السنة هم الفرق الأربع : المحدثون والصوفية والأشاعرة والماتريدية) اهـ.

ولا شك أنها يريدان بالصوفية من كان منهم على منهج السلف ، أما من انحرف عن ذلك كالقائلين بوحدة الوجود وإسقاط التكالييف ونحو ذلك من العقائد الباطلة فلا شك أنهم ليسوا من أهل السنة بل ليسوا من أهل الإسلام وسيأتي الكلام عن التصوف بالتفصيل.

٣- الإمام عضد الدين الإيجي :

قال في المواقف (٣/٧١٧) : (فهذه هي الفرق الضالة الذين قال فيهم رسول الله كلهم في النار، وأما الفرقة الناجية المستثناة الذين قال فيهم هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي فهم : الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة ومذهبهم خال عن بدع هؤلاء) اهـ.

وأختم الأقوال بفتوى وقفت عليها في موقع الشيخ سلمان العودة (الإسلام اليوم)

لبعض المشايخ في أن الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة وهذا نص الفتوى كما هي في الموقع :

العنوان : الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة .

المجيب : جمع من العلماء .

التصنيف : الفهرسة/ العقائد والمذاهب الفكرية/ الأديان والمذاهب الفكرية المعاصرة

التاريخ : ٢٩ / ٠٦ / ١٤٢٧ هـ .

السؤال : ما حكم التعامل مع المخالف لعقيدة السلف الصالح كالأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم والتعاون معهم على البر والتقوى والأموال العامة وهل يحرم العمل معهم سواء كانت الإدارة لنا وهم يعملون تحتنا أو العمل تحت إشرافهم؟ وهل هم من الفرق الضالة الاثنتين والسبعين؟ وهل التعامل معهم يعد من باب تولي غير المؤمنين؟.

الجواب : الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فجواباً على ذلك نقول: الأشاعرة والماتريدية قد خالفوا الصواب حين أولوا بعض صفات الله سبحانه. لكنهم من أهل السنة والجماعة، وليسوا من الفرق الضالة الاثنتين والسبعين إلا من غلا منهم في التعطيل، ووافق الجهمية فحكمه حكم الجهمية. أما سائر الأشاعرة والماتريدية فليسوا كذلك وهم معذورون في اجتهداهم وإن أخطأوا الحق.

ويجوز التعامل والتعاون معهم على البر والإحسان والتقوى، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد تتلمذ على كثير من العلماء الأشاعرة ، بل قد قاتل تحت راية أمراء المماليك حكام ذلك الزمان وعامتهم أشاعرة، بل كان القائد المجاهد البطل نور الدين زنكي الشهيد، وكذا صلاح الدين الأيوبي من الأشاعرة كما نص عليه الذهبي في سير أعلام النبلاء، وغيرهما كثير من العلماء والقواد والمصلحين، بل إن كثيراً من علماء المسلمين وأئمتهم أشاعرة وماتريدية، كأمثال البيهقي والنووي وابن الصلاح والمزي وابن حجر العسقلاني والعراقي والسخاوي والزيلعي والسيوطي، بل جميع شراح البخاري هم أشاعرة وغيرهم كثير.

ومع ذلك استفاد الناس من علمهم ، وأقروا لهم بالفضل والإمامة في الدين، مع اعتقاد كونهم معذورين فيما اجتهدوا فيه وأخطأوا، والله يعفو عنهم ويغفر لهم. والخليفة المأمون كان جهمياً معتزلياً وكذلك المعتصم والواثق كانوا جهمية ضللاً. ومع ذلك لم يفت أحد من أئمة الإسلام بعدم جواز الاقتداء بهم في الصلوات والقتال تحت رايتهم في الجهاد، فلم يفت أحد مثلاً بتحريم القتال مع المعتصم يوم عمورية، مع توافر الأئمة في ذلك الزمان كأمثال أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأضرابهم من كبار أئمة القرن الهجري الثالث. ولم نسمع أن أحداً منهم حرم التعامل مع أولئك القوم، أو منع الاقتداء بهم، أو القتال تحت رايتهم. فيجب أن نتأدب بأدب السلف مع المخالف. والله أعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ / عميد كلية القرآن في الجامعة الإسلامية سابقاً.

د. محمد بن ناصر السحبياني / المدرس بالمسجد النبوي .

د. عبد الله بن محمد الغنيان / رئيس قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية سابقاً.

الذي علق على الفتوى قائلاً: "هذا جواب شديد صحيح ولا يسع المسلمين إلا ذلك، ولم يزل الخلاف يقع في صفوف العلماء، ولم يكن ذلك مسبباً لاختلاف القلوب والتفرق، وقصة الصحابة لما ذهبوا إلى بني قريظة معروفة مشهورة وغيرها، قاله عبد الله بن محمد الغنيان. تحريراً في ٢٢ / ٤ / ١٤٢٧ هـ) انتهت الفتوى.

متى بدأت الفتنة بين الفريقين :

وقد كان أهل الحديث والحنابلة مع الأشعرية والماتريدية يداً واحدة على المبتدعة والزنادقة ، وعلى مظاهر الفساد والانحلال وكانوا كالشيء الواحد حتى حصلت في القرن الخامس الهجري حادثة عرفت بفتنة ابن القشيري تسببت في الفرقة بين الطائفتين ، قال الإمام ابن عساكر في كتابه تبين كذب المفترى ص (١٦٣) : (ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فلبسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في

الأصول في مسألة فمنهم يتعلم فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر
القشيري (اهـ .

وقد ذكر هذه الحادثة كثير من أهل التواريخ والسير ومنهم الذهبي في السير وابن رجب
في ذيل الطبقات وابن الأثير في الكامل وابن كثير في البداية والنهاية وغيرهم ، وانظر مثلاً
البداية والنهاية (١٢ / ١١٥) وذيل الطبقات لابن رجب (١ / ١٩) .

وهاك بعض الأمثلة على العلاقة بين الأشاعرة والحنبلية قبل الفتنة :

أبو الحسن وأبو الفضل التميميان رأسا الحنابلة والباقلاني (*) رأس الأشعرية :

قال الإمام ابن عساكر في تبين كذب المفتري ص (٢٢١) : (وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل [يعني الباقلاني] فليس للسنة عنه غنى أبداً .

قال : وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي رحمه الله وهو عبد الواحد بن أبي الحسن بن عبد العزيز بن الحرث يقول : اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب على مخدة واحدة سبع سنين .

قال الشيخ أبو عبد الله وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يوم وفاته العزاء حافياً مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادى بين يدي جنازته : هذا ناصر السنة والدين هذا إمام المسلمين هذا الذي كان يذب عن الشريعة السنة المخالفين هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار) اهـ.

(*) القاضي الباقلاني الأشعري كان محل تعظيم أهل الحديث والحنابلة ففي سير أعلام النبلاء (٥٥٨/١٧) : (قال أبو الوليد الباجي في كتاب (اختصار فرق الفقهاء) من تأليفه في ذكر القاضي ابن الباقلاني : لقد أخبرني الشيخ أبو ذر وكان يميل إلى مذهبه فسألته من أين لك هذا؟ قال : إني كنت ماشياً ببغداد مع الحافظ الدارقطني فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن الدارقطني وقبل وجهه وعينيه فلما فارقتاه قلت له : من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟ .

فقال : هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب قال أبو ذر : فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي كل بلد دخلته من بلاد خراسان وغيرها لا يشار فيها إلى أحد من أهل السنة إلا من كان على مذهبه وطريقه .

قلت [القائل الذهبي] : هو الذي كان ببغداد يناظر عن السنة وطريقة الحديث بالجدل والبرهان وبالخضرة رؤوس المعتزلة والرافضة والقدرية وألوان البدع ولهم دولة وظهور بالدولة البوذية وكان يرد على الكرامية وينصر الحنابلة عليهم، بينه وبين أهل الحديث عامر وإن كانوا قد يختلفون في مسائل دقيقة فلهذا عامله الدارقطني بالاحترام) اهـ.

الشريف أبو جعفر رأس الحنابلة والشيخ أبو إسحاق الشيرازي رأس الأشعرية :

قال الإمام ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة (١/١٨) : (وفي سنة أربع وستين وأربعمائة: اجتمع الشريف أبو جعفر ومعه الحنابلة في جامع القصر، وأدخلوا معهم أبا إسحاق الشيرازي وأصحابه. وطلبوا من الدولة قلع المواخير، وتبع المفسدين والمفسدات، ومن يبيع النبيذ، وضرب دراهم تقع بها المعاملة عوض القراضة. فتقدم للخليفة بذلك. فهرب المفسدات، وكُست الدور، وأريقَت الأنبذة. ووعدوا بقلع المواخير، ومكاتبة عضد الدولة برفعها، والتقدم بضرب الدراهم التي يتعامل بها. فلم يقنع الشريف ولا أبو إسحاق بهذا الوعد) اهـ .

موقف الإمام ابن تيمية من تلك الفتنة والخلاف بين الأشاعرة والحنابلة :

مع أن الإمام ابن تيمية يخالف الأشاعرة في أشياء إلا أن موقفه منهم لم يكن موقف المعادي بل موقف من يؤلف بين القلوب ويقارب بين وجهات النظر، بين الأشعرية والحنبلية حيث قال كما في مجموع الفتاوى (٦/٥٣) : (و الأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية كما أن متكلمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القشيري) اهـ .

وفي مجموع الفتاوى أيضاً (٤/١٧) : (قال أبو القاسم بن عساكر : ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين حتى حدثت فتنة ابن القشيري) اهـ .

وفي مجموع الفتاوى أيضاً (٣/٢٢٧) : (والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين وطلباً لاتفاق كلمتهم واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة) اهـ .

وفي مجموع الفتاوى أيضاً (٣/٢٢٩) : (ولما أظهرت كلام الأشعري ورآه الحنبلية قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق ، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة) اهـ .

وفي مجموع الفتاوى أيضاً (٣/ ٢٦٩) : (ولهذا اصطلحت الحنبلية والأشعرية واتفق الناس كلهم ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق وزال ما كان في القلوب من الأضغان وصار الفقهاء من الشافعية وغيرهم يقولون: الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين) اهـ .

موقف الإمام الذهبي من الخلاف بين الأشاعرة والحنابلة :

قال في سير أعلام النبلاء في ترجمة الإمام أبي نعيم الأصبهاني الأشعري (١٧/ ٤٥٩) : (وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة وقيل وقال وصداق طويل فقام إليه [أي قام إلى أبي نعيم] أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام وكاد الرجل يقتل . قلت: ما هؤلاء بأصحاب الحديث بل فجرة جهلة أبعد الله شرهم) اهـ كلام الذهبي .

وقد تقدم معنا قول الإمام الذهبي عن الإمام الباقلاني : (قلت [القائل الذهبي]: هو الذي كان يبغداد يناظر عن السنة وطريقة الحديث بالجدل والبرهان وبالخضرة رؤوس المعتزلة والرافضة والقدرية وألوان البدع ولهم دولة وظهور بالدولة البويهية وكان يرد على الكرامية وينصر الحنابلة عليهم ، بينه وبين أهل الحديث عامر وإن كانوا قد يختلفون في مسائل دقيقة فلهذا عامله الدارقطني بالاحترام) اهـ .

إن تلك الفتنة وفتن مشابهة لها قد أثرت على العلاقة بين أهل السنة على مر القرون ولكنها في بعض القرون قد تكون أشد وفي بعضها قد تكون أخف، ولا زالت هذه الفتنة تلقي بظلالها على العلاقة بين أهل السنة في واقعنا المعاصر ، مع أننا أحوج ما نكون إلى الألفة والاتحاد والتعاون لأننا في زمن تكالبت فيه الأمم على أمة المسلمين ورموهم عن قوس واحدة بينما تجدد أهل الإسلام وخصوصاً أهل السنة مازالوا في صراعات لفظية أو غير لفظية، وما زالوا غارقين في الجدل البيزنطي والأعداء على الأبواب ، فهل نعي ونذكر ما يحاك لنا ونلتفت إلى العدو الحقيقي ونؤخر الخلافات الداخلية حتى ننتهي من العدو الأكبر؟! من قبل أن يقال : أكلت يوم أكل الثور الأسود .

نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يصلح أحوال المسلمين وأن يجمع كلمة المسلمين وأن يؤلف بين قلوبهم آمين يارب العالمين.

تنبيه مهم جداً :

قد يقال : تقدم معنا في أول الكلام أن الفرقة الناجية لا بد أن تكون واحدة لأن الاختلاف في الكليات لا يجوز والمصيب فيها واحد فكيف تجعل الفرقة الناجية ثلاث فرق؟! والجواب هو : أن التعدد لا يمنع من الانتماء للفرقة الناجية مثلما أن المتتمين إليها يمكن أن يكونوا محدثين وفقهاء ومفسرين ولغويين ومجاهدين وحنفية ومالكية وشافعية وحنبلية ويمنيين وحجازيين وشاميين ومصريين..الخ.

لكن قد يقال : هذا التعدد ليس في العقائد بل في الفروع ونحوها .

والجواب هو : أن الاختلاف الذي بين هذه الثلاثة المذاهب ليس هو في أصول العقائد بل: بعضه في فروعيات في العقائد ، وقد اختلف الصحابة والسلف وأهل الحديث والحنابلة في مسائل في فروع المعتقد، والبعض الآخر وهو الأكثر اختلافات لفظية لا حقيقية .

ولنأخذ على سبيل المثال مسألة الأسماء والصفات الإلهية والتي هي أبرز مسائل الاختلاف بين هذه المذاهب.

مسألة الصفات أنموذجاً :

الجميع (الحنبلية وأهل الحديث والأشعرية والماتريدية) مذهبهم : أن الله تعالى له الأسماء الحسنى والصفات العليا منزّه عن صفات النقص بأي وجه من الوجوه ، وأنه سبحانه واحد في أسمائه وصفاته لا يشابه خلقه في شيء من ذلك لأنه سبحانه (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) .

ومن عدم مشابهة الله لخلقه أنه سبحانه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وأن صفاته ليست أبعاضاً ولا جوارح ولا آلات ولا أعضاء لأنه لو كان جسماً لشابه الأجسام تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

والجسم هو : ما يقبل فرض الأبعاد الثلاثة فيه (الطول والعرض والعمق) كما سيأتي في كلام الإمام أحمد رحمه الله وغيره من الأئمة أي أنه سبحانه منزّه عن الحجم والكثافة

والتشخيص والتشكل والتصور.. الخ مما هو من خصائص الأجسام (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وسيأتي ذلك في كلام الأئمة إن شاء الله .

وهاك بعض كلام الحنابلة وأهل الحديث في نفي الجسمية ولوازمها عن الله ثم نشني بذكر بعض أقوال الأشاعرة في ذلك .

من أقوال الحنابلة وأهل الحديث في نفي الجسمية عن الله :

١- قول الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠ هـ) :

قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر ص (٢) : (وصفائهُ كُلُّها بخلافِ صفاتِ المخلوقينَ، يعلمُ لا كعلمِنَا، يَقْدِرُ لا كقَدَرَتِنَا، يَرى لا كروْيَتِنَا، يتكلَّم لا ككلامِنَا، ويسمَعُ لا كسمْعِنَا. نحنُ نتكلَّم بالآلاتِ والحروفِ، واللهُ تعالى يتكلَّم بلا حروفٍ ولا آلهِ. والحروفُ مخلوقةٌ، وكلامُ الله تعالى غيرُ مخلوقٍ.

وهو شيءٌ لا كالأشياءِ، ومعنى الشيءِ إثباتُهُ بلا جسمٍ ولا جوهرٍ ولا عَرَضٍ، ولا حدَّ له، ولا ضدَّ له، ولا ندَّ له، ولا مثْلَ له) اهـ.

وقال الإمام أبو حنيفة أيضاً : (ونصفه كما وصف نفسه: أحد ، صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، حي ، قيوم ، قادر ، سميع ، بصير ، عالم يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه وليست جارحة وهو خالق الأيدي) اهـ الشرح الميسر على الفقهاء الأصغر والأكبر (١/ ١٥٩).

٢- قول الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) :

في كتاب اعتقاد الإمام المجلد أبي عبد الله أحمد بن حنبل لأبي الفضل التميمي وهو مطبوع في آخر طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٨) : (أنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم وقال : إنها الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجوز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل) اهـ .

وفي اعتقاد أحمد للتميمي ص (٣٢) : (ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه :

أن الله عز وجل وجهاً لا كالصور المصورة والأعيان المخططة ، بل وجه وصفة بقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه) ومن غير معناه فقد أُلحِدَ عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز. ووجه الله باق لا يبلى ، وصفة لا تفنى ، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد أُلحِدَ ومن غير معناه فقد كفر ، وليس معنى وجه معنى جسم عنده ولا صورة ولا تخطيط ، ومن قال ذلك فقد ابتدع) اهـ.

وفي اعتقاد أحمد للتمييز أيضاً وهو مطبوع في آخر طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩١): (وكان يقول - أي الإمام أحمد - : إن الله تعالى يدين وهما صفة في ذاته ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا جنس من الأجسام ، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاد والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا مرفق ، ولا عضد ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلا ما نطق القرآن به ، أو صحت عن رسول الله ﷺ السنة فيه) اهـ .

ونقل ابن حمدان في نهاية المبتدئين ص (٣٠) عن أحمد: (تكفير من قال عن الله جسم لا كالأجسام) ونقله صاحب الخصال من الحنابلة انظر كتاب تشنيف المسامع ص (٣٤٦) .

٣- قول الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٦٠ هـ):

في الوافي بالوفيات (١/ ١٨٨٤) ضمن قصة طويلة أن شخصاً قال للخليل : أنت تقول : (الله تعالى ليس بجسم ولا عرض ، فأقره) اهـ .

٤- قول الإمام المفسر ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ):

قال في كتابه التبصير في معالم الدين ص (١٤٤): (وله يدان ويمين وأصابع ، وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير) اهـ.

وفي تاريخ الطبري (١/ ٢٥): (القول في الدلالة على أن الله عز وجل القديم الأول قبل كل شيء، وأنه هو المحدث كل شيء بقدرته تعالى ذكره، فمن الدلالة على ذلك أنه لا شيء في العالم مشاهد إلا جسم أو قائم بجسم، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع، ... وكان معلوماً بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعاً، ومفرقه إن كان مفترقاً من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه

الاجتماع والافتراق وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء، وهو على كل شيء قدير) اهـ.

٥- قول الإمام الطحاوي (ت ٣٢١ هـ):

مشهور قوله في العقيدة الطحاوية التي أجمع عليها أهل السنة بمذاهبهم الثلاثة : (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوجدانية منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) اهـ.

٦- قول الإمام الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) :

قال في اعتقاد أهل الحديث له ص(٥١): (ولا يعتقد فيه [سبحانه] الأعضاء ، والجوارح، ولا الطول والعرض، والغلط، والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شيء تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام) اهـ .

وفي اعتقاد أهل الحديث ص(٦٣) : (ويعتقدون [أي أهل الحديث] جواز الرؤية من العباد المتقين لله عز وجل في القيامة دون الدنيا ... وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله عز وجل ولا التحديد له ولكن يروونه جل وعز بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف) اهـ .

٧- قول الإمام ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) :

قال في التمهيد (٧/ ١٣٧): (قال الله عز وجل: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَامْلَأْ صَفًا صَفًا) وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ولا انتقالاً لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة ولو اعتبرت ذلك بقولهم: جاءت فلاناً قيامته ، وجاء الموت وجاء المرض ، وشبه ذلك مما هو موجود نازل به ولا مجيء لبان لك وبالله العصمة والتوفيق) اهـ .

٨- قول الإمام عبد الرحمن ابن منده (ت ٤٧٠ هـ):

في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١) : (وأنا متمسك بالكتاب والسنة متبرئ إلى الله من الشبه والمثل والند والخذ والأعضاء والجسم والآلات ومن كل ما ينسبه الناسبون إلي ويدعيه المدعون علي من أن أقول في الله تعالى شيئاً من ذلك أو قلته أو أراه أو أتوهمه أو أصفه به) اهـ.

٩- قول الإمام عبد القادر الجيلاني الحنبلي (ت ٥٦١ هـ):

قال في الغنية ص ٧١ : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير لا شبيه له ولا نظير ولا عون ولا شريك ولا ظهير ولا وزير ولا ند ولا مشير له ليس بجسم فيمس ولا بجوهر فيحس ولا عرض فينقضي ولا ذي تركيب أو آلة وتأليف وماهية وتحديد) اهـ.

وقال في الغنية أيضاً ص (١١٧) : وأما ذكر مقالة المشبهة فهم ثلاث فرق : الهشامية والمقاتلية والواسمية والذي اتفقت عليه الفرق الثلاث أن الله تعالى جسم وأنه لا يجوز أن يعقل الموجود إلا جسماً) اهـ .

١٠- قول الإمام أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧ هـ):

قال ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه : (وقال ابن الزاغوني أيضاً : ولا بد أن يكون لذاته [تعالى] نهاية وغاية يعلمها، قلتُ (القائل هو ابن الجوزي) : هذا رجلٌ لا يدري ما يقول، لأنه إذا قَدَّر غايةً وفصلاً بين الخالق والمخلوق فقد حدده وأقر بأنه جسم وهو يقول في كتابه إنه ليس بجوهر لأن الجوهر ما يتحيز، ثم يثبت له مكاناً يتحيز فيه.

قلت (القائل هو ابن الجوزي) : وهذا كلام جهل من قائله وتشبيه محض فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق تعالى وما يستحيل عليه، فإن وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام) اهـ.

وفي مجالس ابن الجوزي ص (٦) : (اعلم أن الحق يوصف باليد والوجه والعين على الوصف الذي يليق به ... وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية وليس الخلاف في العين وإنما الخلاف في الحدقة فالمعتزلة يذهبون إلى التعطيل والتمويه والمشبهة إلى التمثيل وأهل السنة إلى التنزيه ...

والمشبهة قالوا: أراد باليد الجارحة وبالوجه وجه الصورة ... وأهل السنة أثبتوا اليد ونفوا الجارحة وأثبتوا الوجه ونفوا الصورة وهذا هو المذهب الحق) اهـ .

١١- قول الإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) :

قال في تحريم النظر في كتب الكلام له ٦٤ : (... السمع والبصر والعلم والحياة فإنها لا تكون في حقنا إلا من أدوات ، فالسمع من انخراق ، والبصر من حذقة ، والعلم من قلب ، والحياة في جسم ، ثم جميع الصفات لا تكون إلا في جسم ، فإن قلتم: إنها في حق الباري كذلك فقد جسمتم وشبهتم وكفرتم وإن قلتم لا نفتقر إلى ذلك، فلم احتج إليها ههنا) اهـ .

١٢- قول الإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) :

قال في مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٨): (فإن أقصى ما يذكره المتكلف قوله: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) وهؤلاء الآيات إنما يدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه أما انتفاء يد تليق بجلاله فليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه) اهـ.

وفي مجموع الفتاوى (٦ / ٣٥٦) : (إذ لا يختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة) اهـ.

وفي مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٣) : (فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين وأن يده ليست جارحة فهذا حق ، وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع فهو مبطل) اهـ.

١٣- قول الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) :

في الدرر السنية (٣ / ١٥٣): (قال الحافظ الذهبي : وإنما يلزم ما ذكره في حق الأجسام ، والله تعالى لا مثل له) اهـ.

١٤- قول الإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) :

قال كما في مختصر الصواعق (١١٢) : (وإن أردتم به (أي الجسم) المركب من المادة والصورة والمركب من الجواهر المفردة فهذا منفي عن الله قطعاً) اهـ.

وفي الدرر السنية (٣ / ٢٠٨) : (قال العلامة ابن القيم : وهذا القرب الوارد في حديث

(إن الذي تدعونه سميع قريب ، أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته) لا ينافي كمال مباينة الرب لخلقه ، واستواءه على عرشه ، بل يجامعه ويلازمه ، فإنه ليس كقرب الأجسام بعضها من بعض تعالى الله علواً كبيراً) اهـ .

١٥- قول الإمام ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) :

قال في كتابه فضل علم السلف على الخلف ص (٢٨) : (طريقة مقاتل بن سليمان ومن تابعه كنوح بن أبي مريم وتابعه طائفة من المحدثين قديماً وحديثاً وهو أيضاً مسلك الكرامية ، فمنهم من أثبت لإثبات هذه الصفات الجسم إما لفظاً وإما معنى ، ومنهم من أثبت لله صفات لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة) اهـ .

١٦- قول الإمام محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨ هـ) :

قال في لوامع الأنوار ص (١٨١) وما بعدها من اللوامع :

(وليس ربنا بجوهر ولا * عرض ولا جسم تعالى ذو العلى .

وليس ربنا بجوهر : يراد به ما قابل العرض ، ويراد به في اصطلاح أهل الكلام يعني العين الذي لا يقبل الانقسام لا فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً وهو الجزء الذي لا يتجزأ ...

ولا ربنا بعرض : وهو ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون تابعاً لذلك الغير فالتحيز أو مختصاً به اختصاص النعت بالمنعوت ... ولا هو سبحانه بجسم وهو ما تتركب من جزئين فصاعداً ...) اهـ .

وقال ص (٢٤٠) من اللوامع : (وقال علماءنا قد ورد السمع بإثبات صفة له تعالى وهي العين فتجري مجرى السمع والبصر وليس المراد إثبات عين هي حدقة ماهيتها شحمة لأن هذه العين هي جسم محدث والله يتعالى عن ذلك وأما العين التي وصف بها الباري فهي مناسبة لذاته في كونها غير جسم ولا جوهر ولا عرض فلا يعرف لها ماهية ولا كيفية) اهـ .

١٧- قول الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) :

في نيل الأوطار (٤/ ٦١٢) : (وكل ما جاء في القرآن والحديث من إضافة اليد والأيدي واليمين وغيره من أسماء الجوارح إلى الله ، فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة ، والله منزّه عن التشبيه والتجسيم) اهـ.

هذا طرف يسير من أقوال أهل الحديث والحنابلة ولهم في ذلك عشرات الأقوال ذكرها الفقير في بحثه الموسوم بـ (التجسيم والمجسمة وموقف السلف والأئمة منها) والذي ذكرنا فيه معنى التجسيم وأقوال الأئمة في تنزيه الله تعالى عن الجسمية ولوازمها وأدلة مذهبهم من النقل والعقل ورد شبهات المجسمة وذكر كيف دخل التجسيم على الأمة وذكر بعض الطوائف والأشخاص المجسمين وبعض من رموا بالتجسيم وحكم التجسيم في المذاهب الأربعة .

وهذه طائفة من أقوال الأشاعرة والماتريدية :

وأقوال الأشاعرة والماتريدية في ذلك أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر فهي مسطرة في كل كتب العقائد، بل لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب التفسير والأصول وشروح الحديث. ولكن لنذكر قطرة من بحر أقوالهم في تنزيه الله عن الجسمية ولوازمها :

١- قول الإمام الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ونسبته ذلك لأهل السنة والحديث :

قال في مقالات الإسلاميين (١/ ٢١١) : (قال أهل السنة وأصحاب الحديث : إن الله ليس بجسم ، ولا يشبه الأشياء وأنه على العرش كما قال عز وجل : {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ولا نقدم بين يدي الله في القول بل نقول : استوى بلا كيف) اهـ.

وقال في رسالته إلى أهل الثغر ص (٢٢٨) : (وليس مجيئه [سبحانه] حركة ولا زوالاً وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم جاءت زيداً الحمى أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسماً ولا جوهرًا وإنما مجيئها إليه وجودها به، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا كما روى النبي ﷺ وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر) اهـ.

٢- قول الإمام أبي منصور الماتريدي (ت ٣٢٣ هـ):

قال في كتاب التوحيد له ص (٣٨) : (مسألة : لا يجوز إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى ، قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : ثم القول بالجسم يخرج على وجهين :
أحدهما : في مائية الجسم في الشاهد أنه اسم ذي الجهات أو اسم محتمل النهايات أو اسم ذي الأبعاد الثلاثة فغير جائز القول به في الله سبحانه على تحقيق ذلك لما هي أدلة الخلق وإمارة الحدث إذ ذلك معنى الأجزاء والحدود التي هن آيات الحدث وقد بينا أن ليس كمثله شيء وفي ذلك إيجاب جعله كأكثر الأشياء) اهـ .

٣- قول الإمام الخطابي (ت ٢٨٨ هـ):

في سنن البيهقي (٣/٣) : (وكان أبو سليمان الخطابي رحمه الله يقول : إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدلي من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمه فيه) اهـ .
وفي فتح الباري (١٣/٤١٧) : (قال الخطابي : وليس اليد عندنا الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها وهذا مذهب أهل السنة والجماعة انتهى) اهـ .

٤- قول الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) :

في الاعتقاد والهداية للبيهقي (١/١١٧) : (وفي الجملة يجب أن يعلم أن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان وأن مجيئه ليس بحركة وأن نزوله ليس بنقلة وأن نفسه ليس بجسم وأن وجهه ليس بصورة وأن يده ليست بجارحة وأن عينه ليست بحدقة وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها ونفيها عنها التكيف فقد قال : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، وقال : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ، وقال : (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا)) اهـ .

وقال في الشعب (١/١١٢) : (فصل في معرفة الله عز وجل ومعرفة صفاته وأسمائه : حقيقة المعرفة أن تعرفه موجوداً قديماً لم يزل ولا يفنى ، أحداً ، صمداً ، شيئاً ، واحداً لا

يتصور في الوهم ، ولا يتبعض ، ولا يتجزأ ، ليس بجوهر ، ولا عرض ، ولا جسم ... وصفات له أبدية تقوم به ، موجودة بوجوده ، دائمة بدوامه ، ليست بأعراض ولا بأغيار ، ولا حالة في أعضاء ، غير مكيفة بالتصور في الأذهان ، ولا مقدورة بالتمثيل في الأوهام) اهـ .

٥- قول الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) :

في الجامع لأدب الراوي وأخلاق السامع للخطيب ص (١٠٧/٢) : (ويتجنب المحدث في أماليه رواية ما لا تحتمله عقول العوام لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام ، وأن يشبهوا الله تعالى بخلقه ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه ، وذلك نحو أحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم وإثبات الجوارح والأعضاء للأزلي القديم ، وإن كانت الأحاديث صحاحاً ولها في التأويل طرق ووجوه إلا أن من حقها ألا تروى إلا لأهلها خوفاً من أن يضل بها من جهل معانيها فيحملها على ظاهرها أو يستنكرها فيردها ويكذب روايتها ونقلتها) اهـ .

٦- قول الإمام الجويني (ت ٤٧٨ هـ) :

في العقيدة النظامية للجويني ص (٢١) : (وتفصيل ذلك أن الحدوث فينا منعوت بالجواز فنقدس الإله عنه والتركب والتصور والتقدير في صفاتنا مرسومة بالجواز فلا تركب ولا يجوز فرض خلافه ولا قدر ولا حد ولا طول ولا عرض إلا والعقل يجوز أمثالها وخلافها وهذه الصفات لجوازها افتقرت إلى تخصيص باريها فتعالى الصانع عنها وهذا معنى قول سيد البشر (من عرف نفسه عرف ربه) اهـ .

٧- قول الإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) :

قال في قواعد العقائد ص (٥١) : (التنزيه : وأنه ليس بجسم مصور ولا جوهر محدود مقدر وأنه لا يماثل والأجسام ولا في التقدير ولا في قبول الانقسام وأنه ليس بجوهر ولا تحله الجواهر ولا بعرض ولا تحله الأعراض بل لا يماثل موجوداً ولا يماثل موجود ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء) اهـ .

وفي قواعد العقائد أيضاً ص (١٥٩) : (الأصل الخامس التنزه عن الجسمية : العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر وإذ بطل كونه

جوهرًا مخصوصاً بحيز بطل كونه جسماً لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث (اهـ).

٨- قول السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩ هـ) :

في منظومة العقيدة الصلاحية (*) ص (٦٠) :

ليس بجسم إذ لكل جسم مؤلف مخصص بعلم
ويلزم المخصص المؤلفا ما لزم المنزه المكلفا (اهـ

وفي العقيدة الصلاحية أيضاً ص (٦٥) :

أن الذي يؤمن بالرحمن يثبت ما قد جاء في القرآن
من سائر الصفات والتنزيه عن سنن التعطيل والتشبيه
من غير تجسيم ولا تكييف لما أتى فيه ولا تحريف (اهـ

٩- قول الإمام العزّين عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) :

في طبقات الشافعية الكبرى (٢١٩ / ٨) : قال الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء : (ليس - أي الله - بجسم مصوّر، ولا جوهر محدود مُقدّر، ولا يشبه شيئاً، ولا يُشبهه شيءٌ، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات، كان قبل أن كوّن المكان ودبّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان) اهـ.

١٠- قول الإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) :

في شرح مسلم (٣ / ١٩) : (إن الله تعالى ليس كمثله شيء، وإنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في الجهة، وعن سائر صفات المخلوق) اهـ.

(*) وهي عقيدة نظمها الإمام تاج الدين بن هبة الحموي (ت ٥٩٩ هـ) للسلطان صلاح الدين قال في مطلعها :
جمعتها للملك الأمين * الناصر الغازي صلاح الدين ، ثم إن السلطان صلاح الدين أمر بتحفيظ هذه العقيدة
للطلاب في المدارس الصلاحية وأمر المؤذنين بقراءتها قبل صلاة الفجر .

١١- قول الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

في فتح الباري (٧/ ١٢٤) : (فمعتمد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزّه عن الحركة والتحول والحلول، ليس كمثله شيء) اهـ ، وفي الفتح (٨ / ٥٨٠) : (والمعنى على هذا صحيح مع اعتقاد تنزيه الله عن الجارحة) اهـ .

فالخلاصة : أن الجميع متفقون على هذا الأصل العظيم وهو تنزيه الله عن مشابهة الخلق ومن ذلك تنزيهه سبحانه عن الجسمية ولوازمها .

ولكنهم بعد ذلك اختلفوا في مسألة جزئية فرعية وهي : أن هناك آيات وأحاديث يوهّم ظاهرها التجسيم أو التشبيه كالوجه واليد والرجل والمجيء والمثل والهرولة .. الخ فكيف التعامل مع هذه النصوص الموهمة :

أما المجسمة والمشبهة :

فحملوا هذه النصوص على مقتضى الحس وظاهر اللغة فقالوا عن اليد مثلاً: هي صفة لله وهي عضو وجارحة وجزء وجسم، سواء قالوا ذلك لفظاً أو معنى . وهؤلاء ليسوا من أهل السنة وإن انتسبوا إلى أهل السنة أو إلى أهل الحديث أو إلى الحنبلية أو إلى الأثرية أو إلى الأشعرية أو إلى الماتريدية .

وأما أهل الحديث والحنبلية :

فقالوا: ثبت لله تعالى ما أثبتته لنفسه مع تنزيهه سبحانه عن الجسمية ونكل العلم بحقيقتها وكنهها إلى الله تعالى، فمنهم من يسكت عن الخوض في ذلك أصلاً مع التنزيه، ومنهم من يقول في اليد مثلاً: هي صفة لله ليست عضواً ولا جارحة ولا جسماً ولا نعلم حقيقتها وكنهها، بل نكل علم ذلك إلى الله، وبعضهم يسمي هذا إثباتاً وبعضهم يسميه تفويضاً، وبعضهم يسميه تفويض معنى، وبعضهم يسميه تفويض كيفية وبعضهم يسميه تفويض حقيقة وكنه، ولا تهمنا التسمية، بل المهم هو المسمى (العبارة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني) .

وهذه طائفة من أقوالهم في ذلك التفويض :

- عن الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث فقالوا : (أمروها كما جاءت بلا تفسير) اهـ رواه ابن بطة في الإبانة (٢٤٣/٣) والآجري في الشريعة ص(٣١٤) والذهبي في العلو ص(١٠٥) .
- وقال الإمام أحمد في آيات وأحاديث الصفات : (نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنى ولا نرد شيئاً منها) رواه ابن قدامة في ذم التأويل ص(٢٠) .
- وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني : (إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات فنحن نروها ونؤمن بها ولا نفسرهما) اهـ شرح السنة لاللكائي ص(١٣٩) ورواه ابن قدامة في ذم التأويل ص(١١) .
- وقال الإمام الشافعي : (آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ) اهـ لمعة الاعتقاد ص(١٠) وذم التأويل لابن قدامة ص(٤٤) .
- وقال الإمام إسحاق بن راهويه : (ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب عز وجل ، فأما أن يدرك أحد من بني آدم تلك الصفات فلا يدركه أحد) اهـ السنة لأبي الشيخ الأصبهاني نقلا عن فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٨٥) .
- وقال الإمام الترمذي : (نؤمن به كما جاء من غير أن يفسر أو يتوهم هكذا قال غير واحد من الأئمة الثوري ومالك بن أنس وابن عيينة وابن المبارك إنه تروى هذه الأشياء ويؤمن بها فلا يقال كيف) اهـ جامع الترمذي (٥/ ٢٢٥) .
- وقال الإمام الصابوني عن أهل الحديث في أخبار الصفات : (ويكلون علمه إلى الله تعالى ، ويقولون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله) عقيدة أصحاب الحديث ص(١٦٥) .
- وقال الإمام ابن قدامة عن السلف الصالح : (أمروها كما جاءت وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها ... وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه، فصدقوه ولم يعلموا حقيقة معناها) اهـ قاله في كتابه ذم التأويل ص(٩) .

- وقال الإمام ابن تيمية في بيان تلبس الجهمية (١/ ٧٧): (إذا قال أحدهم: إنا لا نعلم كيفيتها أو لا نعلم كنهها وحقيقتها كان هذا كقوله في الذات) اهـ .
 - وقال الإمام الذهبي : (فقلونا في ذلك وبابه الإقرار والإمرار وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم) اهـ سير النبلاء (٨/ ١٠٣) وقال أيضاً : (من أقر بذلك تصديقاً لكتاب الله ولأحاديث رسول الله ﷺ وآمن به مفوضاً معناه إلى الله ورسوله ولم يخض في التأويل ولا عمق فهو المسلم المتبع) اهـ السير (١٤/ ٣٧٤).
 - وقال الإمام ابن رجب الحنبلي : (والصواب ما عليه السلف الصالح :من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكيف ولا تمثيل ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد ولا خوض في معانيها) اهـ فضل علم السلف على الخلف ص (٢٩).
- وأما الأشاعرة : فلهم في ذلك طريقتان :
- الأولى : كطريقة أهل الحديث والحنابلة السابق ذكرها.
 - والثانية : هي تأويل هذه النصوص بما يليق بالله وبما يتناسب مع اللغة فيقولون في اليد مثلاً: معناها القوة والقدرة وهو أسلوب عربي وارد في القرآن والسنة وكلام العرب ومن ذلك قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ) أي قدرتنا ، وقول رسول الله ﷺ عن يأجوج ومأجوج كما في صحيح مسلم: (لا يدان لأحد بقتالهم) أي لا قوة .
- ولكن يرد هنا سؤال وهو : ما هي الطريقة المقدمة عند الأشاعرة من هاتين الطريقتين ؟
- والجواب هو : أن الأصل هو الطريقة الأولى ما دام الشخص لا تخالطه شبهة التجسيم فإذا كان لا يستطيع أن يدفع عن نفسه شبهة التجسيم إلا بالتأويل فلا بد منه ، فالتأويل علاج لمرض التجسيم فإذا كان الشخص سليماً من التجسيم فلا يحتاج إلى علاج التأويل وإليك بعض أقوال الأشاعرة في ذلك :

١- قول الإمام المؤرخ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) :

قال في تبين كذب المفترى : (فإذا وجدوا - أي أتباع الإمام الأشعري - من يقول بالتجسيم أو التكيف من المجسمة والمشبهة ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة فحيثئذ يسلكون طريق التأويل ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه خوفاً من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه .

فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم وما مثلم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كل داء من الأدواء بالدواء الموافق فإذا تحقق غلبة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارة) اهـ.

٢- قول العزبن عبد السلام :

قال كما في فتاويه ص(٢٢): (وإنما سكت السلف عن الكلام فيه [يعني التأويل] إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا يجوز حمله ولو ظهرت في عصرهم شبهة لكذبهم وأنكروا عليهم غاية الإنكار فقد رد الصحابة والسلف على القدرية لما أظهروا بدعتهم ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك ولا يردون على قائله ولا نقل عن أحد من الصحابة شيء من ذلك إذ لا تدعو الحاجة إليه والله أعلم) اهـ.

٣- قول الإمام الغزالي :

قال في إجام العوام ص(٢٨): (لما كان زمان السلف الأول زمان سكون القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب ، فمن خالفهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى الشكوك في القلوب مع الاستغناء عنه ، فباء بالإثم .

أما الآن فقد فشا ذلك ، فالعذر في إظهار شيء من ذلك رجاء لإمطة الأوهام الباطلة عن القلوب أظهر ، واللوم عن قائله أقل) اهـ.

٤- قول الإمام النووي :

قال في مقدمة المجموع شرح المذهب (١/ ٢٥) بعد أن ذكر طريقة السلف : (وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة، بل لا حاجة له إليه فإذا دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا) اهـ.

٥- وكذلك ابن الجوزي الحنبلي :

كما في مجالسه ص (١١) حيث قال : (إن نفيت التشبيه في الظاهر والباطن فمرحبا بك ، وإن لم يمكنك أن تتخلص من شرك التشبيه إلى خالص التوحيد وخالص التنزيه إلا بالتأويل ، فالتأويل خير من التشبيه) اهـ .

وطريقة التأويل ليست خاصة بالأشاعرة فقد ورد عن كثير من السلف والحنابلة وأهل الحديث تأويل كثير من النصوص الموهمة للتجسيم والتشبيه ولولا ضيق المقام لأوردناها بنصوصها، ولكن لا بد من الإشارة إليها ومن أراد الوقوف على نصوصها فليرجع إلى بحث الفقير حول التجسيم المذكور سابقاً .

إشارة إلى نماذج من تأويلات السلف :

- ١- تأويل ابن عباس وغيره للساق بالشدة رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٦٦/١٠) والطبري في تفسيره (١٩٧/١٢).
- ٢- تأويل النخعي وقتادة ومجاهد وابن جبير والضحاك للساق بالشدة رواها الطبري في تفسيره (١٩٧/١٢) وبعضها عبد الرزاق في تفسيره (٣١٠/٣).
- ٣- تأويل ابن عباس والضحاك الإتيان بإتيان الأمر ذكره القرطبي في تفسيره (١٢٩/٧).
- ٤- تأويل ابن عباس وغيره من السلف الكرسي بالعلم ، تفسير ابن أبي حاتم (٤٩٠/٢).
- ٥- تأويل ابن عباس وغيره من السلف الأيدي بالقوة ، تفسير ابن جرير (٤٧٢/١١).
- ٦- تأويل الإمام أحمد للمجئ بمجئ القدرة، مناقب أحمد للبيهقي البداية والنهاية (٣٢٧/١٠).
- ٧- تأويل الإمام البخاري الضحك بالرحمة الأسماء والصفات للبيهقي ص (٤٧٠) وص (٢٩٨).
- ٨- تأويل الحسن البصري والنضر بن شميل القدم بمن سبق بهم العلم ، الأسماء والصفات للبيهقي ص (٣٥٢) ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي.
- ٩- تأويل ابن جرير الطبري للاستواء بعلو السلطان ، تفسير ابن جرير (١٩٢ / ١).
- ١٠- تأويل ابن حبان القدم بالموضع صحيح ابن حبان (٥٠٢ / ١) .
- ١١- تأويل الإمام مالك ويحيى بن بكير النزول بنزول الأمر، التمهيد لابن عبد البر (١٤٣/٧) وسير أعلام النبلاء (١٠٥ / ٨) .
- ١٢- تأويل الحسن المجيء بمجيء الأمر والقضاء وتأويل الكلبي له بنزول الحكم، تفسير الإمام البغوي (٤٥٤/٤).
- ١٣- تأويل الأعمش و الترمذي الهرولة بالمغفرة والرحمة، سنن الترمذي (٥٨١/٥) .
- ١٤- تأويل الترمذي حديث الحبل، جامع الترمذي (٤٠٣/٥).
- ١٥- تأويل ابن المبارك الكنف بالستر ، خلق أفعال العباد ص (٧٨).
- ١٦- وهناك نماذج كثيرة مذكورة في كتاب الفقير (التجسيم والمجسمة وحقيقة عقيدة السلف في الصفات الإلهية) .

تتمة :

في ذكر كتب في الدفاع عن مذهب الأشاعرة بقراءتها يحصل القارئ على التصور الصحيح لمذهب الأشاعرة كما هو لا كما ينقله غيرهم عنهم فمن تلك الكتب :

- تبين كذب المفتري للإمام ابن عساكر (مشهور) .
- أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان وفوزي العنجري.
- عقائد الأشاعرة ، حوار مع الحوالي، لصلاح الدين الإدلبي (في الإنترنت) .
- تصحيح رسالة منهج الأشاعرة، حوار مع الحوالي، لغيث الغالبي (في الإنترنت) .
- منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقيقة والأوهام حوار مع الحوالي لصلاح الغرسي.

وهذه بعض الكتب في عقيدة الحنابلة :

- عقيدة الإمام أحمد للتميمي .
- نهاية المبتدئين لابن حمدان .
- أقاويل الثقات لمرعي الكرمي .
- السفارينية بشرحها للسفاريني .
- لمعة الاعتقاد لابن قدامة.

ثانياً :

في الفقه والأحكام

بين الفقه والحديث

يظن البعض أنه سيتحصل على الفقه بالقراءة في كتب الحديث وشروحه ، بل بعضهم يقتصر على كتب المتون الحديثية دون الرجوع إلى الشروح فيأخذ منها الأحكام وفقاً لاجتهاده!!! ، وكلا الأمرين خطأ بين والثاني أشد خطأ وخطراً ووجه الخطأ أمور :

١- أن ما في كتب الحديث والشروح هو مسائل فقيهة منتقاة أما كتب الفقه فتدرس كل المسائل الفقهية من الألف إلى الياء فما في كتب شروح الحديث قليل جداً بالنسبة لما في كتب الفقه .

٢- أن كتب الحديث والشروح لا تذكر قيود وشروط المسألة واستثناءاتها في الغالب والسبب أنها كتب غير متخصصة ، ولذا تجد شراح الحديث يحيلون على كتب الفروع لاستكمال المسألة .

٣- أن كتب الحديث كثيراً ما تكون فيها اختيارات الشراح أنفسهم وليس حكاية مذاهبهم التي هم بها متمذهبون فيحصل الخلط في المذاهب والتلفيق .

وأريد في هذا المبحث أن أبين للقارئ الكريم أهمية الفقه والدراسة المذهبية وليس المراد التقليل من شأن الحديث وشروحه حاشا وكلاً^(*) بل المراد بيان أن الفقه لا يؤخذ من كتب الحديث وأهله وإنما من كتب الفقه وأهله وهذه سنة الله في التخصص فكل فن يؤخذ عن أهله ويطلب في مظانه .

الفقه ثمرة الحديث

إن الفقه هو أكثر ما يحتاجه الناس وأكثر ما يحتاجه المرء في نفسه ، ولذا قال الإمام الأهدل

(*) قال الإمام السيوطي كما في الحاوي (٢/ ٣٩٨): (قالت الأقدمون : المحدث بلا فقه كعطار غير طبيب فالأدوية حاصلة في دكانه ولا يدري لماذا تصلح والفقهاء بلا حديث كالطبيب ليس بعطار يعرف ما تصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده) اهـ .

في مطلع منظومته في القواعد الفقهية :

وبعد فالعلم عظيم الجدوى لا سيما الفقه أساس التقوى

فهو أهم سائر العلوم إذ هو للخصوص والعموم

ولهذا لما أراد الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه أن يطلب العلم وتخير بين العلوم اختار الفقه لأنه أنفع العلوم وأكثرها حاجة للناس.

إذن فالفقه هو ثمرة الحديث ومثل من يشتغل بالحديث دون الفقه كمن يهتم بالشجرة دون أن يأكل الثمرة ومن يأخذ الفقه من شروح الحديث كمثل من يأكل الثمرة قبل أن تنضج قال الحاكم في معرفة علوم الحديث ص (٦٣): (النوع العشرون من هذا العلم : معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة) اهـ .

وروى الإمام المزي رحمه الله في تهذيب الكمال (٤٦٢ / ٢٤): بسنده قصة طريفة ومفيدة في ذلك عن الإمام البخاري عرفت بقصة الرباعيات ومما قاله الإمام البخاري فيها :
(عليك بالفقه الذي يمكنك تعلمه وأنت في بيتك قار ساكن لا تحتاج إلا بعد الأسفار ووطي الديار وركوب البحار وهو مع ذا ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث) اهـ .

أهمية معرفة فقه الحديث

روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص (٢٤٩) والخطيب في الفقيه والمتفقه (٨٨ / ٢):
(أن امرأة وقفت على مجلس فيه ابن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث فسمعتهم يقولون: قال رسول الله ﷺ ، ورواه فلان، وما حدث به غير فلان.
فسألتهم عن الحائض تغسل الموتى ؟ وكانت غاسلة فلم يجيبها أحد منهم وجعل بعضهم ينظر إلى بعض .

فأقبل أبو ثور فقبل لها: عليك بالمقبل فسألته فقال : نعم تغسل الميت لحديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها : أما إن حيضتك ليست في يدك ولقوها : كنت أفرق رأس رسول الله ﷺ بالماء وأنا حائض قال أبو ثور : فإذا فرقت رأس الحي بالماء فالميت أولى به .

فقالوا : نعم رواه فلان ونعرفه من طريق كذا وخاضوا في الطرق والروايات فقالت المرأة: فأين كنتم الآن؟) اهـ .

وروى الصيمري عن عبد الله بن عمر - غير الصحابي - قال : كنا جلوساً عند الأعمش فسئل عن مسائل فقال لأبي حنيفة ما تقول فيها ؟ ، قال : كذا وكذا .

فقال : من أين لك هذا ؟ ، قال : أنت حدثنا عن أبي صالح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بكذا وسرد عدة أحاديث على هذا النمط .

فقال الأعمش : حسبك: ما حدثتك به في مئة يوم تحدثني به في ساعة واحدة وما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة وأنت يا أبا حنيفة أخذت بكلام الطرفين) اهـ ، انظر كتاب لزوم اتباع المذاهب الأربعة للشيخ محمد الحامد ص(٣٤).

ونقل القرشي في الجوهرة المضية (١/١٦٦) بواسطة أثر الحديث الشريف لعوامة : (عن بشر بن الوليد الكندي قال : كنا نكون عند ابن عيينة فإذا وردت علينا مسألة مشكلة يقول : ها هنا أحد من أصحاب أبي حنيفة ؟، فيقال : بشر فيقول : أجب فيها ، فأجيب ، فيقول : التسليم للفقهاء سلامة في الدين) اهـ.

وفي الجرح والتعديل (٢/٢٥): (حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي نا إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: سمعت وكيعاً يقول : أيها أحب إليكم سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم قال قال علي ؟ ، قيل له : أبو إسحاق عن عاصم عن علي ؟ قال : كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة) اهـ .

الحديث من غير فقه قد يكون سبباً في الزلل.

روى ابن عساکر (٥٠ / ٣٥٩): (عن ابن وهب قال : لولا مالك بن أنس والليث بن سعد لهلكت كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي يفعل به) اهـ .

ونقل القاضي عياض في ترتيب المدارك (١ / ٩١): (عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنونا حتى جاء الشافعي فمزج بيننا .

قال عياض : يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج إليه وتبنى أحكام الشرع عليه وأنه قياس على أصولها ومنترع منها وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعلمها وتنبهاتها فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع للأصل وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد أصل وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً) اهـ .

ونقل أيضاً في المدارك (١ / ٩٦) : عن عبد الله بن وهب أنه قال : (الحديث مضلة إلا للفقهاء) اهـ .

قال الإمام ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية ص (٢٨٣): في معنى قولهم (الحديث مضلة إلا للفقهاء) : (ومعناه أن الحديث كالقرآن في أنه قد يكون عام اللفظ خاص المعنى وعكسه ومنه ناسخ ومنسوخ ومنه ما لم يصحبه عمل ومنه مشكل يقتضى ظاهره التشبيه كحديث ينزل ربنا الخ ولا يعرف معنى هذه إلا الفقهاء ، بخلاف من لا يعرف الا مجرد الحديث فإنه يضل فيه كما وقع لبعض متقدمي الحديث بل ومتأخريهم ...

وبهذا يعلم فضل الفقهاء المستنبطين على المحدثين غير المستنبطين ومن ثم قال عليه السلام : رب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه) اهـ .

ونقل في المدارك أيضاً (١ / ١٢٤): (عن ابن وهب قال : نظر مالك إلى العطاء بن خالد فقال: بلغني أنكم تأخذون من هذا، فقلت: بلى، فقال : ما كنا نأخذ إلا من الفقهاء) اهـ .

وروى ابن عبد البر في التمهيد (٢٩ / ١) : (عن مغيرة قال: خرجنا إلى شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث فلما انتهينا إلى إبراهيم قال: ما حبسكم؟ قلنا: أتينا شيخا يحدث بأحاديث، قال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه وما يعلم) اهـ .

وقال الخطيب في الفقيه والمتفقه (٨١ / ٢) : (وليعلم أن الإكثار من كتب الحديث وروايته لا يصير بها الرجل فقيهاً إنما يتفقه باستنباط معانيه وإمعان التفكير فيه ...

ثم روى عن الإمام مالك أنه قال لابني أخته أبي بكر وإسماعيل ابني أبي أويس : أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه (يعني الحديث) قالوا: نعم قال : إن أحببتم أن تنتفعا به وينفع الله بكم فأقلا منه وتفقها) اهـ .

وروى الخطيب في الفقيه والمفقه (٨٠ / ٢) : (عن ابن عقدة قال : أقلوا من هذه الأحاديث فإنها لا تصلح إلا لمن علم تأويلها فقد روى يحيى بن سليمان عن ابن وهب قال : سمعت مالكا يقول : كثير من هذه الأحاديث ضلالة لقد خرجت مني أحاديث لوددت أني ضربت بكل حديث منها سوطين وأني لم أحدث به) اهـ .

وروى الخطيب في الفقيه والمتفقه أيضاً (١٩ / ٢) : (عن المزني أنه قال : انظروا رحمكم الله ما أحاديثكم التي جمعوها واطلبوا العلم عند أهل الفقه تكونوا فقهاء) اهـ .

في تاريخ دمشق (٣٥١ / ٥١) وفي تاريخ بغداد (٦٦ / ٢) : (قال أبو أيوب حميد بن أحمد البصري : كنت عند أحمد بن حنبل نتذاكر في مسألة فقال رجل لأحمد: يا أبا عبد الله لا يصح فيه حديث فقال : إن لم يصح فيه حديث ففيه قول الشافعي وحجته أثبت شيء فيه .

ثم قال: قلت للشافعي: ما تقول في مسألة كذا وكذا، قال: فأجاب فيها، فقلت: من أين قلت هل فيه حديث أو كتاب؟ قال: بلى فنزع في ذلك حديثاً للنبي ﷺ وهو حديث نص) اهـ .

فوضى فقهية معاصرة

قد كفانا الأئمة رحمهم الله المؤنة في المنهجية السليمة لطلب العلم سواء في جانب الكتب والسلم التعليمي أو في جانب طرق التعليم ، وما وضعه الأئمة من منهجية للطلب ليست اعتباطية بل هي نتيجة خبرة وتجارب ومعرفة على مر القرون .

أما اليوم فإننا نشهد في الساحة العلمية فوضى تعليمية عجيبة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، فبدلاً من أن نتبع المنهجية التي وضعها الأئمة والتي آتت أكلها وثمارها الياقة على مر العصور نجد الكثيرين اليوم يقضون حياتهم في التجارب من كتاب إلى آخر ومن أسلوب إلى آخر ، والنتيجة هي ألا ثمرة تذكر في تلك المناهج ، والسبب هو أنهم تنكبوا عن صراط الأئمة ... وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداء من خلف .

ومثل من يأخذ بمنهجية الأئمة في طلب العلم ومن يعيش حياته في التجارب : كمثل من عرض عليه قصر منيف بني بأيدي مهرة ذوي خبرة وقيل له : ادخل وطف في حجره وساحاته وتمتع بما فيه من المناظر الزاهية والنعيم الكبير ، فقال : لا أدخل هذا القصر بل أبني قصري بنفسي فراح يتعب نفسه وهو غير خبير وبني بيتاً هو أشبه ما يكون بالخرابة إلا أن على ظاهره زينة مغرية ثم لم يكتف بذلك بل صار يدعو الناس لدخول خرابته وينهى الناس عن الدخول في القصر ويقول : خرابتي خير من ذلك القصر !!!

فسمعه بعض المغرر بهم فدخلوا فافتشف بعضهم الأمر وفروا من تلك الخرابة إلى القصر وقالوا : الرجوع إلى الحق خير من التماذي بالباطل ولأن نصل متأخرين خير من أن لا نصل ، وبقي البعض في تلك الخرابة مغترين بحسن مظهرها ولم يعلم حقيقة مخبرها ، لأنهم لم يروا ما بداخل ذلك القصر ولو رأوه لما صبروا ساعة في تلك الخرابة !!!!

من صور الفوضى الفقهية في هذا الزمان :

١- هجر كتب الفقه المذهبي المخدم المتكاملة والتوجه إلى كتب الفقه الظاهري أو الفقه الشوكاني ، وليس المراد هو الطعن في الظاهرية أو الإمام الشوكاني رحمهم الله بل المراد.. (أستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم) .

٢- هجر كتب الفقه المذهبي والتوجه إلى استنباط الأحكام من كتب متون الحديث كالصحيحين والسنن والبلوغ والمنتقى ونحوها، والجيد من ينظر في كتب الشروح وأندر من النادر من ينظر المسألة في كتب الفقه، أما من يأخذ الفقه على مذهب من ألفه إلى يائه فلا تكاد تجده .

٣- البعض لما رأى أن الدراسة غير المذهبية غير مجدية انتقلوا إلى تدريس بعض الكتب المذهبية ، ولكنهم لم يأتوا البيوت من أبوابها فوقعوا في خبط وخلط في تدريس الكتب المذهبية من وجوه :

- الوجه الأول : أنهم لم يمشوا على ما مضى عليه الأئمة من التنقل والتدرج بالطالب وفقاً لسلم تعليمي ابتداء بمتن مختصر ثم متوسط ثم مبسوط، بل قفزوا إلى نهاية السلم ومن لم يصعد السلم بتدرج فالنتيجة هي السقوط ، فصار الطالب كالمئب لا ظهراً أبقي ولا أرضاً قطع ، فلا أنهى الكتاب ولا فهم ما درس منه لأنه طويل وفوق مستواه وعباراته مغلقة تحتاج إلى ما قبله من متوسط ومختصر وتحتاج إلى من يفكها .

- الوجه الثاني : أنه عند تدريس الكتاب المذهبي لا يعطى الطالب المذهب فحسب، بل في كل مسألة يقال للطالب والراجع في المسألة كذا ، وعليه فلا فرق بين تدريس كتب الشوكاني وكتب المذهب على هذه الطريقة وصرنا كما قيل : كالمستغيث من الرضاء بالنار .

- الوجه الثالث : أن من يدرّس الكتاب المذهبي ليس له أي تخصص ولا أي اشتغال بالمذهب الذي يدرسه فلا يحسن التدريس ، ولذا فتغلق عليه وعلى الطلاب كثير من مسائل الكتاب وكيف يعي الطالب المسائل إذا كان الأستاذ لا يعيها .

- الوجه الرابع : كل مذهب من المذاهب الأربعة يشتمل على أصول وفروع وقواعد وعليه فمن الخطأ أن يخلط بين هذه الثلاثة الجوانب للطالب فيعطى الفقه على مذهب والأصول على مذهب آخر والقواعد على مذهب ثالث أو على غير مذهب .

- الوجه الخامس : أن الطالب لا يعطى مدخلاً تعريفاً ممهداً عن المذهب حتى يدخل في

المذهب وهو على البصيرة . ومن المعلوم أن كل مذهب من المذاهب الأربعة قد صنفت كتباً في التعريف به، وقد اصطلح مؤخراً على تسمية ذلك التعريف بالمدخل ، والمدخل إلى أي مذهب يشمل أموراً منها :

-التعريف بإمام المذهب من ولادة، ونشأة، ووفاء، وتلق للعلوم، ومراحل، ومصنفات ومشائخ، وتلاميذ ومناقب ... إلخ .

-التعريف بمراحل المذهب وأطواره التاريخية التي مر بها من نشأة وتدوين واستقرار وتنقيح وانتشار ... إلخ .

-التعريف بمصطلحات المذهب ورموزه في الفروع والأصول والقواعد فإن لكل مذهب مصطلحاته ورموزه ومن لم يفقهها لم يفقه ما يقولون .

-التعريف بكتب المذهب من متون وشروح وحواش وتقريرات ، ومراتبها والمقدم منها والمؤخر عند الاختلاف وما هو المعتمد منها من غير المعتمد ... إلخ .

-التعريف برجال المذهب وأئمة مراتبهم وطبقاتهم وطرقهم ، ومن المقدم ومن المؤخر منهم عند الاختلاف ومن يعد قوله وجهاً ومن لا يعد ... إلخ .

-التعريف بالسلم التعليمي المتبع في تلقي المذهب في الفروع والأصول والقواعد ... إلخ

قد يقول قائل : ما سبق ذكره هو الحديث عن أهمية الفقه وبعض صور الفوضى الفقهية فأين هي المنهجية العامة في الفقه .

فأقول : المنهجية المذكورة ضمناً بشكل مجمل وهذا هو أوان الشروع في بيانها بشيء من التفصيل .

المنهجية العامة في الفقه :

إن الطريقة السليمة في ذلك هي الرجوع إلى المذاهب الأربعة ، وأن يدرس الطالب الفقه على أحد المذاهب الأربعة بتدرج ، بحيث يبدأ بمتن مختصر ثم متوسط ثم مطول ، ثم بعد ذلك الشروح والخواشي وفيها دليل المذهب وتعليقه في كل مسألة ، ثم بعد ذلك ينتقل إلى الفقه المقارن بين مذهبه وغيره من المذاهب الفقهية .

وهنا تأتي مسألتان مهمتان : الأولى : حكم الخروج عن المذاهب الأربعة ، والثانية : حكم خروج المرء عن مذهبه .

ولنأخذ هاتين المسألتين باختصار حيث إن تفصيل هاتين المسألتين وكثير من المسائل المتعلقة بالتمذهب موجود في بحث الماجستير للفقير والموسوم بـ (أحكام التمذهب ، دراسة تأصيلية مقارنة) والذي ذكرنا فيه : الاجتهاد وطبقات المجتهدين في المذاهب الأربعة ومشروعية التمذهب والتقليد لغير المجتهد وأقوال أهل العلم من المذاهب الأربعة في ذلك ودفع اعتراضات المعترضين على التمذهب مدعماً ذلك بأقوال أهل العلم وحججهم ثم حكم خروج المرء عن مذهبه والتلفيق بين المذاهب والخروج عن المذاهب الأربعة والكلام في خلاف الظاهرية وغير ذلك من المسائل .

❖ المسألة الأولى : حكم الخروج عن المذاهب الأربعة

للخروج عن المذاهب الأربعة حالتان :

- الحالة الأولى : أن يكون الخروج إلى قول لم يقل به أحد من أئمة الاجتهاد :

فهذا لا يجوز أبداً ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك ففي مناقب أحمد لابن الجوزي ص (١٧٨) : قال الميموني قال لي أحمد : يا أبا الحسن إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام) اهـ .

وروى الصيمري في أخبار أبي حنيفة ص (١١٠) بواسطة أثر الحديث الشريف لعوامة : (عن زفر قال : إني لست أناظر أحداً حتى يقول قد أخطأت ولكني أناظره حتى يجن قيل له كيف يجن ؟ قال يقول بما لم يقل به أحد) اهـ .

وقال ابن رجب في فضل علم السلف على الخلف ص (٩): (أما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم أو عند طائفة منهم ، فأما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به، قال عمر بن عبدالعزيز : خذوا من الرأي ما كان يوافق من كان قبلكم فإنهم كانوا أعلم منكم) اهـ .

• والحالة الثانية: أن يكون الخروج إلى قول قال به بعض أئمة الاجتهاد :

وهنا اختلف أهل العلم في حكم الخروج عن المذاهب الأربعة :

- فذهب الجمهور وحكي إجماعاً إلى أن ذلك لا يجوز لأن غير المذاهب الأربعة لم تحفظ ولم تدون من ألفها إلى يائها ، وإنما نقلت عن بعض الأئمة مسائل مفردة لم تعرف صحتها وقيودها واستثناءاتها ولم يعرف ما إذا كان قد رجع عن ذلك أم لا ؟ وما إذا كان له مخصص أو مقيد من كلامه ولم يبلغنا ؟ فالسبب في عدم جواز تقليدها هو عدم الثقة بها من حيث النقل لا أنها غير معتبرة وستأتي بعض أقوالهم مفصلة إن شاء الله .

- وذهب بعض أهل العلم إلى جواز الخروج عن المذاهب الأربعة واشتروا لذلك شروطاً منها :

١- أن يصح النقل عن ذلك الإمام .

٢- أن تعلم جميع اعتبارات ذلك الإمام في تلك المسألة .

٣- أن يكون الخروج في عمل المرء لنفسه لا في الفتوى والقضاء .

٤- أن يكون الإمام ممن يعتد بخلافه .

٥- أن يكون خلافه في المسألة مما يجوز فيه الخلاف وسيأتي ضابط ذلك .

٦- الشروط الآتية في خروج المرء من مذهبه من عدم تتبع الرخص وعدم التلفيق بصورة مركبة... إلخ .

وهذا بعض أقوال أهل العلم هذه المسألة :

بعض من نقل الاتفاق على عدم جواز الخروج عن المذاهب الأربعة :

من الحنفية : قال ابن نجيم الحنفي في الأشباه والنظائر (١/ ١٣١): (وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للإجماع وإن كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير أن الإجماع انعقد على عدم العمل بمنصب مخالف للأربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة أتباعهم) اهـ .

من المالكية : في الفواكه الدواني للنفراوي المالكي (٢/ ٣٥٦): (وقد انعقد إجماع المسلمين اليوم على وجوب متابعة واحد من الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم وعدم جواز الخروج عن مذاهبهم .

وإنما حرم تقليد غير هؤلاء الأربعة من المجتهدين ، مع أن الجميع على هدى لعدم حفظ مذاهبهم لموت أصحابهم وعدم تدوينها) اهـ .

وقال صاحب مراقبي السعود النظم المالكي المشهور في الأصول :
(والمجمع اليوم عليه الأربعة * وقفوا غيرها الجميع منعه) اهـ .

من الشافعية : قال الزركشي الشافعي في البحر المحيط (٨/ ٢٤٠): (وقد وقع الاتفاق بين المسلمين على أن الحق منحصر في هذه المذاهب ، وحيث فلا يجوز العمل بغيرها ، فلا يجوز أن يقع الاجتهاد إلا فيها) اهـ .

من الحنابلة : في الفروع لابن مفلح الحنبلي (٦/ ٣٧٤): (وفي الإفصاح [للوزير ابن هبيرة]: إن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة وأن الحق لا يخرج عنهم) اهـ .

أقوال أخرى لبعض الأئمة في الخروج عن المذاهب الأربعة :

قال الإمام النووي في مقدمة المجموع (١/ ٩٣): (وليس له التمذهب بمذهب أحد من أئمة الصحابة - رضي الله عنهم - وغيرهم من الأولين ، وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم ؛ لأنهم لم يتفرغوا لتدوين العلم وضبط أصوله وفروعه ، فليس لأحد منهم مذهب مهذب محرر مقرر ، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة الناحلين لمذاهب الصحابة

والتابعين، القائمين بتمهيد أحكام الوقائع قبل وقوعها ، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها، كمالك وأبي حنيفة وغيرهما) اهـ.

وقال ابن تيمية في الفتاوى المصرية ص (٨١) : (وقول القائل : لا أتقيد بأحد من هؤلاء الأئمة الأربعة إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقيين ، فقد أحسن ، بل هو الصواب من القولين .

وإن أراد أني لا أتقيد بها كلها ، بل أخالفها ، فهو مخطئ في الغالب قطعاً إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة) اهـ .

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١٧/٧): (لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها) اهـ .

وقال ابن رجب في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص(١٣) : (فإن قيل : نحن نسلم منع عموم الناس من سلوك طريق الاجتهاد ؛ لما يفضي ذلك أعظم الفساد . لكن لا نسلم منع تقليد إمام متبع من أئمة المجتهدين غير هؤلاء الأئمة المشهورين .

قيل : قد نبهنا على علة المنع من ذلك وهو أن مذاهب غير هؤلاء لم تشتهر ولم تنضبط ، فربما نسب إليهم ما لم يقولوه أو فهم عنهم ما لم يريدوه ، وليس لمذاهبهم من يذب عنها وينبه على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب المشهورة) اهـ .

وفي الدرر السنية من الأجوبة النجدية (٢٢٧/١) : قال عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب : (ونحن أيضاً : في الفروع ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة ، دون غيرهم ، لعدم ضبط مذاهب الغير ؛ الرافضة ، والزيدية ، والإمامية ، ونحوهم ؛ ولا نفرهم ظاهراً على شيء من مذاهبهم الفاسدة ، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة . ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق ، ولا أحد لدينا يدعيها) اهـ .

التوفيق بين القولين

لكن إذا نظرنا إلى علة منعهم من الخروج وجدناها عدم الحفظ وعدم الثقة بالنقل عن غير الأربعة كما تقدم وعليه فإذا حصل الوثوق بتوفر الشروط السابقة فلا مانع من الخروج قال الإمام ابن حجر الهيتمي في التحفة شرح المنهاج (١٠٩/١٠): (وحاصل المعتمد من ذلك : أنه يجوز تقليد كل من الأئمة الأربعة ، وكذا من عداهم ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته .

فالإجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحمل على ما فقد فيه شرط من ذلك ويشترط لصحة التقليد أيضاً ألا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً كما يعلم مما يأتي ؛ لأنه محض تشبه اهـ .

بل إذا علمنا ذلك - وهو أن من منع من الخروج عن المذاهب الأربعة إنما هو لأجل عدم حفظ تلك المسائل المنقولة بقيودها وشروطها ، وأن من أجاز الخروج عن المذاهب الأربعة يشترط لذلك شروطاً منها أن تكون المسألة محفوظة بقيودها وشروطها - تبين أنه لا خلاف في الحقيقة قال ابن أمير الحاج في التقرير والتحجير (٤٧٢/٣) : (وحاصل هذا أنه امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة لتعذر نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوته حق الثبوت لا لأنه لا يقلد ، ومن ثمة قال الشيخ عز الدين عبد السلام : لا خلاف بين الفريقين في الحقيقة بل أن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليده وفقاً وإلا فلا) اهـ .

وفي فتاوى ابن حجر (٣٠٧/٤) : (والقول الثاني : جواز تقليدهم كسائر المجتهدين قال ابن السبكي : وهو الصحيح عندي . غير أنني أقول لا خلاف في الحقيقة ، بل إن تحقق مذهب لهم جاز وفقاً وإلا فلا) اهـ .

لكن الشأن هو في وجود تلك المسائل المنضبطة بالشروط المذكورة فلا تكاد توجد مسألة تتوفر فيها تلك الشروط ، قال ابن رجب في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص(١٣): (فإن قيل : فما تقولون في مذهب إمام غيرهم قد دون مذهبه وضبط وحفظ كما حفظ مذاهب

هؤلاء . قيل : أولاً : هذا لا يعلم وجوده الآن . وإن فرض وقوعه الآن وسلم جواز اتباعه والانتساب إليه ، فإنه لا يجوز ذلك إلا لمن أظهر الانتساب إليه والفتيا بقوله والذب عن مذهبه (اهـ) .

وقال المرداوي في التحجير (١ / ١٢٨) : (وإن كان صح بعضها (أي أقوال غير الأربعة) فهو يسير فلا يكتفى به وذلك لعدم الاتباع ، وأيضاً فإن أقوالهم إما موافقة لهؤلاء الأئمة الأربعة أو خارجة عن ذلك فإن كانت موافقة فقد حصل المقصود ويحصل بها التقوية وإن كانت غير موافقة كانت في الغالب شاذة لا يعول عليها) اهـ .

❖ المسألة الثانية : خروج المرء عن مذهبه :

لخروج المرء عن مذهبه حالتان :

الأولى : أن ينتقل من مذهبه كلياً إلى مذهب آخر .

والثانية : أن ينتقل من مذهبه جزئياً في مسألة أو مسائل .

قال الشيخ عlish في فتح العلي المالك (١ / ٥٩) : (قال أبو العباس القباب : الانتقال من مذهب إلى مذهب له صورتان : إحداهما : أن يكون ملتزماً لمذهب من المذاهب في جميع أحواله فيبدو له وينتقل إلى تقليد غيره من الأئمة في جميع ما يعرض له . الصورة الأخرى : أن ينتقل بالكلية في نازلة خاصة ، ويبقى مقلداً لإمامه فيها عداها) اهـ .

ولنأخذ الآن الحالتين باختصار ومن أراد التفصيل فعليه ببحث الفقير السابق الذكر :

المسألة الأولى : الخروج عن المذهب كلياً إلى مذهب آخر :

وقد لخص لنا الحكم فيها الإمام السيوطي في رسالته جزيل المواهب فقال ص (٧) : (فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز ... إلى أن قال : وأقول : للمنتقل أحوال :

الحال الأول : أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمراً دنيوياً كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ...

الحال الثاني : أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان :

الأولى : أن يكون فقيهاً في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية .

والثانية : أن يكون عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلاً عليه سريعاً إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه، فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل ... وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفياً ...

الحال الثالث : أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرداً عن القصد فهذا يجوز للعامي ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك (اهـ) .

المسألة الثانية : الخروج عن المذهب جزئياً وهو المسمى بالتلفيق بين المذاهب :

ولذلك حالتان :

الأولى : أن يكون المتقل قد بلغ رتبة الاجتهاد :

إما مطلقاً أو في تلك المسألة على القول بتجزؤ الاجتهاد وهو مذهب الجمهور فهذا لا شك في أن له أن يخرج من مذهبه ولا خلاف في ذلك لكن الشأن هو في توفر شروط الاجتهاد فيه [المطلق أو الجزئي] لأن الأمر فيها ليس بالهين ولعل الوقت مناسب لتحدث باختصار شديد عن مسألة الاجتهاد والتقليد .

إن الاجتهاد هو بذل كل الوسع ممن توفرت فيه شروط الاجتهاد وهذه الشروط المذكورة في كتب الأصول فليراجعها من شاء لكن الخلاصة أن تلك الشروط تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : شروط المجتهد في نفسه وهي :

- معرفته باللغة العربية نحواً وتصريفاً وبلاغة .
- معرفته بأصول الفقه وقواعد الشرع العامة .
- معرفته بأصول الحديث وقواعد الجرح والتعديل .
- معرفته بأصول الاستدلال العقلي .
- الملكة وفقه النفس .

القسم الثاني : شروط إيقاع الاجتهاد وهي :

- معرفته بالآيات المتعلقة بالأحكام سواء بدلالة المطابقة أو التضمن أو الالتزام .
 - معرفته بأحاديث الأحكام سواء بدلالة المطابقة أو التضمن أو الالتزام .
 - معرفته بالصحيح والضعيف من الحديث والمتواتر والآحاد .
 - معرفته بالناسخ والمنسوخ من الأدلة .
 - معرفته بالخاص والعام والمطلق والمقيد منها .
 - معرفته بمواضع الإجماع والخلاف حتى لا يخالف إجماعاً أو يدعي إجماعاً .
- قال الإمام السبكي ، جمع الجوامع (٢/ ٢٤٠) مع شرح المحلي: (وهو - أي المجتهد - البالغ ، العاقل أي ذو ملكة وهي الهيئة الراسخة في النفس فقيه النفس وإن أنكر القياس وثالثها إلا الجلي العارف بالدليل العقلي والتكليف به ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية وأصولاً وبلاغة ومتعلق الأحكام من كتاب وسنة وإن لم يحفظ المتون .
- وقال الشيخ الإمام : هو من هذه العلوم ملكة له ، وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع .

قال الشيخ الإمام : ويعتبر لإيقاع الاجتهاد لا لكونه صفة فيه كونه خبيراً بمواقع الإجماع

كي لا يخرقه والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وشرط المتواتر والآحاد والصحيح والضعيف وحال الرواة ...) اهـ.

والمشترط في كل شرط فيما سبق هو أن يكون فيه ضابطاً له وعالمياً فيه في الدرجة الوسطى فلا يشترط أن يبلغ الغاية ولا يجوز أن ينزل عن درجة الضبط .

والضابط لأي فن - ويسمى عالمياً فيه - هو : من معظم الفن في ذهنه فلا يفوته إلا القليل النادر وهذا القليل النادر يعرف مظهره ليرجع إليه عند الحاجة كما قاله ابن الصلاح والنووي وابن حمدان والشاطبي والقرافي وآخرون وتفاصيل أقوالهم في كتاب الفقير حول التمهيد

فهل تظن أن تحقق ضبط تلك الفنون كلها أمراً هيناً؟! لا شك أن الأمر ليس بالهين ولذا قال كثير من الأئمة كابن الصلاح والغزالي والنووي والرازي وابن حمدان وآخرون : إن هذه الشروط لم تتوفر لأحد من بعد الأئمة الأربعة وراجع تفاصيل أقوالهم في بحث الفقير المذكور آنفاً.

فإن قيل : الاجتهاد يتجزأ .

قيل : هذا صحيح وهو مذهب جمهور الأئمة قال الزركشي في البحر (٢٤٢/٨) : (الصحيح جواز تجزؤ الاجتهاد ، بمعنى أنه يكون مجتهداً في باب دون غيره ، وعزاه الهندي للأكثرين) اهـ .

لكن الذي يتجزأ هو شروط إيقاع الاجتهاد لا شروط المجتهد في نفسه قال الزركشي في البحر (٢٤٢/٨) : (قال أبو المعالي بن الزمكاني : الحق التفصيل فما كان من الشروط كلياً ، كقوة الاستنباط ومعرفة مجاري الكلام وما يقبل من الأدلة وما يرد ونحوه فلا بد من استجماعه بالنسبة إلى كل دليل ومدلول ، فلا تتجزأ تلك الأهلية) اهـ .

وقال ابن أمير الحاج في التقرير والتحجير (٢٩٢/٣) : (وأما قول ابن الزمكاني : فحسن وظاهره أنه قول مفصل بين المنع والجواز ، وليس كذلك فإن الظاهر أن هذا قول المطلقين لتجزؤ الاجتهاد . غاية أنه موضح لمحل الخلاف فليتأمل) اهـ .

ومن لم يكن مجتهداً إما مطلقاً أو جزئياً فواجهه التقليد بإجماع من يعتد به قال الموفق ابن قدامة في روضة الناظر (١/ ٣٨٣) : (وأما التقليد في الفروع : فهو جائز إجماعاً فكانت الحجة فيه الإجماع ، ولأن المجتهد في الفروع إما مصيب وإما مخطيء مثاب غير مأثوم بخلاف ما ذكرناه فلهذا جاز التقليد فيها بل وجب على العامي ذلك) اهـ .

ونقل الإجماع على ذلك أيضاً : ابن أمير الحاج في التقرير والتحجير (٣/ ٤٥٩) ، والشيخ عlish في فتح العلي المالك (١/ ٩٠) والإمام الغزالي في المستصفى (١/ ٣٧٢).

والثانية : أن يكون المنتقل لم يبلغ تلك الرتبة :

فهذا اختلف أهل العلم فيه :

- فمنع بعضهم من خروجه عن مذهبه مطلقاً لأن ذلك يؤدي إلى التنقل بالتشهي وبذلك تنحل رتبة التكليف الشرعية.
- وأجاز ذلك بعضهم مطلقاً وهم المصوبة الذين يقولون : كل مجتهد مصيب ولكن مذهبهم مخالف لما عليه الجماهير .
- ومنهم من أجاز له ذلك بشروط بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه وسيأتي ذكر هذه الشروط إن شاء الله .

بعض أقوال المانعين :

من الحنفية :

قال ابن عابدين في حاشيته على البحر الرائق (٦/ ٢٨٩) : (قال الإمام أبو الحسن الخطيب في كتاب الفتاوى : والمفتي على مذهب إذا أفتى بكون الشيء على مذهب إمام ليس له أن يقلد غيره ويفتي بخلافه لأنه محض تشبه) اهـ .

من المالكية :

قال الزركشي في البحر المحيط (٨/ ٣٧٤) : (وتوسط ابن المنير فقال : الدليل يقتضي

التزام مذهب معين بعد الأئمة الأربعة ، لا قبلهم . والفرق أن الناس كانوا قبل الأئمة الأربعة لم يدونوا مذاهبهم ولا كثرت الوقائع عليهم ، حتى عرف مذهب كل واحد منهم في كل الوقائع وفي أكثرها) اهـ .

وقال الإمام الشاطبي في فتاويه ص(١٧٦): (وأنا لا أستحل إن شاء الله في دين الله وأمانته أن أجد قولين في المذهب فأفتي بأحدهما على التخيير مع أي مقلد ، بل أتحرى ما هو المشهور والمعمول به ، فهو الذي أذكره للمستفتي ولا أتعرض له إلى القول الآخر ، فإن أشكل علي المشهور ولم أر لأحد من الشيوخ في أحد القولين ترجيحاً توقفت) اهـ .

وقال النفراوي في الفواكه الدواني (٢/ ٣٥٧): (وقد انعقد إجماع المسلمين اليوم على وجوب متابعة واحد من الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم ... وما قدمناه من وجوب المتابعة لأحد الأئمة إنما هو في حق من لا أهلية فيه للاجتهاد ،) اهـ .

وفي فتح العلي المالك للشيخ عlish (١/ ٩٠): (عن الفقيه أبو عبد الله السنوسي أنه قال : (وأما العالم الذي لم يصل رتبة الاجتهاد والعامي المحض فإنه يلزمهما تقليد المجتهد ... والأصح أنه يجب عليهما التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين يعتقد أنه أرجح من غيره أو مساو وينبغي لهما في المساوي السعي في رجحانه ليتجه لهما اختياره على غيره) اهـ .

من الشافعية :

قال النووي في مقدمة المجموع (١/ ٩٣): (العامي هل يلزمه أن يتمذهب بمذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه ؟ وجهان حكاهما ابن برهان :

أحدهما : لا يلزمه كما لم يلزمه في العصر الأول أن يخص بتقليده عالماً بعيته ...

والثاني : يلزمه وبه قطع أبو الحسن الكيا ، وهو جار في كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء وأصحاب سائر العلوم) اهـ .

قال الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع (٢/ ٤٤٠): ((و) الأصح (أنه يجب)

على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (التزام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (يعتقده أرجح) من غيره (أو مساوياً) له وإن كان نفس الأمر مرجوحاً اهـ.

وفي فتاوي ابن حجر الهيتمي (٣٠٥ / ٤) : (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجب بعد تدوين المذاهب التزام أحدها وهل له الانتقال عما التزمه ؟

(فأجاب) بقوله : الذي نقله في زيادات الروضة عن الأصحاب وجوب ذلك وأنه لا يفعله بمجرد التشهي ولا بما وجد عليه أباه بل يختار ما يعتقده أرجح أو مساوياً) اهـ .

من الحنابلة :

قال المرداوي في الإنصاف (١٩٤ / ١١) : (وقال في الرعاية الكبرى : يلزم كل مقلد أن يلتزم بمذهب معين في الأشهر فلا يقلد غير أهله) اهـ .

وقال ابن النجار الفتوحي في شرح الكوكب المنير ص (٦٢٧) : (وقيل : بل يلزمه أن يتمذهب بمذهب ، قال في الرعاية : هذا الأشهر ، فلا يقلد غير أهله ، وقال في مصنفه آداب المفتي : يجتهد في أصح المذاهب فيتبعه) اهـ .

بعض أقوال المجيزين :

من الحنفية :

قال ابن عابدين في حاشيته على الحصكفي (٧٥ / ١) : (قال الشرنبلالي : فتحصل مما ذكرناه أنه ليس على الإنسان التزام مذهب معين وأنه يجوز العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلداً فيه غير إمامه مستجمعاً شروطه) اهـ .

من الشافعية :

قال الزركشي في البحر المحيط (٣٧٤ / ٨) : (مسألة : هل يجب على العامي التزام تقليد معين في كل واقعة ؟ فيه وجهان :

قال الكيا : يلزمه ، وقال ابن برهان : لا ، ورجحه النووي في (أوائل القضاء) وهو

الصحيح ، فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم ينكروا على العامة تقليد بعضهم من غير تقليد) اهـ .

وفي فتاوي ابن حجر الهيتمي (٤ / ٣٠٥) : (قال (أي النووي) : والذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمذهب بمذهب بل يستفتي من شاء أو من اتفق لكن من غير تعلق الرخص فلعل من منعه لم يثق بعدم تعلقه) اهـ .

من الخنابلة :

قال المرداوي في الإنصاف (١١ / ١٩٤) : (قال في الفروع - في أثناء باب شروط من تقبل شهادته - : وأما لزوم التمذهب بمذهب ، وامتناع الانتقال إلى غيره في مسألة : ففيه وجهان ، وفقاً للمالك و الشافعي رحمهما الله . وعدمه أشهر . انتهى . قال في أعلام الموقعين : وهو الصواب المقطوع به) اهـ .

وقال ابن النجار الفتوحي في شرح الكوكب المنير ص (٦٢٧) : (ولا يلزمه) أي : لا يلزم العامي (التمذهب بمذهب يأخذ برخصه وعزائمه) في أشهر الوجهين) اهـ .

وفي مطالب أولي النهى للرحبياني (٦ / ٤٤٥) : (ولزوم التمذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره الأشهر عدمه) قال الشيخ تقي الدين : العامي هل عليه أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ بعزائمه ورخصه ؟ فيه وجهان لأصحاب الشافعي ، والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك) اهـ .

تنبيه مهم :

الذين قالوا بعدم وجوب لزوم مذهب لا يمتنعون من التزام مذهب فهو عندهم جائز وليس واجباً قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٠ / ١١٦) : (واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له ، ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق) اهـ . فالتمذهب جائز بالاتفاق ولذا تجدد الأئمة على مر العصور متمذهبين بالمذاهب الأربعة .

شروط القائلين بعدم لزوم مذهب للخروج عنه :

تقدم معنا أن القائلين بعدم اللزوم لمذهب معين يميزون للشخص أن ينتقل من مذهبه لكن مع ذلك لهم شروط في جواز الخروج بعضها متفق عليها عندهم وبعضها مختلف فيها وهذه الشروط هي :

- ١- ألا يتبع الرخص وألا ينتقل بالتشهي .
 - ٢- ألا يلفق صورة باطلة على المذهبيين .
 - ٣- ألا يكون قد عمل بالمذهب الأول في تلك المسألة .
 - ٤- أن ينشر صدره للخروج عن مذهبه للمذهب الآخر .
 - ٥- أن يعتقد الفضل والعلم في الإمام الذي انتقل إلى مذهبه .
 - ٦- أن يكون القول الذي انتقل إليه مما لا ينقض فيه حكم القاضي .
 - ٧- أن يكون ذلك في غير القضاء .
 - ٨- أن يكون ذلك في غير الإفتاء إذا كان المستفتي يريد مذهب إمام ما أو كان المفتي يفتي بمذهبه .
 - ٩- وشرط بعضهم ألا يخرج عن المذاهب الأربعة .
- وذكر أقوالهم في اشتراط تلك الشروط لا يتسع له المقام وهي مذكورة في بحث الفقير عن التمذهب .
- وإذا لاحظنا هذه الشروط تبين لنا أن العلة التي من أجلها منع من منع ستزول ألا وهي انحلال ربة التكليف والتنقل بالتشهي ، لكن هنا أمر مهم جداً وهو :
- أن هناك فرقاً بين التلفيق في العمل بشروطه وبين التلفيق في الدراسة ، فالتلفيق الأخير يجعل طالب العلم المبتدئ مشتتاً لا يثبت في ذهنه شيء بخلاف ما إذا اقتصر في أول أمره على دراسة المذهب الذي ينتمي إليه فحسب وفقاً للتدرج الآنف الذكر .

تنبيه مهم جداً:

هناك مسائل كثيرة هي من مسائل الفروع والأحكام والفقه يظنها البعض من مسائل المعتقد والأصول ولنأخذ نموذجاً واحداً على ذلك وهي مسألة التوسل .

التوسل أنموذجاً :

لا يتسع المقام للحديث عن مسألة التوسل بالتفصيل ، وإنما سنتحدث عنها باختصار أما التفصيل فموضعه بحث الفقير عن التوسل والذي ذكرنا فيه أقوال أهل العلم في التوسل وأدلة كل قول وبعض توسلات أئمة الإسلام على مر العصور ، ولنتحدث الآن باختصار فنقول :

التوسل : ثلاثة أقسام :

مشروع باتفاق وممنوع باتفاق ومختلف فيه :

١- فالتوسل المشروع باتفاق ثلاثة أنواع وهي :

- التوسل بأسماء الله وصفاته لقوله تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا) .
- والتوسل بالأعمال الصالحة لقصة الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة في الغار وهي في الصحيحين .
- والتوسل بدعاء الرجل الصالح للأحاديث الكثيرة التي فيها طلب الصحابة الدعاء من النبي ﷺ .

قال ابن تيمية كما في الفتاوى الكبرى (٢/ ٤٢٢) : (أما التوسل بالإيمان به ومحبته وطاعته والصلاة والسلام عليه وبدعائه وشفاعته ونحو ذلك ، مما هو من أفعاله ، وأفعال العباد المأمور بها في حقه ، فهو مشروع باتفاق المسلمين) اهـ .

٢- والتوسل الممنوع باتفاق هو :

عبادة غير الله تعالى بحجة أن المعبود من دون الله سيشفع لمن عبده عند الله وهذا عمل المشركين الذين قال الله عنهم : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ

زُلْفَى ...) وقال سبحانه عنهم أيضاً : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ...) .

٣- والتوسل المختلف فيه هو :

التوسل بذوات الأنبياء والصالحين وقد اختلف أهل العلم في هذا التوسل على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أن ذلك مشروع وعلى هذا القول جماهير أهل العلم حتى قال التقي السبكي كما في فيض القدير (٢/ ١٣٥) : (ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف) اهـ .
وعلى هذا المذاهب الأربعة وستأتي بعض أقوالهم إن شاء الله وهو أحد قولي الإمام ابن تيمية رحمه الله وقد وقفت على مواضع في عدم منعه من ذلك :

فمنها ما في البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٤٥) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٢٩٨) والعقود الدرية لابن عبد الهادي ص (٢٨٦) : (أن ابن تيمية قال : لا يستغاث إلا بالله لا يستغاث بالنبي استغاثة بمعنى العبادة ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله فبعض الحاضرين قال ليس عليه في هذا شيء) اهـ وبقيّة أقوال الإمام ابن تيمية في جواز التوسل المذكورة في بحث الفقير عن التوسل .

والقول الثاني :

أن ذلك ممنوع وهو أحد قولي ابن تيمية وهو المشهور عنه ، وبه أخذ بعض أهل العلم المتأخرين ، وكلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك أشهر من أن يذكر وهو في عدة مواضع من كتبه وخصوصاً كتابه التوسل والوسيلة وراجع مثلاً مجموع فتاويه (١/ ٢٦٤) .

والقول الثالث :

أن ذلك ممنوع إلا في النبي ﷺ وهذا القول حكى رواية عن الإمام مالك وحكي عن العز بن عبد السلام .

بعض أقوال أهل العلم من المذاهب الأربعة :

طرف يسير من أقوال الحنفية :

قال الكمال بن الهمام في فتح القدير (٣/ ١٨٠) ونحوه في مجمع الأنهر (١/ ٣١٣):
(ويسأل الله تعالى حاجته متوسلاً إلى الله بحضرة نبيه عليه الصلاة والسلام ... ثم يسأل النبي ﷺ الشفاعة فيقول . يا رسول الله أسألك الشفاعة ، يا رسول الله أسألك الشفاعة وأتوسل بك إلى الله في أن أموت مسلماً على ملتك وستك) اهـ .

وقال الآلوسي في جلاء العينين ص(٥٧٢) : (أنا لا أرى بأساً في التوسل إلى الله تعالى بجاه النبي ﷺ عند الله تعالى حياً وميتاً) اهـ .

طرف يسير من أقوال المالكية :

في كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢ / ٣٥) بسنده : (أن المنصور أبا جعفر قال للإمام مالك : يا أبا عبد الله أأستقبل القبلة وأدعوا أم أستقبل رسول الله ﷺ ؟ فقال : و لم تصرف وجهك عنه و هو وسيلتك و وسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى يوم القيامة ؟ بل استقبله و استشفع به فيشفعك الله قال الله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا }) اهـ .

قال الشيخ محمد حسين المالكي في تهذيب كتاب الفروق (٣/ ٥١): (قال العلامة ابن حجر في الجوهر المنظم : رواية ذلك عن الإمام مالك جاءت بالسند الصحيح الذي لا مطعن فيه ، وقال العلامة الزرقاني في شرح المواهب : ورواها ابن فهد بإسناد جيد ورواها القاضي عياض في الشفاء بإسناد صحيح رجاله ثقات ليس في إسنادها وضاع ولا كذاب على أنها قد عضدت بجريان العمل وبالأحاديث الصحيحة الصريحة في جواز التوسل التي يعضد بعضها بعضاً) اهـ .

وفي شرح الخرشي على خليل (٣/ ٥٤) : (وأما التوسل ببعض مخلوقاته فجائز وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله: بحق محمد اغفر لنا ، فخاص به ﷺ) اهـ .

طرف يسير من أقوال الشافعية :

قال الإمام النووي في المجموع (٢٧٤ / ٨) في معرض آداب زيارته عليه السلام ونحوه في فتح الوهاب لشيخ الإسلام الأنصاري (٢٥٧ / ١) ومغني المحتاج للشربيني (٥١٢ / ١): (ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله عليه السلام ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه) اهـ.

طرف يسير من أقوال الحنابلة :

في الرد على الأخنائي لابن تيمية ص (٥٣٦): (قال الإمام أحمد : وحول وجهك إلى القبلة وسل الله حاجتك متوسلاً إليه بنبيه عليه السلام تقض من الله عز وجل) اهـ .
وفي المغني لابن قدامة (٥٩٩ / ٣) : (ثم تأتي القبر فتولي ظهرك القبلة وتستقبل وسطه وتقول : اللهم إنك قلت وقولك الحق : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا) وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي ، مستشفعاً بك إلى ربي) اهـ .

وفي الفروع لابن مفلح (١٦٠ / ٢) : (ويجوز التوسل بصالح ، وقيل : يستحب ، قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروذي : إنه يتوسل بالنبي عليه السلام في دعائه ، وجزم به في المستوعب وغيره ، وجعلها شيخنا كمسألة اليمين به) اهـ.

ومن المجيزين للتوسل الإمام الشوكاني في مواضع من كتبه فمنها :

قوله في ص (١٦٢) من تحفة الذاكرين : (وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى) اهـ .

وقوله في الدر النضيد ضمن الفتح الرباني (٣١٢ / ١) : (أن التوسل به يكون في حياته وبعد موته وفي حضرته ومغيبه ولا يخفأك أنه قد ثبت التوسل به في حياته وثبت التوسل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً ... وإذا عرفت هذا لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه) اهـ .

وقد استدلل المجيزون بأكثر من عشرين حديثاً بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف ضعفاً منجبراً وبعضها ضعيف ضعفاً غير منجبر وتفاصيل ذلك في بحث الفقير عن التوسل .

والخلاصة أن لا شك في أن مسألة التوسل من مسائل الفروع التي لا ينكر فيها على من أجاز ذلك أو كرهه قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٠٦/١) عن مسألة التوسل: (فإن هذه مسألة خفية ليست أدلتها جلية ظاهرة ، والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها ونحو ذلك واختلاف الناس فيما يشرع من الدعاء وما لا يشرع كاختلافهم هل تشرع الصلاة عليه عند الذبح وليس هو من مسائل السب عند أحد من المسلمين) اهـ .

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن مسألة التوسل : (فهذه المسألة من مسائل الفقه ولو كان الصواب عندنا قول الجمهور ^(١) أنه مكروه، فلا ننكر على من فعله) اهـ مجموع مؤلفات الشيخ القسم الثالث الفتاوى في المسألة العاشرة ص (٦٨ - ٦٩) .

وإذا كان الأمر كذلك فالقاعدة في ذلك هي : (لا إنكار في مسائل الخلاف) ^(٢) ففي جامع بيان العلم وفضله (٨٠/٢) : (عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : ما برح أولو الفتوى يفتون ، فيحل هذا ويحرم هذا ، فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريمه) اهـ .

وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩٢/٢٠) : (فمن ترجح عنده تقليد الشافعي لم ينكر على من ترجح عنده تقليد مالك ومن ترجح عنده تقليد أحمد لم ينكر على من ترجح عنده تقليد الشافعي ونحو ذلك) اهـ .

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً كما في مجموع الفتاوى (٨٠/٣٠) : (ولهذا قال العلماء

(١) نسبة الشيخ ذلك للجمهور فيه نظر تعرفه مما تقدم .

(٢) أي المعتبر وغير المعتبر هو ما خالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً أو قاعدة شرعية مجمعة عليها كما قرر ذلك الأئمة كالنووي في الروضة والقرافي في الفروق وابن السبكي في قواعدهم وغيرهم .

المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره : إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه ونظائر هذه المسائل كثيرة (اهـ) .

وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧ / ٣٠٠) : (لو كان أحدهم عارفاً بمذهبه لم يكن له أن يلزم علماء المسلمين بمذهبه ولا يقول : يجب عليكم أنكم تفتنون بمذهبي وأنه أي مذهب خالف مذهبي كان باطلاً من غير استدلال على مذهبه بالكتاب والسنة .

ولو قال : من خالف مذهبي فقله مردود ويجب منع المفتي به وحسبه لكان مردوداً عليه وكان مستحقاً العقوبة على ذلك بالإجماع فكيف إذا كان الذي حكم به ليس هو مذهب أحد من الأئمة الأربعة (اهـ) .

تتمة :

في ذكر كتب بقراءتها يحصل للقارئ التصور الصحيح عن التمدد كما هو عند أهله لا كما ينقله مخالفوهم فمنها :

- قواعد في علوم الفقه للكيرانوي .
- أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء لمحمد عوامة .
- قمع أهل الزيغ والإلحاد للشنقيطي .
- كتاب التمدد للفقير راقم البحث .

ثانياً :

في التزكية والسلوك

لا شك أن أعلى مراتب الدين ولب الإسلام وروحه هو الوصول إلى مقام الإحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

والطريق لتحقيق هذا المقام هو التزكية والسلوك وقد كان الأئمة على مر العصور يسمون ذلك بعلم التصوف ، ولنتحدث في هذه الصفحات باختصار عن التصوف لأن التفاصيل موضعها في بحث الفقير عن التصوف الموسوم بـ (مسائل في التصوف) .

معنى التصوف وأهميته :

لا يهمننا هنا المعنى اللغوي للتصوف واختلاف أهل العلم في اشتقاقه لكن الذي يهمننا هنا هو المعنى الاصطلاحي للتصوف ، وأيضاً لا يهمننا هنا ذكر خلاف العلماء في تحديد المعنى الاصطلاحي ، لأن بعضهم عرف التصوف بالثمار أو ببعض الثمار وبعضهم عرفه ببعض المقامات أو ببعض الأحوال... الخ .

ولكن الذي يهمننا هنا هو خلاصة المعنى الاصطلاحي وزبدته، وهو : الاستقامة مع الحق والاستقامة مع الخلق بالعلم والعمل والتخلية والتحلية

قال الإمام الغزالي : (اعلم أن التصوف له خصلتان : الاستقامة مع الله تعالى ، والسكون مع الخلق ، فمن استقام مع الله عز وجل ، وأحسن خلقه بالناس ، وعاملهم بالحلم فهو صوفي ، والاستقامة أن يفدي حظ نفسه على أمر الله تعالى .

وحسن الخلق مع الناس ألا تحمل الناس على مراد نفسك ، بل تحمل نفسك على مرادهم ، ما لم يخالفوا الشرع) اهـ من أيها الولد ص (٤٨) .

وقال أيضاً : (طريقتهم إنما تتم بعلم وعمل ؛ وكان حاصل علومهم قطع عقبات النفس . والتنزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة ، حتى يتوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى وتحليته بذكر الله) اهـ من المنقذ من الضلال (١٤٥) .

فالتصوف الحق يعنى بصلاح القلب وتطهيره من الآثام ، وكذا صلاح الجوارح وتطهيرها ، وذلك فرض عين على كل مسلم قال تعالى: (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) ، وقال رسوله ﷺ : (إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم) ، وقال: (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله) .

قال الغزالي في الإحياء (١/ ١٥): (وما ذكره الصوفية من فهم خواطر العدو ومة الملك حق أيضاً ولكن في حق من يتصدى له فإذا كان الغالب أن الإنسان لا ينفك عن دواعي الشر والرياء والحسد فيلزمه أن يتعلم من علم ربع المهلكات ما يرى نفسه محتاجاً إليه وكيف لا يجب عليه وقد قال رسول الله ﷺ : (ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه) ولا ينفك عنها بشر .

وبقية ما سنذكره من مذمومات أحوال القلب كالكبر والعجب وأخواتها تتبع هذه الثلاث المهلكات وإزالتها فرض عين ، ولا يمكن إزالتها إلا بمعرفة حدودها ومعرفة أسبابها ومعرفة علاماتها ومعرفة علاجها فإن من لا يعرف الشر يقع فيه والعلاج هو مقابلة السبب بضده وكيف يمكن دون معرفة السبب والمسبب) اهـ .

ولذا عد ابن تيمية في الفتاوى المصرية الصوفي الذي يدخل في الأوقاف على الصوفية هو من تتوفر فيه ثلاثة شروط ففي مطالب أولي النهى (٤/ ٢٨٨): (قال الشيخ تقي الدين : الصوفي الذي يدخل في الوقف على الصوفية يعتبر له ثلاثة شروط :

- الأول : أن يكون عدلاً في دينه .
- الثاني : أن يكون ملازماً لغالب الآداب الشرعية في غالب الأوقات وإن لم تكن واجبة كأداب الأكل والشرب واللباس والنوم والسفر والصحبة والمعاملة مع الخلق إلى غير ذلك من آداب الشريعة قولاً وفعلاً...
- الثالث : أن يكون قانعاً بالكفاية من الرزق بحيث لا يمسك ما يفضل عن حاجته ،

هذا ملخص ما ذكره في كتاب الوقف من الفتاوى المصرية (اهـ ، وهو في مجموع الفتاوى (١٩/١١)، وهذا في صوفية الأرزاق أما صوفية الحقائق فهم أرفع من ذلك كما سيأتي من كلام ابن تيمية.

المنحرفون عن التصوف الحق :

ما سبق هو المراد من التصوف عند أهله وواضعيه وعليه فالتصوف كله حسن وجميل ، لكن المنتسبين إلى التصوف قسمان :

- قسم مشى على هذا المعنى وسعى إليه وهو حال أكثر المتقدمين من أهل السلوك.
- وقسم انحرف عنه وحاد وهو حال كثير من المتأخرين .

وهؤلاء المنحرفون أقسام :

- قسم انحرف في الاعتقاد كالقائلين بوحدة الوجود أو التجسيم أو إسقاط التكاليف ونحو ذلك من الاعتقادات الباطلة .
- وقسم انحرف في المقصد فصار مراده بالتصوف ليس الوصول إلى الله بل الوصول إلى الخلق بجمع المادة والارتزاق وتحقيق أغراض النفس إما من الحاكم أو من المحكوم .
- وقسم بقي في رسم التصوف وشكله وشغل به عن مقصده ومعناه ومضمونه فهو مهتم بالمظهر دون المخبر وظن أن ذلك هو التصوف .

قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٧/١١) : (تنازع الناس في طريقهم :

- فطائفة ذمت الصوفية والتصوف وقالوا أنهم مبتدعون خارجون عن السنة ونقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام .

- وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء وكلا طرفي هذه الأمور ذميم .

-والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب .

-ومن المتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم) اهـ .

ونحو ذلك ما قاله تلميذه ابن القيم في مدارج السالكين (٣٥ / ٢) حيث قال عن شطحات بعض الصوفية: (وهذه الشطحات أوجبت فتنة على طائفتين من الناس :

- الطائفة الأولى : حجبت بها عن محاسن هذه الطائفة ، ولطف نفوسهم ، وصدق معاملتهم ، فأهدروها لأجل هذه الشطحات ، وأنكروها غاية الإنكار وأسأؤوا الظن بهم مطلقاً وهذا عدوان وإسراف فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة ، وأهدرت محاسنه ، لفسدت العلوم والصناعات والحكم وتعطلت معالمها .

- والطائفة الثانية : حجبوا بما رأوه من محاسن القوم ، وصفاء قلوبهم ، وصحة عزائمهم ، وحسن معاملاتهم عن رؤية عيوب شطحاتهم ، ونقصانها فسحبوا عليها ذيل المحاسن . وأجروا عليها حكم القبول والانتصار لها واستظهروا بها في سلوكهم ، وهؤلاء أيضاً معتدون مفرطون .

- والطائفة الثالثة : - وهم أهل العدل والإنصاف - الذين أعطوا كل ذي حق حقه ، وأنزلوا كل ذي منزلة منزلته ، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلوم ، ولا للمعلوم السقيم بحكم الصحيح بل قبلوا ما يقبل وردوا ما يرد) اهـ.

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً كما في مجموع الفتاوى (١٩ / ١١) : (الصوفية ثلاثة أصناف : صوفية الحقائق ، وصوفية الأرزاق ، وصوفية الرسم :

- فأما صوفية الحقائق فهم الذين وصفناهم .

- وأما صوفية الأرزاق فهم الذين وقفت عليهم الوقوف كالخوانك فلا يشترط في هؤلاء أن يكونوا من أهل الحقائق فإن هذا عزيز وأكثر أهل الحقائق لا يتصفون بلزوم الخوانك ...

- وأما صوفية الرسم فهم المقتصرون على النسبة فهمهم في اللباس والآداب الوضعية ونحو ذلك فهؤلاء في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على زى أهل العلم وأهل الجهاد ونوع ما من أقوالهم وأعمالهم بحيث يظن الجاهل حقيقة أمرهم أنه منهم وليس منهم) اهـ.

وهذا الانحراف في بعض المتسبين إلى التصوف لا يعود على الأصل بالنقض كما ذكر ذلك ابن تيمية فيما سبق فكما أن هناك من المتسبين إلى الحديث من هو منحرف في اعتقاده أو مقصده ومع ذلك لم يعد على الأصل بالنقض وقل مثل ذلك في المتسبين إلى اللغة والأصول والتفسير... الخ فكذلك التصوف قال الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه تأييد الحقيقة العلية ص (٨): (اعلم وفقني الله وإياك أن علم التصوف في نفسه علم شريف قدره سني أمره لم تزل أئمة الإسلام وهداة الأنام قديماً وحديثاً يرفعون مناره ويجلون مقداره ويعظمون أصحابه ويعتقدون أربابه فإنهم أولياء الله وخاصته من خلقه بعد أنبيائه ورسله.

غير أنه دخل فيهم قديماً وحديثاً دخيل تشبهوا بهم وليسوا منهم وتكلموا بغير علم وتحقيق فزلوا وضلوا وأضلوا : فمنهم من اقتصر على الاسم وتوسل بذلك إلى حطام الدنيا ، ومنهم من لم يتحقق فقال بالحلول وما شابهه فأدل ذلك إلى إساءة الظن بالجميع ، وقد نبه المعتبرون منهم على هذا الخطب الجليل ونصوا على أن هذه الأمور السيئة من الدخيل) اهـ.

وسياًتي إن شاء الله قول الإمام الشوكاني : (وإذا فرضنا أن في المدعين للتصوف من لم يكن بهذه الصفات وعلى هذا الهدى القويم، فإن بدا منه ما يخالف هذه الشريعة المطهرة وينافي منهجها الذي هو الكتاب والسنة فليس من هؤلاء ، والواجب علينا رد بدعته عليه ، والضرب بها في وجهه ... ولا يقدر على هؤلاء الأولياء وجود من هو هكذا ، فإنه ليس معدوداً منهم ولا سالكاً طريقهم ولا مهتدياً بهديهم، فاعرف هذا، فإن القدر في قوم بمجرد

فرد أو أفراد منسويين إليهم نسبة غير مطابقة للواقع لا يقع إلا من لا يعرف الشرع ولا يهتدي بهديه ولا يبصر بنوره) اهـ.

فإن قال قائل: أنا أسمى هذا المعنى الحسن بالتزكية أو السلوك أو التربية... الخ قلنا: لا مشاحة في الاصطلاح والعبرة بالحقائق لا بالمسميات، كما قيل: (العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني) قال الشيخ عبد القادر عيسى في كتابه حقائق عن التصوف ص(٥): (وعلى كلِّ فإننا لا نهتم بالتعابير والألفاظ، بقدر اهتمامنا بالحقائق والأسس. ونحن إذ ندعو إلى التصوف إنما نقصد به تزكية النفوس وصفاء القلوب، وإصلاح الأخلاق، والوصول إلى مرتبة الإحسان، نحن نسمي ذلك تصوفاً .

وإن شئت فسمه الجانب الروحي في الإسلام، أو الجانب الإحساني، أو الجانب الأخلاقي، أو سمه ما شئت مما يتفق مع حقيقته وجوهره؛ إلا أن علماء الأمة قد توارثوا اسم التصوف وحقيقته عن أسلافهم من المرشدين منذ صدر الإسلام حتى يومنا هذا، فصار عُرفاً فيهم) اهـ.

وقال الشيخ عبد السلام ياسين في كتابه الإحسان (١/ ٢٨) : (لكن موكب النور من كتائب أهل الله ما سار منذ عهد النبوة إلا على هدي أصيل وإن جدت مصطلحات وتكتلات دعت إليها ضرورة التعاون تماماً كما وجدت مصطلحات وتكتلات في مدارس التفسير والحديث وأصول الفقه وفروعه وأصول الدين واللغة وسواها) اهـ .

من أقوال الأئمة الأعلام في مدح التصوف الحق وأهله :

وإليك الآن بعض أقوال أهل العلم من الأئمة المشهورين في أهمية التصوف ومدح رجالاته :

١- الإمام مالك :

في حاشية العدوي على شرح الزرقاني (٣ / ١٩٥) وفي مرقاة المفاتيح (١ / ٤٧٨) ملا علي القاري : (قال الإمام مالك : مَنْ تَفَقَّهَ ولم يتصوف فقد تفسق ، وَمَنْ تَصَوَّفَ ولم يتفقه فقد تزندق ، ومن جمع بينهما فقد تحقَّق) اهـ وسيأتي مثل هذا الكلام عن الإمام ابن تيمية.

٢- الإمام الشافعي :

في مدارج السالكين (٣/ ١٢٨) : (قال الشافعي رضي الله عنه : صحبت الصوفية فما انتفعت منهم إلا بكلمتين، سمعتهم يقولون : الوقت سيف فإن قطعته وإلا قطعك ، والنفس إن لم تشغلها بالحق وإلا شغلتك بالباطل .

قلت (القائل هو ابن القيم) : يا لها من كلمتين ، ما أنفعهما وأجمعهما ، وأدلهما على علو همة قائلهما ، ويقظته . ويكفي في هذا ثناء الشافعي على طائفة هذا قدر كلماتهم (اهـ .

٣- الإمام أحمد :

وفي الفروع لابن مفلح تلميذ ابن تيمية (٥/ ٣١٢) وغذاء الألباب للسفاريني (١/ ١٢٠) : (نقل إبراهيم بن عبد الله القلانسي أن أحمد قال عن الصوفية : لا أعلم أقواماً أفضل منهم ، قيل : إنهم يستمعون ويتواجدون ، قال : دعوهم يفرحون مع الله ساعة ، قيل : فمنهم من يموت ومنهم من يغشى عليه ، فقال : { وَبَدَأَ هُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ } (اهـ .

وفي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٣٨٢) : (ذكر أبو سعيد بن الأعرابي أن أحمد بن حنبل كان يقول : معروف الكرخي من الأبدال وهو مجاب الدعوة .

وذكر في مجلس أحمد معروف الكرخي [وهو من أئمة التصوف] فقال بعض من حضره : هو قصير العلم قال أحمد : أمسك عافاك الله وهل يراد من العلم إلا ما وصل إليه معروف .

وقال المعافى بن زكريا الجريري حدث عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : قلت لأبي : هل كان مع معروف شيء من العلم ؟ فقال لي : يا بني كان معه رأس العلم خشية الله تعالى (اهـ .

٤- الإمام الحاكم صاحب المستدرک :

قال في المستدرک (٣/ ١٨) : (تأملت هذه الأخبار الواردة في أهل الصفة فوجدتهم من أكابر الصحابة رضي الله عنهم ورعاً وتوكلاً على الله عز وجل وملازمة لخدمة الله ورسوله ﷺ اختار الله تعالى لهم ما اختاره لنبيه ﷺ من المسكنة والفقر والتضرع لعبادة الله عز وجل وترك الدنيا لأهلها وهم الطائفة المنتمة إليهم الصوفية قرناً بعد قرن) اهـ .

وقال في المستدرك أيضاً (١٨/٣): (فمن وفق لاستعمال هذا الوصف من متصوفة زماننا فطوباه فهو المقفي لهدي من تقدمه والصوفية طائفة من طوائف المسلمين فمنهم أختيار ومنهم أشرار لا كما يتوهمه رعاا الناس وعوامهم ولو علموا محل الطبقة الأولى منهم من الإسلام وقربهم من رسول الله ﷺ لأمسكوا عن كثير من الوقعة فيهم ..) اهـ .

٥-الإمام ابن الجوزي :

قال في تلبس إبليس ص(٢٠٢) : (وعبروا عن صفته (أي التصوف) بعبارات كثيرة وحاصلها : أن التصوف عندهم رياضة النفس ومجاهدة الطبع برده عن الأخلاق الرذيلة وحمله على الأخلاق الجميلة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص والصدق إلى غير ذلك من الخصال الحسنة التي تكسب المدائح في الدنيا والثواب في الأخرى) اهـ .

٦-الإمام العز بن عبد السلام :

في قواعد العز بن عبد السلام (١٧٩/٢) : (والطريق في إصلاح القلوب التي تصلح الأجساد بصلاحها وتفسد بفسادها تطهيرها من كل ما يباعد عن الله وتزيينها بكل ما يقرب إليه ...

ومعرفة ذلك هي الملقبة بعلم الحقيقة وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة بل الشريعة طافحة بإصلاح القلوب بالمعارف والأحوال والعزوم والنيات وغير ذلك مما ذكرناه من أعمال القلوب ، فمعرفة أحكام الظواهر معرفة لجل الشرع ، ومعرفة أحكام البواطن معرفة لدق الشريعة ، ولا ينكر شيئاً منها إلا كافر أو فاجر، وقد يتشبه بالقوم من ليس منهم ولا يقاربهم في شيء من الصفات وهم شر من قطاع الطريق) اهـ .

٧-الإمام النووي :

قال في رسالته المقاصد ، في مقاصد التصوف ص(٢٠) : (أصول طريق التصوف خمسة: تقوى الله في السر والعلانية. واتباع السنة في الأقوال والأفعال. والإعراض عن الخلق في الإقبال والإدبار. والرضى عن الله في القليل والكثير. والرجوع إلى الله في السراء والضراء) اهـ.

٨- الإمام ابن تيمية :

قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٧/١١) : (وطريق الله لا تتم إلا بعلم وعمل يكون كلاهما موافقاً الشريعة، فالسالك طريق الفقر والتصوف والزهد والعبادة إن لم يسلك بعلم يوافق الشريعة وإلا كان ضالاً عن الطريق وكان ما يفسده أكثر مما يصلحه .

والسالك من الفقه والعلم والنظر والكلام إن لم يتابع الشريعة ويعمل بعلمه وإلا كان فاجراً ضالاً عن الطريق) اهـ .

وقال كما في مجموع الفتاوى (١٦/١١) : (ثم التصوف عندهم له حقائق وأحوال معروفة قد تكلموا في حدوده وسيرته وأخلاقه كقول بعضهم : الصوفي من صفا من الكدر وامتلأ من الفكر واستوى عنده الذهب والحجر ، التصوف كتمان المعاني وترك الدعاوى وأشبه ذلك ، وهم يسرون بالصوفي إلى معنى الصديق وأفضل الخلق بعد الأنبياء الصديقون) اهـ .

٩-- الإمام ابن القيم :

قال في مدارج السالكين (٣٦٤ / ٢) : (هذا العلم (أي علم التصوف) مبني على الإرادة فهي أساسه ، ومجمع بنائه وهو مشتمل على تفاصيل أحكام الإرادة وهي حركة القلب ولهذا سمي علم الباطن كما أن علم الفقه يشتمل على تفاصيل أحكام الجوارح ولهذا سموه علم الظاهر ...

والصوفي : ينظر في تلك الحركات من جهة كونها موصلة له إلى مراده . أو قاطعة عنه ، ومفسدة لقلبه ، أو مصححة له) اهـ .

وقال في مدارج السالكين (٣٠٧ / ٢) : (الدين كله خلق ، فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين ، وكذلك التصوف قال الكتاني : التصوف : هو الخلق فمن زاد عليك في الخلق فقد زاد عليك في التصوف) اهـ .

وقال في المدارج أيضاً (٣٠٤ / ٢) : (والتصوف : زاوية من زوايا السلوك الحقيقي ، وتركية النفس وتهذيبها . لتستعد لسيرها إلى صحبة الرفيق الأعلى ، ومعية من تحبه . فإن المرء مع من أحب) اهـ .

١٠- الأئمة ابن عساكر والخطيب البغدادي والذهبي وابن كثير وابن رجب وابن حجر وابن الأثير وابن العماد وغيرهم ... :

إذا نظرنا في كتب هؤلاء الأئمة التي ترجموا فيها للأعلام نجدهم يثنون على كثير من الأعلام بأنهم صوفية حيث كان هذا الوصف عندهم وصف ثناء ومدح. انظر مثلاً تاريخ دمشق لابن عساكر وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وسير النبلاء وتذكرة الحفاظ للذهبي والبداية والنهاية لابن كثير وكذا ابن رجب في ذيله على طبقات الحنابلة وكذا ابن حجر في الدرر الكامنة وابن الأثير في الكامل وابن العماد في شذرات الذهب وغيرهم كثير ممن ألف في التاريخ والتراجم يفعلون ذلك ولو تتبعنا ذلك لطال بنا المقام .

١١- الإمام الشاطبي :

حيث عقد فصلاً في كتابه الاعتصام في مدح التصوف وأهله انظر الاعتصام (١/ ٨٩) ولولا ضيق المقام وطول كلامه لنقلناه لكنه بطوله في بحث الفقير عن التصوف (مسائل في التصوف)

١٢- الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني :

قال في كتابه ترجيح الأساليب ص (٤٥) يمدح الإمام السهروردي [الصوفي]: (وللشيخ العارف القدوة كلام جيد في هذا المعنى ... وكلام هذه الطائفة [أي الصوفية] في مثل هذا الكلام ذوق لا سبيل إلى كشف صحته إلا بالتجربة وهو نظير كلام الأطباء في الطب) اهـ .

وقال في العواصم (١/ ٣٩٦) : (وقد غلط من جرح الصوفية بما يرتاضون عليه من هذه المباحات ، معتبراً بعموم تمثيل الفقهاء والوجه في الغلط في ذلك أنه ليس بجرح في نفسه بالاتفاق لأنه مباح لا إثم فيه وإنما عد جرحاً لمن هو في حقه دلالة على الاستهانة بالدين وعدم المبالاة وقلة الحياء فحين صدر على وجه يعرف معه أنه لا يدل على ذلك بل ربما عرف معه أن صاحبه على العكس من ذلك فأين دلالته على الجرح ؟ !) اهـ .

وقال في إثبات الحق ص (٣٨): (وأما الاتحادية المدعون للتصوف وليس هم منه في شيء...) اهـ.

وللإمام ابن الوزير رسالة اسمها: (التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية) مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (١٩) مجاميع انظر كتاب: (ابن الوزير وآراؤه) للحري (١/٩٢).

١٣- الشيخ محمد بن عبد الوهاب :

في القسم الثالث من مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب جزء فتاوى ورسائل ص (٣١) المسألة الخامسة: (فإذا كان من ينتسب إلى الدين : منهم من يتعانى بالعلم والفقه ويقول به كالفقهاء ، ومنهم من يتعانى العبادة وطلب الآخرة كالصوفية ، فبعث الله نبيه بهذا الدين الجامع للنوعين) اهـ .

١٤- الإمام الشوكاني :

القارئ في البدر الطالع يجد الإمام الشوكاني يثني على كثير ممن ترجم لهم بأنهم كانوا من الصوفية، بل إن للشوكاني رسالة في التصوف وهي ضمن الفتح الرباني في فتاوى ورسائل الشوكاني (٢/ ١٠٤٣ - ١٠٥٥) وإليك مقتطفات منها : قال رحمه الله : (اعلم وفقني الله وإياك أن معنى التصوف المحمود هو الزهد في الدنيا حتى يستوي عنده ذهبها وترابها ثم الزهد فيما يصدر عن الناس من المدح والذم حتى يستوي عنده مدحهم وذمهم ثم الاشتغال بذكر الله سبحانه وبالعبدية المقربة لله فمن كان هكذا فهو صوفي حقاً وعند ذلك يكون من أطباء القلوب فيداويها بما يمحو عنها الطواغيت الباطنية من الكبر والحسد والعجب والرياء وأمثال هذه الغرائز الشيطانية التي هي أخطر المعاصي وأقبح الذنوب ثم يفتح الله له أبواباً كان عنها محجوباً كغيره) اهـ .

وقال أيضاً : (فيا طالب الخير إذا ظفرت يداك بواحد من هؤلاء الذي هم صفوة الصفوة وخيرة الخيرة فاشدهما عليه واجعله مؤثراً على الأهل والمال والقريب والحبيب والوطن والسكن .

فإننا إن وزنا هؤلاء بميزان الشرع واعتبرناهم بمعبر الدين وجدناهم أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقلنا لمعاديهم أو القادح في علي مقامهم: أنت ممن قال فيهم الرب سبحانه كما حكاه عنه رسول الله ﷺ (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب) اهـ .

وقال أيضاً : (وإذا فرضنا أن في المدعين للتصوف من لم يكن بهذه الصفات وعلى هذا الهدى القويم فإن بدا منه ما يخالف هذه الشريعة المطهرة وينافي منهجها الذي هو الكتاب والسنة فليس من هؤلاء والواجب علينا رد بدعته عليه والضرب بها في وجهه ... ولا يقدح على هؤلاء الأولياء وجود من هو هكذا فإنه ليس معدوداً منهم ولا سالكاً طريقهم ولا مهتدياً بهديهم فاعرف هذا فإن القدح في قوم بمجرد فرد أو أفراد منسوبين إليهم نسبة غير مطابقة للواقع لا يقع إلا بمن لا يعرف الشرع ولا يهتدي بهديه ولا يبصر بنوره) اهـ .

وللإمام الشوكاني شعر كثير في التصوف فمن ذلك ما قال في الديوان ص(٢٥٩) :

سلام على أهل الصفا والحقائق	***	وأرباب كشف العضلات الدقائق
سلام مشوق قد تضاعف وجده	***	إليكم فهل فيكم له من موافق
وهل تسعد الأقدار يوماً بواحد	***	فواحدكم جمع لجمع العلائق
وهل لي إلى تلك العلوم طريقة	***	وهل لي مجاز نحو تلك الحقائق

وقال في الديوان أيضاً ص(٢٦٠) :

كيف الوصول إلى الحقيقة	❖❖	يارب دل على الطريقة
واجمع لهذا العبد ما	❖❖	بين الشريعة والحقيقة
واكشف لنا السر الذي	❖❖	أودعته في ذي الخليفة

وقال في الديوان ص(٢٦٠) لما وصل إلى تعز وبها قبر عبد الهادي السوداني الصوفي :

سلام على السوداني بحر الحقائق	❖❖	ومن منح الطلاب نهج الحقائق
أيارحمة الرحمن حلي بقبره	❖❖	ودومي عليه دائماً لا تفارقي
وقولي له إننا نزلنا جواره	❖❖	وللجار حق الضيف من كل سابق

وقال في الديوان ص(٢٦١) :

أُتِـلِبُ الحَقِيقَةَ ** وَتَسَلُّكُ الطَّرِيقَةَ
وَأَنْتَ عَاصِ خَاطِي ** مَفْرُطٌ مَتَعِاطِي
وَصَنَمُ الرِّيَاسَةِ ** عَنَدَكَ فِي نَفَاسِهِ
يَا وَاهِبَ الْإِحْسَانِ ** لَعِبَدِكَ الشُّوْكَانِي

١٥- الشيخ محمد رشيد رضا :

قال كما في مجلة المنار السنة الأولى ص(٧٢٦) : (لقد انفرد الصوفية بركن عظيم من أركان الدين، لا يطاولهم فيه مطاول، وهو التهذيب علماً وتخلقاً وتحققاً، ثم لما دونت العلوم في الملة، كتب شيوخ هذه الطائفة في الأخلاق ومحاسبة النفس) اهـ .

١٦- الشيخ حسن البنا :

قال كما في مذكرات الدعوة والداعية : (وهذا القسم من علوم التصوف، واسمه "علوم التربية والسلوك"، لا شك أنه من لب الإسلام وصميمه، ولا شك أن الصوفية قد بلغوا به مرتبة من علاج النفوس ودوائها، والطب لها والرقى بها، لم يبلغ إليها غيرهم من المريين، ولا شك أنهم حملوا الناس بهذا الأسلوب على خطة عملية من حيث أداء فرائض الله واجتناب نواهيه، وصدق التوجه إليه) اهـ .

كرامات الأولياء

من أصول أهل السنة التي خالفوا بها أهل البدع أنهم يؤمنون ويصدقون بكرامات الأولياء رضوان الله عليهم ، قال الإمام ابن تيمية في العقيدة الواسطية وهو في مجموع الفتاوى (١٥٦/٣): (ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات ، وأنواع القدرة والتأثيرات كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة) اهـ .

وقال الشوكاني في رسالته في كرامات الأولياء كما في الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (١٠٦٧ / ٢): (اعلم أن ما يحدث من أولياء الله سبحانه من الكرامات الظاهرة التي لا شك فيها ولا شبهة هو حق صحيح لا يمتري فيه من له أدنى معرفة بأحوال صالحى عباد الله المخصوصين منه بالكرامات التي أكرهمهم وتفضل بها عليهم .

ومن شك في شيء من ذلك نظر في كتب الثقات المدونة في هذا الشأن كحلية الأولياء لأبي نعيم والرسالة للقشيري وصفة الصفوة لابن الجوزي وطبقات الأولياء للشرجي وكتاب روض الرياحين في حكايات الصالحين لليافعي وسائر الكتب المصنفة في تاريخ العالم فإن كلها مشتملة على تراجم كثير منهم) اهـ .

والآن لنأخذ مثالين على كرامات الأولياء :

١-مريد يحكي بعض كرامات شيخه :

قال ذلك المريد عن شيخه : (ولقد شاهدت من فراسته رحمه الله أموراً عجيبة وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم ووقائع فراسته تستدعي سفرأ ضخماً .

-أخبر الشيخ أصحابه بدخول الكفار الشام سنة ... وأن جيوش المسلمين تكسر ، وأن دمشق لا يكون بها قتل عام ولا سبي عام ، وأن كَلَبَ الجيش وحدته في الأموال وهذا قبل أن يهزم الكفار بالحركة .

- ثم أخبر الناس والأمراء سنة ... لما تحرك الكفار وقصدوا الشام : أن الدائرة والهزيمة عليهم وأن الظفر والنصر للمسلمين وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يمينا ...

-وسمعه يقول ذلك قال : فلما أكثروا علي قلت : لا تكثرُوا كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرة وأن النصر لجيوش الإسلام... وكانت فراسته الجزئية في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر .

-ولما طلب إلى الديار المصرية ، وأريد قتله بعدما أنضجت له القدور ، وقلبت له الأمور واجتمع أصحابه لوداعه وقالوا : قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك . فقال : والله لا يصلون إلى ذلك أبداً . قالوا : أفتحبس ؟ قال : نعم ويطول حبسي ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رؤوس الناس سمعته يقول ذلك .

-ولما تولى الملك عدوه ... أخبروه بذلك وقالوا : الآن بلغ مراده منك فسجد لله شكراً وأطال فقيل له : ما سبب هذه السجدة ؟ فقال : هذا بداية ذله ومفارقة عزه من الآن وقرب زوال أمره . فقيل : متى هذا ؟ فقال : لا تربط خيول الجند على القرط حتى تغلب دولته فوقع الأمر مثل ما أخبر به سمعت ذلك منه .

-وقال مرة : يدخل علي أصحابي وغيرهم فأرى في وجوههم وأعينهم أموراً لا أذكرها لهم . فقلت له - أو غيري - لو أخبرتهم ؟ فقال : أتريدون أن أكون معروفاً كمعرف الولاة ؟ ، وقلت له يوماً : لو عاملتنا بذلك لكان أدعى إلى الاستقامة والصلاح فقال : لا تصبرون معي على ذلك جمعة أو قال : شهراً .

-وأخبرني غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه ، ولم ينطق به لساني . وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل ولم يعين أوقاتها وقد رأيت بعضها وأنا أنتظر بقيتها . وما شاهده كبار أصحابه من ذلك أضعاف أضعاف ما شاهده (اهـ

٢-وهذا مريد آخر يتحدث عن كرامات شيخه فيقول :

(الفصل التاسع : في ذكر بعض كراماته وفراسته : أخبرني غير واحد من الثقات ببعض

ما شاهده من كراماته وأنا أذكر بعضها على سبيل الاختصار وأبدأ من ذلك ببعض ما شاهدته :

- فمنها أنه جرى بيني وبين بعض الفضلاء منازعة في عدة مسائل وطال كلامنا فيها وجعلنا نقطع الكلام في كل مسألة بأن نرجع إلى الشيخ وما يرجحه من القول فيها - ثم أن الشيخ رضي الله عنه حضر فلما هممنا بسؤاله عن ذلك سبقنا هو وشرع يذكر لنا مسألة مسألة كما كنا فيه وجعل يذكر غالب ما أوردناه في كل مسألة ويذكر أقوال العلماء ثم يرجح منها ما يرجحه الدليل حتى أتى على آخر ما أردنا أن نسأله عنه وبين لنا ما قصدنا أن نستعلمه منه فبقيت أنا وصاحبي ومن حضرنا أولاً مبهورين متعجبين مما كاشفنا به وأظهره الله عليه مما كان في خواطرنا وكنت في خلال الأيام التي صحبتته فيها إذا بحث مسألة يحضر لي إيراد ، فما يستتم خاطري به حتى يشرع فيورده ويذكر الجواب من عدة وجوه .

- وحدثني الشيخ الصالح المقرئ أحمد بن الحريمي أنه سافر إلى دمشق قال فاتفق أني لما قدمتها لم يكن معي شيء من النفقة البتة وأنا لا أعرف أحداً من أهلها ، فجعلت أمشي في زقاق منها كالحائر فإذا بشيخ قد أقبل نحوي مسرعاً فسلم وهش في وجهي ووضع في يدي صرة فيها دراهم صالحة وقال لي : انفق هذه الآن وخلي خاطرك مما أنت فيه فإن الله لا يضيعك ثم رد على أثره ، كأنه ما جاء إلا من أجلي ، فدعوت له وفرحت بذلك وقلت لبعض من رأيته من الناس من هذا الشيخ ؟ فقال : وكأنك لا تعرفه هذا فلان ، لي مدة طويلة لم أره اجتاز بهذا الدرب وكان جل قصدي من سفري إلى دمشق لقاءه فتحقق أن الله أظهره علي وعلى حالي فما احتجت بعدها إلى أحد مدة إقامتي بدمشق بل فتح الله علي من حيث لا احتسب واستدللت فيما بعد عليه وقصدت زيارته والسلام عليه فكان يكرمني ويسألني عن حالي فأحمد الله تعالى إليه .

- وحدثني الشيخ العالم المقرئ تقي الدين عبد الله ابن الشيخ الصالح المقرئ أحمد بن سعيد قال : سافرت إلى مصر حين كان الشيخ مقيماً بها فاتفق أني قدمتها ليلاً وأنا مثقل مريض فأنزلت في بعض الأمكنة فلم ألبث أن سمعت من ينادي باسمي وكنتيتي فأجبتة وأنا

ضعيف فدخل إلي جماعة من أصحاب الشيخ ممن كنت قد اجتمعت ببعضهم في دمشق فقلت: كيف عرفتم بقدمي وأنا قدمت هذه الساعة؟ فذكروا أن الشيخ أخبرنا بأنك قدمت وأنت مريض وأمرنا أن نسرع بنقلك وما رأينا أحداً جاء ولا أخبرنا بشيء، فعلمت أن ذلك من كرامات الشيخ رضي الله عنه.

-وحدثني أيضاً قال: مرضت بدمشق إذ كنت فيها مرضة شديدة منعني حتى من الجلوس، فلم أشعر إلا والشيخ عند رأسي وأنا مثقل مشدد بالحمى والمرض فدعاني وقال: جاءت العافية فما هو إلا أن فارقتني وجاءت العافية وشفيت من وقتي...

-وحدثني أيضاً قال: أخبرني الشيخ ابن عماد الدين المقرئ المطرز قال: قدمت على الشيخ ومعني حينئذ نفقة فسلمت عليه فرد علي ورحب بي وأداني ولم يسألني هل معك نفقة أم لا، فلما كان بعد أيام ونفدت نفقتي أردت أن أخرج من مجلسه بعد أن صليت مع الناس وراءه فمنعني وأجلسني دونهم فلما خلا المجلس دفع إلي جملة دراهم وقال: أنت الآن بغير نفقة فارتفق بهذه، فعجبت من ذلك، وعلمت أن الله كشفه علي حالي أولاً لما كان معي نفقة وآخر لما نفدت واحتجت إلى نفقة.

-وحدثني من لا أتهمه: إن الشيخ رضي الله عنه حين نزل الكفار بالشام لأخذ دمشق وغيرها رجف أهلها وخافوا خوفاً شديداً، وجاء إليه جماعة منهم وسألوه الدعاء للمسلمين فتوجه إلى الله ثم قال: أبشروا فإن الله يأتيكم بالنصر في اليوم الفلاني بعد ثلاثة حتى ترون الرؤوس معبأة بعضها فوق بعض.

-قال الذي حدثني: فوالذي نفسي بيده أو كما حلف ما مضى إلا ثلاث مثل قوله حتى رأينا رؤوسهم كما قال الشيخ على ظاهر دمشق معبأة بعضها فوق بعض.

-وحدثني الشيخ الصالح الورع عثمان بن أحمد بن عيسى النساخ أن الشيخ رضي الله عنه كان يعود المرضى بالبيمارستان بدمشق في كل أسبوع، فجاء على عادته فعادهم، فوصل إلى شاب منهم فدعا له فشفي سريعاً وجاء إلى الشيخ يقصد السلام عليه فلما رآه هش له وأدناه

ثم دفع إليه نفقة وقال: قد شفاك الله فعاهد الله أن تعجل الرجوع إلى بلدك أيجوز أن تترك زوجتك وبناتك أربعاً ضيعة وتقيم هاهنا ، فقبل يده وقال : يا سيدي أنا تائب إلى الله على يدك وقال الفتى : وعجبت مما كاشفني به وكنت قد تركتهم بلا نفقة ولم يكن قد عرف بحالي أحد من أهل دمشق .

-وحدثني من أثق به أن الشيخ -رضي الله عنه- أخبر عن بعض القضاة أنه قد مضى متوجهاً إلى مصر المحروسة ليقلد القضاء وأنه سمعه يقول : حال ما أصل إلى البلد قاضياً أحكم بقتل فلان رجل معين من فضلاء أهل العلم والدين قد أجمع الناس على علمه وزهده وورعه ، ولكن حصل في قلب القاضي منه من الشحنة والعداوة ما صوب له الحكم بقتله فعظم ذلك على من سمعه خوفاً من وقوع ما عزم عليه من القتل لمثل هذا الرجل الصالح ، وحذراً على القاضي أن يوقعه الهوى والشيطان في ذلك فيلقى الله متلبساً بدم حرام وفتك بمسلم معصوم الدم بيقين، وكرهوا وقوع مثل ذلك لما فيه من عظيم المفسد ، فأبلغ الشيخ -رضي الله عنه- هذا الخبر بصفته ، فقال : إن الله لا يمكنه مما قصد ولا يصل إلى مصر حياً ، فبقى بين القاضي وبين مصر قدر يسير وأدركه الموت فمات قبل وصولها كما أجرى الله تعالى على لسان الشيخ رضي الله عنه) اهـ .

لا شك أنك عندما تقرأ كلام هذين المريدين عن شيخهما ستقول : ما هذه الخرافات ؟ !! ومن هو هذا الشيخ الذي يدعي علم الغيب ؟ !! فيخبر عما في اللوح المحفوظ ! ويخبر بما في الضمائر ! ويخبر بما سيكون في المستقبل ! ولا ينقضي عجبك من ذلك ..

لكن عجبك سيزول - وقد يزداد - عندما تعلم أن المرید الأول هو الإمام ابن القيم رحمه الله وهو يتحدث عن كرامات شيخه الإمام ابن تيمية رحمه الله وكلامه المنقول هو في مدارج السالكين (٢/ ٤٨٢) وما بعدها .

أما المرید الثاني فهو الإمام عمر البزار رحمه الله، وهو أيضاً يتحدث عن كرامات شيخه الإمام ابن تيمية رحمه الله وكلامه المنقول هو في كتابه الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص(٥٦) وما بعدها .

فما كنا نظنه خرافات وترهات صار الآن - بعد معرفتنا بالمريد وشيخه - من الكرامات والحقائق وما كان مرفوضاً صار الآن مقبولاً والسبب هو أن هذا المنقول عنه هو ابن تيمية والناقل هو ابن القيم والبخاري، ما هذه المفارقات العجيبة ؟ !!، إننا نزن الناس بميزانين مختلفين تماماً فلو كان قائل ذلك غير ابن القيم والمنقول فيه غير ابن تيمية لضللنا القائل والمنقول فيه لأنهم بزعمنا يدعون الغيب !!!

لقد أنكر المعتزلة الكرامات وقصروها وبعض من تأثر بهم من أهل السنة على إجابة الدعاء ونحو ذلك، أما أهل السنة فهم مجمعون على حصولها ولكن قد حصل الخلاف بينهم في حدود الكرامة :

- فقال بعضهم : كل ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي إلا أن المعجزة يصحبها تحدٍ دون الكرامة ، لأن الكرامة هي بقدرة الله وقدرة الله صالحة لكل ممكن وعلى هذا جمهور الأئمة كما قاله التاج السبكي في الطبقات الكبرى ، وعلى هذا القول الغزالي والرازي والبيضاوي والنسفي وإمام الحرمين وابن الصلاح والعراقي والقشيري الابن والنووي والسفاريني وغيرهم كثير .

- وقال بعضهم : لا تكون الكرامة في كل ما يمكن أن يكون معجزة بل تجوز في بعض ولا تجوز في بعض ، فلا تصل إلى قلب الأعيان مثلاً ، وذهب إلى ذلك التاج السبكي والقشيري الأب وابن تيمية وغيرهم .

وهنا أمر مهم وهو أن الكرامة هي خرق لقانون العادة وليست خرقاً لقانون العقل فلا يمكن أن تكون الكرامة مما يستحيل عقلاً ، بل تكون مما يستحيل عادة، مثال خرق قانون العقل أن يحل نفس الشخص ب كله في مكانين مختلفين في آن واحد ومثال خرق قانون العادة أن يقطع المسافة من اليمن إلى مكة في لحظة فالأخير ممكن على سبيل الكرامة أما الأول فلا .

ويذكر الإمام ابن تيمية أيضاً أن من كرامات الأولياء إحياء الموتى : فيقول في كتاب النبوات ص(٢١٣): (فأيات الأنبياء مستلزمة لصدقهم وصدق من صدقهم وشهد لهم

بالنبوة والآيات التي يبعث الله بها أنبياء قد يكون مثلها لأنبياء آخر مثل إحياء الموتى فقد كان لغير واحد من الأنبياء وقد يكون إحياء الموتى على يد أتباع الانبياء كما قد وقع لطائفة من هذه الأمة ومن أتباع عيسى فإن هؤلاء يقولون: نحن إنما أحى الله الموتى على أيدينا لاتباع محمد أو المسيح فبإيماننا بهم وتصديقنا لهم أحى الله الموتى على أيدينا فكان إحياء الموتى مستلزماً لتصديقه عيسى ومحمداً لم يكن قط مع تكذيبهما فصار آية لنبوتهم (اهـ .

وقال في النبوات أيضاً ص(٢١٨): (فإنه لا ريب أن الله خص الأنبياء بخصائص لا توجد لغيرهم ولا ريب أن من آياتهم ما لا يقدر أن يأتي به غير الأنبياء بل النبي الواحد له آيات لم يأت بها غيره من الأنبياء كالعصا واليد لموسى وفرق البحر ، فإن هذا لم يكن لغير موسى وكانشق القمر والقرآن وتفجير الماء من بين الأصابع وغير ذلك من الآيات التي لم تكن لغير محمد من الأنبياء ، وكالناقة التي لصالح فإن تلك الآية لم يكن مثلها لغيره وهو خروج ناقة من الأرض ، بخلاف إحياء الموتى فإنه اشترك فيه كثير من الأنبياء ، بل ومن الصالحين) اهـ.

وقال في النبوات أيضاً ص(٢٣٢): (ولا يقدر أحد من مكذبي الأنبياء أن يأتي بمثل آيات الأنبياء، وأما مصدقوهم فهم معترفون بأن ما يأتون به هو من آيات الأنبياء مع أنه لا تصل آيات الأتباع إلى مثل آيات المتبوع مطلقاً وإن كانوا قد يشاركونه في بعضها كإحياء الموتى وتكثير الطعام والشراب فلا يشركونه في القرآن وفلق البحر وانشقاق القمر لأن الله فضل الأنبياء على غيرهم) اهـ .

ويذكر ابن تيمية أن من كرامات الأولياء المكاشفة بالغيوب : فيقول في منهاج السنة (٨/ ١٣٥): (أما الإخبار ببعض الأمور الغائبة فمن هو دون علي [رضي الله عنه] يخبر بمثل ذلك فعلي أجل قدراً من ذلك وفي أتباع أبي بكر وعمر وعثمان من يخبر بأضعاف ذلك وليسوا ممن يصلح للإمامة ولا هم أفضل أهل زمانهم ومثل هذا موجود في زماننا وغير زماننا .

وحذيفة بن اليمان وأبو هريرة وغيرهما من الصحابة كانوا يحدثون الناس بأضعاف ذلك

وأبو هريرة يسنده إلى النبي ﷺ وحذيفة تارة يسنده وتارة لا يسنده وإن كان في حكم المسند، وما أخبر به هو وغيره قد يكون مما سمعه من النبي ﷺ وقد يكون مما كوشف هو به وعمر رضي الله عنه قد أخبر بأنواع من ذلك) اهـ .

ويذكر السفاريني الحنبلي في أن الكرامة تجري في قلب الأعيان : فقال في لوامع الأنوار (٣٩٦/٢) عن الكرامات : (يجوز أن تقع ولو كقلب العصا حية وكوجود ولد من غير أب . ولا يجوز وقوعها بمثل ما اختص به النبي ﷺ مثل القرآن العظيم الذي هو أعظم المعجزات وأخص الآيات.

وقال قوم: الكرامات تختص بمثل إجابة دعاء ونحوه . قال الإمام النووي : وهذا غلط من قائله وإنكار للحس ، بل الصواب جريانها حتى في قلب الأعيان) اهـ .
وقد ذكر الإمام ابن تيمية جملة طيبة من كرامات الأولياء كما في مجموع الفتاوى (٢٧٦/١١) وما بعدها من الصفحات فانظره .

تمة:

في ذكر كتب تعطي القارئ التصور الصحيح عن التصوف الحق كما هو عند أهله لا كما ينقله المخالفون فمنها :

- التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي .
- مدارج السالكين شرح منازل السائرين لابن القيم .
- منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين للغزالي .
- حقائق عن التصوف لعبد القادر عيسى .

والخلاصة في المنهجية العامة في السلوك هي :

أن العبد لا بد أن يهتم غاية الاهتمام بتربية نفسه وتزكيتهما بالعلم والعمل والتخلية والتحلية حتى يصل إلى مقام الإحسان الذي هو لب الدين وروحه والذي يعبر عنه أهل التصوف بالوصول إلى الله وهو أن يكون الشخص في حضور دائم مع الله في كل حال .

ألسنا نشكو هذا الأيام من قسوة القلوب ؟! ألسنا نشكو من جفاف العيون ؟! ألسنا نشكو من ضعف الخشوع ؟! ألسنا نشكو من فشو أمراض القلوب من رياء وعجب وكبر وحسد وتعلق بالدنيا وضعف للتوكل و.. ؟! ألسنا نشكو من آفات اللسان ؟! ألسنا نشكو من سوء الأخلاق ؟! ألسنا نشكو من البعد عن الله ؟! ألسنا نشكو من كثير من الأمراض ؟! ألسنا .. ألسنا ..؟!، إن علاج كل الأمراض الظاهرة والباطنة في معاملة الحق ومعاملة الخلق هو بالسلوك والتزكية المعبر عنه على مر التاريخ بالتصوف .

السلوك على يد شيخ مربي

التصوف والسلوك - وإن كان قد ألفت الكتب في تبين حقيقته وتوضيح نهجه ومعاله - ليس بعلم نظري ، بل أعمال ووظائف ومجاهدات في الظاهر والباطن وفقاً لنظام معين تورث بإذن الله معارف وأنواراً وأحوالاً في قلب السالك من ذاقها ذاق طعم الإيمان ، يذوقها الرجل ولا يستطيع أن يعبر عنها لأن العبارة تعجز عنها وإذا عبر غلط ، قال العز بن عبد السلام في كتابه القواعد (١١٤ / ٢) : (ومن أطلعه الله على أوصاف غير هذه الأوصاف ، فنشأت عنها أحوال تناسبها غير هذه الأحوال لا يمكنهم العبارة عنها ، إذ لم توضع عبارة عليها ولا الإشارة إليها ، فإن دلالة الإشارة دون دلالة العبارة) اهـ.

وقال ابن القيم في مدارج السالكين (٣ / ٣٢٦) عن ذلك : (لم تف العبارة بكشفه فإن اللفظ للموم والعبارة فتانة إما أن تزيع إلى زيادة مفسدة أو نقص خل أو تعدل بالمعنى إلى غيره فيظن أنه هو الذي تمكن العبارة عنه) اهـ .

ثم قال ابن القيم (٣ / ٣٢٧) : (وما أظنك تصدق بهذا وأنه يصير له وجود آخر وتقول

هذا خيال ووهم !! فلا تعجل بإنكار ما لم تحط بعلمه فضلاً عن ذوق حاله وأعط القوس باريها وخل المطايا وحاديها) اهـ .

وقال أيضاً في المدارج (٣/ ١٦٣): (لو فرضت لذات أهل الدنيا بأجمعها حاصلة لرجل لم يكن لها نسبة إلى لذة جمعية قلبه على الله وفرحه به وأنسه بقربه وشوقه إلى لقائه وهذا أمر لا يصدق به إلا من ذاقه فإنما يصدقك من أشرق فيه ما أشرق فيك والله در القائل :

أيا صاحبي ما ترى نارهم ؟ ** فقال تريني ما لا أرى
سقاك الغرام ولم يسقني ** فأبصرت ما لم أكن مبصرا) اهـ

وقال أيضاً في المدارج (١/ ١٥٩) مشدداً على من ينكر ذلك : (وإنما يعرف قدر هذا من اجتاز القفار واقتحم البحار وعرض له ما يعرض لسالك القفر وراكب البحر .

ومن لم يسافر ولم يخرج عن وطن طبعه ومرباه وما ألف عليه أصحابه وأهل زمانه فهو بمعزل عن هذا فإن عرف قدره وكفى الناس شره فهذا يرجى له السلامة وإن عدا طوره وأنكر ما لم يعرفه وكذب بما لم يحيط به علماً ثم تجاوز إلى تكفير من خالفه ولم يقلد شيوخه ويرضى بما رضي هو به لنفسه فذلك الظالم الجاهل الذي ما ضر إلا نفسه ولا أضاع إلا حظه) اهـ.

وقد تقدم معنا قول الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني في أن هذه الأمور ذوقية في كتابه ترجيح الأساليب ص (٤٥) حيث قال : (وكلام هذه الطائفة [أي الصوفية] في مثل هذا الكلام ذوق لا سبيل إلى كشف صحته إلا بالتجربة وهو نظير كلام الأطباء في الطب) اهـ .
ومهما قرأ الشخص عن التصوف وعن تلك الأحوال فلن يتحصل عليها قال الإمام السيوطي : (ومنها [أي المتسبين إلى التصوف] - وهو أعجبهم عندي حالاً - من ظن أن التصوف قراءة الكتب المؤلفة فيه والبحث فيها ، وهذا غلط كبير ، إنما التصوف السعي في إصلاح القلب وتطهيره من الأمراض الخبيثة وتهذيب النفس وتفقد عيوبها) اهـ تأييد الحقيقة العلية ص (٧٩).

وقال في تأييد الحقيقة العلية أيضاً ص (١٢٠): (وإن كان مرادك أن تصير بقراءتها صوفياً محققاً فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لو قرأت من هذه الكتب عدد رمل عالج في مدة عمر نوح لم تصر صوفياً حتى يلج الجمل في سم الخياط .

إنما التصوف الدأب في الطاعات وترك المخالفات وفطم النفس عن المألوفات وعدم التطلع إلى ما في أيدي الناس من المباحات فضلاً عن الشبهات وترك التوصل والاعتماد على الله في كل الحالات وترك النظر إلى صحبة الملوك والأمراء فضلاً عما سواهم من أهل الهيئات) اهـ .

وقال الغزالي قبله في إحياء علوم الدين (١ / ٧١) : (وأما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعد إنما تتفتح بالمجاهدة والمراقبة ومباشرة الأعمال الظاهرة والباطنة والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة مع حضور القلب بصافي الفكرة والانقطاع إلى الله تعالى عما سواه) اهـ .

لكن هذا الأمر يحتاج عادة إلى أن يتربى الشخص على يد شخص أهل للتربية والتزكية ويكون ذلك الشيخ أيضاً قد تربى على من هو أهل لذلك وهكذا إلى النبي ﷺ المزكي الأول الذي قال الله عنه: (يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ).

قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١١ / ٥١٠) : (لا ريب أن الناس يحتاجون من يتلقون عنه الإيمان والقرآن كما تلقى الصحابة ذلك عن النبي ﷺ وتلقاه عنهم التابعون وبذلك يحصل اتباع السابقين الأولين بإحسان فكما أن المرء له من يعلمه القرآن ونحوه فكذلك له من يعلمه الدين الباطن والظاهر) اهـ .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي في رسالته: خلاصة التصانيف في التصوف ضمن مجموع رسائله ص (١١٢): (الخامس : أن يكون له مرشد ومرب ليدله على الطريق ويرفع عنه الأخلاق المذمومة ويضع مكانها الأخلاق الحمودة .

ومعنى التربية أن يكون المربي كالمازاع الذي يربي الزرع فكلما رأى حجراً أو نباتاً مضرّاً

بالزرع قلعه وطرحه خارجاً ويسقي الزرع مراراً إلى أن ينمو ويتربى ليكون أحسن من غيره وإذا علمت أن الزرع محتاج للمربي علمت أنه لا بد للسالك من مرشد مرب البتة ، لأن الله تعالى أرسل الرسل عليهم الصلاة والسلام للخلق ليكونوا دليلاً لهم ليرشدوهم إلى الطريق المستقيم وقبل انتقال المصطفى ﷺ إلى الدار الآخرة قد جعل الخلفاء الراشدين نواباً عنه ليدلوا الخلق إلى طريق الله وهكذا إلى يوم القيامة فالسالك لا يستغنى عن المرشد البتة .

وشرط المرشد أن يكون عالماً لكن ليس كل عالم يصلح للإرشاد بل لا بد له أن يكون عالماً له أهلية صناعة الإرشاد ولهذا المرشد علامات ونحن نذكر لك ما لا بد له منها بطريق الإجمال حتى لا يدعي الإرشاد كل متحير .

فالمرشد هو الذي يكون قد خرج من باطنه حب المال والجاه وتأسس بنيان تربيته على يد مرشد كذلك وهلم حتى تنتهي السلسلة إلى النبي ﷺ وذاق بعض الرياضات كقلة الأكل والكلام والنوم وكثرة الصلاة والصدقة والصوم واقتبس نوراً من أنوار سيدنا محمد ﷺ واشتهر بالسيرة الحسنة والأخلاق المحمودة من صبر وشكر وتوكل ويقين وطمأنينة وسخاء وقناعة وأمانة وحلم وتواضع ومعرفة وصدق ووقار وحياء وسكون وتأن وأمثالها وتطهر من الأخلاق الذميمة كالكبر والبخل والحسد والحقد والحرص والأمل الطويل والطيش ونحوها وسلم من تعصب المتعصبين واستغنى عن علم المكلفين بالعلم المتلقى عن رسول الله ﷺ .

فالاقتداء بمثل هذا المرشد هو عين الصواب والظفر بمثله نادر لا سيما في هذا الزمان فإنه كثر فيه من يدعى الإرشاد وهو في الحقيقة يدعو الناس إلى اللهو واللغو ، بل ادعى كثير من الملحددين الإرشاد بمخالفة الشريعة وبسبب غلبة هؤلاء المدعين اختفى المرشدون الحقيقيون في أركان الزوايا .

وبما ذكرناه علم بعض علامات المرشد الحقيقي ، حتى أنه من وجد متخلقاً بها علم أنه من المرشدين ومن لم يكن متخلقاً بها علم أنه من المدعين فإن تحصل أحد على مثل هذا المرشد وقبله المرشد وجب عليه احترامه ظاهراً وباطناً) اهـ .

والشيخ المري هو الأب الروحي قال الإمام ابن تيمية : (الولادة نوعان : أحدهما : هذه المعروفة ، والثانية : ولادة القلب والروح وخروجها من مشيمة النفس وظلمة الطبع ، قال : وهذه الولادة لما كانت بسبب الرسول كان كالأب للمؤمنين... قال : فالشيخ والمعلم والمؤدب أب الروح والوالد أب الجسم) اهـ نقله تلميذه في مدارج السالكين (٣ / ٧٠) .

وقبله قال الشيخ عبد القادر الجيلاني في الفتح الرباني ص (٢٣٦) : (يا من أراد السلوك استدل بمن قد سلك وعرف المواضع المخوفة منها وهم المشايخ العمال بالعلم المخلصون في أعمالهم ، يا غلام كن غلام الدليل اتبعه واترك رحلك بين يديه وسر معه) اهـ .

فإن قيل إن القيام بالشرائع يغني عن الشيخ فجوابه ما قاله صاحب كتاب العهود المحمدية ص (٣٦٩) حيث قال : (وقد أجمع الأشياخ على أنه لو صح لعبد أن يأتي بالمأمورات على الوجه الذي أمر الله تعالى به من غير خلل لما احتاج أحد إلى شيخ لكن لم يصح لهم ذلك فاحتاجوا ضرورة إلى من يبين لهم مراد الحق فلذلك احتاج أتباع المجتهدين إلى المجتهدين) اهـ .

وخلاصة ذلك أن الشيخ دليل مجرب ، والمسافر في طريق يسلكه لأول مرة لا بد له من دليل عادة وإلا فلا مفر من الضياع والته في سفره ، عصمنا الله وإياكم من التيه والضياع .

فإن قيل : أين هم الشيوخ المربون الذين يأخذون بأيدينا إلى الله ؟ قيل : من جد وجد ومن صدق الله صدقه قال ابن عطاء الله : (سبحانه من لم يجعل الدليل عليهم إلا من حيث الدليل عليه ولم يوصل إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه) اهـ .

قال الإمام الشوكاني : (فيا طالب الخير إذا ظفرت يداك بواحد من هؤلاء الذي هم صفوة الصفوة وخيرة الخيرة فاشدهما عليه واجعله مؤثراً على الأهل والمال والقريب والحبیب والوطن والسكن) اهـ .

أخي القارئ الكريم :

إن ارتضيت ما في هذا البحث فالحمد لله وإن لم ترتضه فأذكرك بكلمة الإمام الشافعي :
(ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة) اهـ سير النبلاء (١٠/١٦).

هذا آخر ما أردناه ونسأل الله أن ينفع به وأن يجعله حجة لنا لا علينا وأن يرزقنا
الإخلاص في القول والعمل وأن يعصمنا من الزلل ، والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على خير خلقه أجمعين .

تنبيه ختامي مهم :

لما كان المخاطب بهذه الورقات نوعيات معينة من القراء اقتضى ذلك أن يكون للبحث
طريقة معينة في شكله وأسلوبه ومضمونه ، ومن ذلك إغفال البحث للكثير من أقوال أهل
العلم في بعض المسائل ؛ لأن بعض من يخاطبهم البحث قد لا يكونون ممن يقبل أقوال أولئك
العلماء .

عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي

اليمن - صنعاء

٩ / شوال / ١٤٢٧ من هجرة المصطفى ﷺ

تلفون سيار : 00967/711456608

بريد إلكتروني : afattah31@hotmail.com

التعريف بالمؤلف

الاسم: عبد الفتاح بن صالح بن محمد قديش اليافعي .

محل وتاريخ الميلاد: اليمن - يافع - ١٣٩٤ من الهجرة - ١٩٧٤ من الميلاد .

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لستة من الأولاد، أربعة أبناء وبنتين .

العنوان الحالي: اليمن - صنعاء . البريد الإلكتروني: afattah31@hotmail.com



تلفون سيار: (٠٠٩٦٧٧١١٤٥٦٦٠٨)

المؤهل الحالي: ماجستير في أصول الدين - جامعة وادي النيل - السودان / دكتوراه فخرية - كلية دار السلام - استنبول .

العمل الحالي: المشرف العام على مركز الخيرات (العلمي - الدعوي - الخيري - الثقافي) وإمام وخطيب مسجد الخيرات - اليمن - صنعاء - حي المطار .

الأعمال التي تم شغلها:

- عضو الإفتاء بوزارة الأوقاف القطرية (الشبكة الإسلامية) .
- عضو بعثة الحج القطرية وبعثة الحج اليمنية للإفتاء والوعظ والإرشاد .
- الإعداد والتقديم والمشاركة في كثير من البرامج التلفزيونية والإذاعية في الكثير من القنوات والإذاعات .
- التدريس في كثير من المعاهد والمراكز والأربطة الشرعية .
- المشرف العام على مركز الخيرات (العلمي - الدعوي - الخيري - الثقافي) صنعاء .
- إمام وخطيب مسجد الفرقان - يافع . ومسجد الهيدوس قطر . ومسجد الخيرات صنعاء .
- رئيس مؤسسة طرائق الخيرات للتنمية - اليمن - صنعاء .
- المشاركة في كثير من المؤتمرات والملتقيات والندوات وورش العمل داخل اليمن وخارجها .

المؤلفات بحسب حروف الهجاء:

- ١- الأحاديث الواردة في فضائل اليمن وأهله جمع ودراسة (عجل الله بإتمامه وطبعه) .
- ٢- البدعة الإضافية بين المجيزين والمانعين دراسة مقارنة (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٣- التبرك بالصالحين بين المجيزين والمانعين دراسة مقارنة (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٤- التجسيم والمجسمة وحقيقة عقيدة السلف في الصفات الإلهية (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٥- التمذهب وأحكامه دراسة مقارنة (بحث الماجستير-مطبوع-مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٦- التوسل بالصالحين بين المجيزين والمانعين دراسة مقارنة (مطبوع-دار النور المبين=الأردن) .
- ٧- القرآن قديم أم محدث؟ في مذهب أهل الحديث والحنابلة (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٨- المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك (مطبوع-دار الجيل-صنعاء) و(مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ٩- تصحيح مفاهيم في الولاء والبراء (مطبوع-مكتبة خالد بن الوليد-صنعاء) .
- ١٠- تعطير الأنام بذكر من رأى ربه في المنام (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ١١- حقوق الطفل في الإسلام (مطبوع دار النور المبين الأردن) .
- ١٢- صحيح البخاري ومسلم بين الإفراط والتفريط (مركز الخيرات للدراسات والنشر) .
- ١٣- صيد القلم (فوائد متفرقة) (عجل الله بإتمامه ونشره) .
- ١٤- في الطريق إلى الألفه الإسلامية (محاولة تأصيلية ورؤية جديدة) (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .
- ١٥- مجموع الفتاوى (عجل الله بطبعه) .
- ١٦- مذكرة في مصطلح الحديث (عجل الله بطبعها) .
- ١٧- مسائل في التصوف (مطبوع-دار النور المبين-الأردن) .
- ١٨- مقولة: ما عبدتك طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك، بين الفهم السليم والفهم السقيم (مطبوع مؤسسة الرسالة ناشرون) .

١٩- مواهب الكريم الفتاح (المجموعة الأولى) ، مطبوع في مؤسسة الرسالة ناشرون، وتحتوي على الرسائل والأبحاث التالية:

- | | |
|--|---|
| ١) حكم جهاد الاحتلال في المذاهب الثمانية. | ٦) حكم القول بخلق القرآن في المذاهب الأربعة. |
| ٢) حكم تعدد الحكام وتعدد الدول الإسلامية. | ٧) حكم التجسيم والمجسمة في المذاهب الأربعة. |
| ٣) حكم قتل المدنيين في المذاهب الأربعة. | ٨) تعليق على فتوى المشايخ في أن الأشاعرة |
| ٤) حكم تولية أهل الذمة في المذاهب الأربعة. | والماتريدية من أهل السنة |
| ٥) حكم من سب الصحابة في المذاهب الأربعة (طبع مفرداً) | ٩) شد الرحل لزيارة القبر الشريف (طبع مفرداً). |

- (١٠) حكم اتخاذ السبحة (طبع مفرداً).
- (١١) الذكر بالاسم المفرد (طبع مفرداً).
- (١٢) التفسير الإشاري (دراسة تأصيلية).
- (١٣) حكم إحياء ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان.
- (١٤) التكبير الجماعي في العيدين وتنمة في الذكر الجماعي..
- (١٥) افتتاح خطبتي العيد بالتكبير.
- (١٦) صوم شهر رجب بين المجيزين والمانعين.
- (١٧) رفع اليدين بالدعاء دبر الصلاة والدعاء الجماعي.
- (١٨) مسح الوجه باليدين بعد الدعاء.
- (١٩) قول صدق الله العظيم في ختام التلاوة (هل هو بدعة؟)
- (٢٠) حكم قول: (الله ورسوله أعلم) بعد وفاته ﷺ.
- (٢١) حي على خير العمل (في كتب أهل السنة).
- (٢٢) حكم تكرار العمرة.
- (٢٣) رمي الجمار قبل الزوال.
- (٢٤) حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين.
- والفقهاء (طبع مفرداً).
- (٢٥) هل الفطرة دليل؟
- (٢٦) حكم نسيان القرآن.

٢٠- مواهب الكريم الفتح (المجموعة الثانية)، مطبوع في دار النور المبين،

وتحتوي على الرسائل والأبحاث التالية :

- (١) لولاك ما خلقت الأفلاك.
- (٢) مدى علم النبي صلى الله عليه وسلم للغيب.
- (٣) حكم تعليق ثنائيم القرآن والذكر الدعاء.
- (٤) حكم زيارة المشاهد بمكة والمدينة.
- (٥) حكم حلق اللحية والأخذ منها.
- (٦) حكم الحلف بغير الله تعالى.
- (٧) حكم الصلاة في المقبرة وفي مسجد فيه قبر.
- (٨) حكم تأدية النوافل في السفر.
- (٩) حكم التكبير والسلام في سجود التلاوة.
- (١٠) أحكام الضرب بالدف والمستثنيات من المعازف.
- (١١) موقف الإمام الشوكاني من التصوف والصوفية.
- (١٢) الجمع بين الصلاتين في المطر ونحوه.
- (١٣) العدل بين الزوجات في ما زاد على النفقة الواجبة.
- (١٤) انتفاع إمام المسجد وناظر الوقف من الوقف.
- (١٥) حكم المقامات والمحاريب الأربعة في الحرم المكي.
- (١٦) العلم المرفوع في التزكية والسلوك (طبع مفرداً).
- (١٧) الله ورسوله (دراسة في اقتران اسم الله باسم رسوله) (طبع مفرداً).
- (١٨) هل العمل شرط في صحة الإيمان؟ في مذهب أهل الحديث والحنابلة (طبع مفرداً).
- (١٩) الإسلام بين وحدة جوهرية وتعدد مذاهبه.
- (٢٠) مختصر المنهجية العامة (في العقيدة والفقه والسلوك).
- (٢١) الفوات والإحصار (وما يتعلق بهما من الأحكام).
- (٢٢) مشاهداتي مع أهل الدعوة والتبليغ (طبع مفرداً).
- (٢٣) وصية لطلاب العلم.
- (٢٤) إتحاف ذوي العقول بروايات: (والكيف غير معقول).

٢١- مواهب الكريم الفتح (المجموعة الثالثة)، مطبوع في مركز الخيرات - اليمن - صنعاء،

وتحتوي على الرسائل والأبحاث التالية :

- (١) حكم الاحتفال بالمولد النبوي (طبع مفرداً).
- (٢) الكشف والإلهام وقوعه والاعتماد عليه (طبع مفرداً).
- (٣) حكم الاختلاط بين الرجال والنساء في التعليم وغيره.
- (٤) حكم الذبيحة في أول شهر رجب.
- (٥) حكم الذبح للإصلاح بين القبائل.
- (٦) أحاديث الصبيحة في منتصف رمضان.

- (٧) الأربعون حديثاً في عظمة الله تعالى وحبه يليه
الأربعون حديثاً في عظمة رسول الله وحبه (طبع مفرداً).
(٨) حكم امتلاك الجماعات والأفراد للسلاح خارج إطار الدولة.
(٩) احياء دور الخدمة والإصلاح في المجتمعات.
(١٠) حكم الشرع في تخصيص عائدات الأوقاف والزكوات في تنمية وتحسين وضع الطفولة.
(١١) التعايش والتسامح عند ابن تيمية.
(١٢) نماذج مشرقة في التعايش من التاريخ الإسلامي .
(١٣) التعايش والتسامح والوسطية والاعتدال.
(١٤) الخوارج باقون إلى آخر الزمان.
(١٥) أهل العلم والحكام والسلطين.
(١٦) حسن استعداد الداعي ليوم المعاد وأثره في تثبيت أعمال الدعوة واستدامتها.
- (١٧) هل مذهب الظاهرية معتبر؟
(١٨) آيات منتقاة في عظمة الله تعالى في علاه .
(١٩) سيدنا رسول الله ﷺ في القرآن الكريم.
(٢٠) فليس منّا (طائفة من الأحاديث التي قال فيها رسول الله ﷺ: (ليس منّا..)).
(٢١) طائفة من الأحاديث والآثار في الفتن والملاحم.
(٢٢) مختصر: (تصحيح مفاهيم في الولاء والبراء) .
(٢٣) حكم الهجرة من بلاد الكفار إلى بلاد المسلمين.
(٢٤) حدود الإعانة على الحرام.
(٢٥) البناء على القبور - دراسة فقهية مقارنة.
(٢٦) التصوف الحق حل لكل مشكلات العالم.
(٢٧) من هي الفرقة الناجية؟ (طبع مفرداً).
(٢٨) ضوابط التعامل مع غير المسلمين في الهدي النبوي.

الرحلات العلمية والدعوية:

السعودية - قطر - سوريا - بنجلادش - الهند - ماليزيا - اندونيسيا - مصر - كينيا - الأردن - الإمارات - السودان - أمريكا - تركيا - سلطنة عمان .

الفهرس

- ٧..... تقديم فضيلة الشيخ القاضي/محمد بن إسماعيل العمراني
- ٨..... تقديم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور /حسن مقبولي الأهدل
- ١٠..... بين يدي البحث : الحق أحق أن يتبع
- ١٧..... أولاً : في التوحيد والعقيدة :
- ٢١..... من أقوال أهل الحديث والحنابلة في أن أهل السنة هي هذه الثلاثة المذاهب :
- ٢١..... ١-الإمام أبو يعلى الفراء الحنبلي :
- ٢١..... ٢-الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني :
- ٢٢..... ٣-الإمام ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية :
- ٢٣..... ٤-الإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي :
- ٢٣..... ٥-الإمام عبد الباقي المواهي الحنبلي :
- ٢٣..... ٦-الإمام محمد السفاريني الحنبلي صاحب العقيدة السفارينية :
- ٢٤..... ٧-الإمام ابن الشطي الحنبلي :
- ٢٩..... بعض الأمثلة على العلاقة بين الأشاعرة والحنبلية قبل الفتنة :
- ٢٩..... أبو الحسن وأبو الفضل التميميان رأسا الحنابلة والباقلاني (١) رأس الأشعرية :
- ٣٠..... الشريف أبو جعفر رأس الحنابلة والشيخ أبو إسحاق الشيرازي رأس الأشعرية :
- ٣٠..... موقف الإمام ابن تيمية من تلك الفتنة والخلاف بين الأشاعرة والحنابلة :
- ٣١..... موقف الإمام الذهبي من الخلاف بين الأشاعرة والحنابلة :
- ٣٢..... تنبيه مهم جداً :
- ٣٢..... مسألة الصفات أمودجاً :
- ٣٣..... من أقوال الحنابلة وأهل الحديث في نفي الجسمية عن الله :
- ٣٣..... ١-قول الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) :
- ٣٣..... ٢-قول الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) :
- ٣٤..... ٣-قول الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٦٠هـ) :
- ٣٤..... ٤-قول الإمام المفسر ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) :
- ٣٥..... ٥-قول الإمام الطحاوي (ت ٣٢١هـ) :
- ٣٥..... ٦-قول الإمام الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) :
- ٣٥..... ٧-قول الإمام ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) :
- ٣٥..... ٨-قول الإمام عبد الرحمن ابن منده (ت ٤٧٠هـ) :
- ٣٦..... ٩-قول الإمام عبد القادر الجيلاني الحنبلي (ت ٥٦١هـ) :

- ١٠- أقول الإمام أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧ هـ) :..... ٣٦
- ١١- أقول الإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) :..... ٣٧
- ١٢- أقول الإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) :..... ٣٧
- ١٣- أقول الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) :..... ٣٧
- ١٤- أقول الإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) :..... ٣٧
- ١٥- أقول الإمام ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) :..... ٣٨
- ١٦- أقول الإمام محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨ هـ) :..... ٣٨
- ١٧- أقول الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) :..... ٣٩
- طائفة من أقوال الأشاعرة والماتريدية :..... ٣٩
- ١- أقول الإمام الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ونسبته ذلك لأهل السنة والحديث :..... ٣٩
- ٢- أقول الإمام أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) :..... ٤٠
- ٣- أقول الإمام الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) :..... ٤٠
- ٤- أقول الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) :..... ٤٠
- ٥- أقول الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) :..... ٤١
- ٦- أقول الإمام الجويني (ت ٤٧٨ هـ) :..... ٤١
- ٧- أقول الإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) :..... ٤١
- ٨- أقول السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩ هـ) :..... ٤٢
- ٩- أقول الإمام العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) :..... ٤٢
- ١٠- أقول الإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) :..... ٤٢
- ١١- أقول الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) :..... ٤٣
- طائفة من أقوالهم في ذلك التقويض :..... ٤٤
- ١- أقول الإمام المؤرخ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) :..... ٤٦
- ٢- أقول العز بن عبد السلام :..... ٤٦
- ٣- أقول الإمام الغزالي :..... ٤٦
- ٤- أقول الإمام النووي :..... ٤٧
- ٥- وكذلك ابن الجوزي الحنبلي :..... ٤٧
- إشارة إلى نماذج من تأويلات السلف :..... ٤٨
- ثانياً : في الفقه والأحكام**..... ٥١
- بين الفقه والحديث..... ٥١
- الفقه ثمرة الحديث..... ٥١
- أهمية معرفة فقه الحديث..... ٥٢
- الحديث من غير فقه قد يكون سبباً في الزلل..... ٥٤
- فوضى فقهية معاصرة..... ٥٦

- ٥٦..... من صور الفوضى الفقهية في هذا الزمان :
- ٥٩..... المنهجية العامة في الفقه :
- ٥٩..... المسألة الأولى :حكم الخروج عن المذاهب الأربعة.....
- ٦١..... بعض من نقل الاتفاق على عدم جواز الخروج عن المذاهب الأربعة :
- ٦١..... أقوال أخرى لبعض الأئمة في الخروج عن المذاهب الأربعة :
- ٦٣..... التوفيق بين القولين
- ٦٤..... المسألة الثانية : خروج المرء عن مذهبه :
- ٦٤..... المسألة الأولى : الخروج عن المذهب كلياً إلى مذهب آخر :
- ٦٥..... المسألة الثانية : الخروج عن المذهب جزئياً وهو المسمى بالتلفيق بين المذاهب :
- ٦٨..... بعض أقوال المانعين :
- ٧٠..... بعض أقوال المجيزين :
- ٧٢..... شروط القائلين بعدم لزوم مذهب للخروج عنه :
- ٧٣..... التوسل أنموذجاً :
- ٧٣..... التوسل : ثلاثة أقسام :
- ٧٥..... بعض أقوال أهل العلم من المذاهب الأربعة :
- ٧٩..... ثالثاً : في التزكية والسلوك
- ٧٩..... معنى التصوف وأهميته :
- ٨١..... المنحرفون عن التصوف الحق :
- ٨٤..... من أقوال الأئمة الأعلام في مدح التصوف الحق وأهله :
- ٨٤..... ١-الإمام مالك :
- ٨٥..... ٢-الإمام الشافعي :
- ٨٥..... ٣-الإمام أحمد :
- ٨٥..... ٤-الإمام الحاكم صاحب المستدرک :
- ٨٦..... ٥-الإمام ابن الجوزي :
- ٨٦..... ٦-الإمام العز بن عبد السلام :
- ٨٦..... ٧-الإمام النووي :
- ٨٧..... ٨- الإمام ابن تيمية :
- ٨٧..... ٩-الإمام ابن القيم :
- ٨٨..... ١٠-الأئمة ابن عساكر والخطيب البغدادي والذهبي وابن كثير وابن رجب وابن حجر وابن الأثير وابن العماد وغيرهم
- ٨٨..... ١١-الإمام الشاطبي :
- ٨٨..... ١٢-الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني :

- ١٣- الشيخ محمد بن عبد الوهاب : ٨٩
- ١٤- الإمام الشوكاني : ٨٩
- ١٥- الشيخ محمد رشيد رضا : ٩١
- ١٦- الشيخ حسن البنا : ٩١
- كرامات الأولياء..... ٩٢
- والآن لنأخذ مثالين على كرامات الأولياء : ٩٢
- والخلاصة في المنهجية العامة في السلوك هي : ١٠٠
- السلوك على يد شيخ مربي..... ١٠٠
- التعريف بالمؤلف..... ١٠٦
- الفهرس..... ١١٠